دكتورة نعمات أحمد فؤاد

اللصّ.. والكلاب

محنة من البنوك المصرية

اللص ... والكلاب

(الذين سرقوا مصر)

استأذنت كاتبنا الكبير نجيب محفوظ فى استعارة عنوان قصته (اللص والكلاب) فأغرق فى الضحك وقال :

(أين لصى من هذا ؟ إنه غلبان ، ولكن لصك كبير وخطير)

الطبعة الأولى : فبراير ١٩٨٧
ملتزم التوزيع : عالم الكتب
٣٨ شارع عبدالخالق ثروت ـ القاهرة
ت : ٧٤٦٤٠١

دكتورة نعمات أحمد فؤاد

اللصّ.. والكلاب

محنة من البنوك المصرية

الناشر
عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

إهداء

إلى الواثقين بالله

إلى المتضرسين بالوراثة

إلى المؤمنين بالكلمة، أقوى سلاح حين تكون

الكلمة: «قيمة» و«مبدأ» و«قدرة استمرار»

و«علامة إصرار» و«دراسة» و«تقنينا»

[ويمحو الله الباطل ويحق الحق بكلماته]

إلى الرافضين للغثاء.. والأدعياء.. والبلاء

في بأس لا يعرف اليأس

لأنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون.

وقد آمنا

[فعلموا أن الحق لله، وضل عنهم ما كانوا يفترون]

نعمات أحمد فؤاد

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الذين سرقوا مصر

وما أكثرهم . إنهم ألوان .. من سرقوا **المال** .. ومن سرقوا **الأيام** .. ومن سرقوا **الأحلام** من الشباب فدفعوهم إلى الهجرة .. وسرقوا **الفرحة** من عيون الأطفال فاختزلت نضارتهم .

الذين سرقوا مصر .. وماأكثرهم .

سرقوا **الأماني** .. سرقوا **المعاني** .. من سرقوا من حياتنا **الأشياء الجميلة** .. من سرقوا **العدل** فاختلت المقاييس واعتلت الأحكام واهتزت القيم وضاع العمر لأن كل شيء ضاع .

حين خضت معركة ضارية مع المقاولين وعلى رأسهم (المعلم) عثمان أحمد عثمان كما تدعوه بطانته وكما يحب أن يوصف ، وسجلت هذه المعركة في كتابي (قبة الإمام الحسين قضية حكم) لم يكن في تقديري أن المثال الصارخ الثاني ، **مأساة البنك العربي الأفريقي الدولي** وهي كسابقتها « قضية حكم » .

فأن تشير الأصابع العشرة إلى رئيس بنك فاسد مفسد مستغل مهرب ، متهرب يثبت الحساب ويسجل خسارة في سنة واحدة ، ٩٧,٩ مليون جنيه .. ويثبت الحساب ويسجل أن مجموع خسائر البنك مابين قروض بدون ضمان وديون معدومة ، نصف مليار دولار أي مليار جنيه مصري .

أن يصل **الخطر** ، **والفساد** ، **والتخريب** إلى هذا الحد ، كارثة وأن يصل **الإغضاء عنه** ، **والاستخذاء** أمامه ، **والالتواء في تبريره** ، حد الصمت المريب ، أو البيان العجيب الغريب ، وكانت إشارة تكفي لا ست مقالات تغطي كل منها صفحة كاملة وبعض صفحة في جريدة .

أن يصل الأمر إلى هذا الحد كارثة أو أدهى بل **ظاهرة مرضية وبيلة** .. هى فى صميمها « قضية حكم » .

ومعنى « **قضية حكم** » أنها بالدرجة **الأولى** قضية شعب بما هى مسئوليته عن مقدراته وعن أيامه المنكوبة ، **وعن** أعماره المسكوبة ، وعن أرزاقه المنهوبة ، وعن حرياته المغصوبة ، وعن كرامته المسلوبة والمهيضة والممتهنة أن يعتدى عليه ، متسلط ، **امتهان** .. **وأن** يكون المعتدى ، وافدا ، يهينه على أرضه ، **قتل** .. وأن يترك كاتبوه بلا جواب عن القضية أو الرزيه ، **خذلان** . وأن يصدر بيان كاذب خادع ، **إثم وبهتان** .. وأن تسخر الصحافة **القومية** أى المملوكة للشعب ـ كالمفروض أى من ماله ـ ضد **الشعب** وقضيته ، **جريمة** أن يحدث هذا كله مجتمعا .. شر مستطير ومنعطف كبير .

وقد آليت على نفسى أن أسجل كل معركة أخوضها **لا** لنفسى فأنا أعيشها سهرا وعرقا وانفعالا ثم ذكرى وعبرة .. ولكنى **أسجلها على الجناة** كما أسلفت ، حتى لايفلتوا من حساب **التاريخ** ولو بعد حين .. أسجلها حتى لا ينخدع فيهم هذا الجيل أو **أى جيل** .

وفى التسجيل يكون أمامى اختياران :

أن يكون التسجيل للأحداث كما كتبتها أول مرة كما يعاد الشريط .

أن يكون التسجيل مع الاستدراك إضافة أو حذفا .. **وأنا أوثر النوع الأول بذكرياته .. بآلامه .. بأفراحه** .. إنه أيامى ..

ولما كان قارىء الجريدة ـ وخاصة غير القومية ـ حيث كتبتها ، فى حاجة إلى إعادة رقم بعينه أو حادث بذاته ، أو معنى بخلفياته ، للتركيز عليه ، وشحن النفس به ، وتأكيدا لدلالته ، المستفادة منه ، فإن المقالات قد يتكرر فيها سطر أو إشارة أو أرقام وأنا واعية بهذا وأتركه بإرادتى لما أدى .. ولأن حذفه قد يحمِّل من التفسير المفتعل والمتستر وراء الهامشيات ماليس واردا .

لهذا أسجل المقالات كاملة كما نشرت تمسكا بكل حرف فيها ، وتحملا لمسئولية كل حرف فيها ، واعتزازا بكل حرف فيها فهى مجتمعة ومفردة ، **موقف .. وأمانة .. وشرف .. وضمير**

(١) من يحكم هذا البلد العظيم ؟
القانون أم إبراهيم الإبراهيم

هذا الموضوع خطير خطورة الكوارث القومية لأن الضائع فيه :

(١) مال مصر ..
(٢) **كبرياء مصر ..**
(٣) أخلاقيات مصر ..

تبدد المال ، وأهين مصريون لهم أقدارهم على أرضهم ، وساعد الجانى ، مصريون آخرون ، تردوا فى الهاوية من أجل عرض زائل كمن يستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير فحبطت أعمالهم .

من أجل هذا ، نطالب الحكومة فى إصرار أن :

(١) ترد مال مصر
(٢) أن ترد كبرياء مصر برد اعتبار الذين أهينوا ،الذين سقطوا ضحايا .
(٣) أن تتصرف تصرف الدول ذات السيادة فتحاكم الجريمة محاكمة رادعة ترد للحكومة هيبتها فى الداخل والخارج إزاء هذه الكارثة .

* * *

من يحكم هذا البلد العظيم ؟ القانون أم إبراهيم الإبراهيم ؟

وهل يكون البلد الذى باركته السماء ، وردد اسمه كتاب الله ، ودعا له الأنبياء إلا عظيما مهما تحيفته المصاعب ، ونهبته المافيا ، وامتصته زبانية الاتجار والألوان غير المشروعة من الاستثمار ؟

نشر هذا المقال بجريدة الشعب فى ٨٦/٩/٢

لماذا تتحسس الأقلام وتتحسب طريقها وهى تشير إلى إبراهيم الإبراهيم تلميحا لا تصريحا ؟ لماذا ؟! اعلموا ياسادة ؟

(مصر وبعدها الطوفان)

لو أن هذا الإبراهيم مصرى ، لكانت مصر أكبر منه فما بالنا وهو ليس مصريا ، مع احترامى الكامل لبلده ، إنه يتحكم فى المال والرجال والصحف بل يشيع عن نفسه ، للترهيب ، أنه بنفوذه وتأثيره كان وراء فض دورة مجلس الشعب قبل موعدها لأن سؤال إحاطة قدمه نائب مصرى بشأنه !

استحالة أن يحدث هذا فى أى بلد شرقى أو غربى ولكنه حدث فى مصر ثم نغضب من المتنبى حين يقول :

نامت نواطير مصر عن ثعالبها فقد بشمن وما تفنى العناقيد

يبدو أن ليست الثعالب فحسب بل غابة بأكملها ..

نبدأ القصة من البداية :

- أُنشىء البنك العربى الإفريقى بقرار جمهورى بمقتضى القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٤ .. وسار .
- فى سنة ١٩٧٧ استبدلت دولة الكويت بممثلها فى البنك ، السيد/ سليمان الحداد ، إبراهيم الإبراهيم .. ومن حقها أن تختار من تشاء .

حدث أن عمت الشكوى منه ووصلت أصداؤها الرقابة الإدارية .

- فى سنة ١٩٨٠ كتبت الرقابة الإدارية تقريرا من ٢٨ صفحة مزودا بـ ١١ مستندا .

- أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها ومكتوب عليه (سرى جدا) إلى محافظ البنك المركزى فى ذلك الوقت .
- أرسل محافظ البنك المركزى ، التقرير ، إلى نائب رئيس البنك العربى الإفريقى .
- أيد نائب رئيس مجلس إدارة البنك ماجاء فى تقرير الرقابة كتابة .
- بدلا من أن يرسل التقرير إلى النيابة العامة فى مصر ، وإلى المسئولين فى الكويت ، أرسل إلى إبراهيم الإبراهيم !! ثم ..

أرسله إليه ، وزير الاقتصاد فى ذلك الحين الدكتور حامد السايح ، وأنام الموضوع كما يذيع المتهم ، ويشيع أنه كافأ الوزير بتعيينه على رأس بنك هونج كونج .

- ألغيت الرقابة الإدارية !!!

وهنا سنحت له الفرصة ليستأسد فأشاع أنها ألغيت بنفوذه ليرهب كل من تحدثه نفسه بالمساس به .

- استمر إبراهيم الإبراهيم فى موقعه يطيح بمن يشاء ويبدد من أموال البنك ما يريد واستشرى أمره بل بلغ حدا أنه كان يوزع تقرير الرقابة الإدارية **من باب التحدى السافر لمصر** .. من باب السخرية والتحقير لنا أننا مكتوفو الأيدى . مكممو الأفواه وكأنه يقول : لقد صنعت بكم ماصنعت فماذا أنتم فاعلون ؟ أتحداكم أن تفعلوا ...

أليس كذلك ياحكومتنا أم عندك تفسير آخر ؟

لماذا لم تحسمى الموضوع بعد تقرير الرقابة الإدارية ؟

فى أى زمن نعيش ؟ أو لماذا نعيش ؟ مادام شخص مثل إبراهيم الإبراهيم لايرقى إلى مصاف علمائنا فى الاقتصاد بكل المقاييس ومع هذا يستطيع هذا الإبراهيم أن يكره أمثال :

- المرحوم الدكتور على الجريتلى المستشار الاقتصادى للبنك ممثلا للحكومة المصرية . على الاستقالة ، بل إن الدكتور على الجريتلى قدم مع استقالته تقريرا مفصلا للسيد محافظ البنك المركزى كشف فيه عن المخاطر التى يتعرض لها البنك العربى الإفريقى فى ظل إدارته الحالية .

موضوع غريب ورهيب أدرسه دراسة العبرة منذ شهور طويلة وكلما هممت بالكتابة فيه ، وعنه ، فضلت التريث حتى تتكشف حقائق أكثر وتتوفر وثائق أكثر وحتى تتضح القصة كاملة ..

بنك .. مال ... أقتصاد .. كلها ظاهريا من تخصص آخرين ولكن المسألة هنا أكبر من التخصص إنها مال عام ، من حق كل مصرى أن يحاسب عليه .. وأهم من هذا كرامة أمة ... أمة أعلنوا أنها فى ضائقة ، تفترسها افتراسا . الديون وأصحابها والنظام الانفتاحى الاستهلاكى الذى استدان هذا كله وبدد وبغدد وتبغدد ، ثم يجمعون القروش استقطاعا من التعساء المرزوئين لسداد ديون مصر .. وإذا بالسيد إبراهيم الإبراهيم يهز كتفيه شماتة ويغدق من مالنا ، لا من جيبه ، باليمين وبالشمال على مختلف المستويات فى الداخل والخارج . ولما بلغت الخسائر ثلاثمائة مليون ديونا معدومة ، لم يبال وطلب زيادة رأس مال البنك ثلاثمائة مليون أى بديله !!

فقد دعا مجلس إدارة البنك العربى الإفريقي الدولى للجميعة العامة غير العادية للبنك إلى الاجتماع فى يوم ١٩٨٦/٦/١٧ لتقرير زيادة رأس المال من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار .!

كما دعا الجمعية العامة العادية إلى الاجتماع فى اليوم التالى ١٩٨٦/٦/١٨ لمناقشة الميزانية .

يقول التقرير التحليلى عن نتائج عمليات مجموعة البنك العربى الإفريقى الدولى عن سنة ١٩٨٥ :

كان الشكل المقتضب والناقص الذى نشرت به نتائج أعمال البنك العربى الإفريقي الدولى بالصحف مزعجا للغاية ، حيث أقتصرت البيانات التى أعلنتها إدارة البنك على بيانات ميزانية المجموعة دون نشر حسابات الأرباح والخسائر وتقرير مراقبي الحسابات وملخص تقرير مجلس إدارة البنك بما يوحى برغبة إدارة البنك فى حجب خقائق مركزه المالى ونتائج أعماله .

وعلى الرغم من أن بيانات الميزانية التى نشرها عن عامى ١٩٨٤ و١٩٨٥ فإن طريقة تصوير هذه الميزانية وعرض بنودها لا يتيح ، حتى للمتخصص ،

لوقوف على التفاصيل المطلوبة للتقييم الصحيح .

كذلك فقد ارتكبت إدارة البنك مخالفة خطيرة بنشرها أرقاما لبنود ميزانية ١٩٨٤ فى هذه الإعلانات تختلف بشكل جوهرى عن أرقام نفس البنود التى أوردتها نفس الإدارة فى التقرير السنوى للبنك عن نفس العام وهى مسألة تتطلب المحاسبة الجنائية .

وفى ظل الخسائر الفادحة للبنك التى تكشفت عن عام ١٩٨٥ والتى تناهز ٢٥٠ مليون (مائتى وخمسين مليونا من الدولارات) أى ما يقرب من نصف مليار جنيه مصرى »

يقول التقرير فى ص ٦ :

(وهذا يظهر مخاولة إدارة البنك تفادى ضرورة تطبيق مواد القانون والنظام الأساسي التى تقضي بضرورة أن تقوم الجمعية العامة للبنك بالنظر فى تصفيته حيث تزيد الخسائر الفعلية المحققة للبنك عام ١٩٨٥ عن كل رأس ماله البالغ ٢٠٠ مليون جنيه) .

وبعد هذا وافق البنك المركزى لإبراهيم الإبراهيم على الزيادة المطلوبة وهى ٣٠٠ مليون دولار !!

كيف حدث هذا كله ؟ أجيبوا .

نعود إلى تقرير الرقابة الإدارية لأنه حجر الأساس فى الموضوع إذ لو حسم الأمر استنادا إلى هذا التقرير لما وصل اقتصادنا إلى هذا الطريق المسدود ... فإن غيره أيضا ، رتع حين استشعر غياب الحساب والعقاب وإنْ لم يبلغ مبلغه فى الطغيان ، أحد .

حدد تقرير الرقابة الإدارية ثمانى تهم لرئيس البنك العربى الإفريقى الدولى ، التكييف القانوني لكل منها انها جريمة يعاقب عليها القانون .

وهذه الجرائم هى :

(١) استغلاله لأموال البنك فى مصالح شخصية ..

(٢) حصوله على قروض لنفسه للمضاربة بها فى أسواق المال ..

(٣) تحميله البنك مظاهر بذخه الباذخ حتى بلغ إجمالى ماتحمله البنك لشخصه ، فى عام ، ما يربو على مليون دولار .. فقد رفع مرتبه من ٤٠,٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ مائة ألف دولار مع بدلات قدرها ٤٥٠,٠٠٠ أربعمائة وخمسون ألف دولار ..

لقد قرأت فى مجلة البنوك العدد ٢٢٥ الصادر فى فبراير سنة ١٩٨٦ عن رواتب مديرى البنوك الكبرى فى الكويت ، استنادا إلى تقرير قدمه وزير المالية والاقتصاد الكويتى إلى رئيس مجلس الأمة ، أن راتب المدير العام لبنك الكويت ٣٩٨٥ دينار مع مكافآت سنوية قدرها ٧١٧٣ دينارا .

وأن راتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك برقان ستة آلاف دينار مع مكافآت ١٠,٨٠٠ دينار ..

أى ليس هناك ما يعدل ربع ما يأخذه لنفسه إبراهيم الإبراهيم ومع فروق العملة أو معادلتها بالدولار .

● التهمة الرابعة أو الجريمة الرابعة .

(٤) منح تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة دون ضمان لاسترداد أموال البنك (ص ٥ من التقرير) .

(٥) ● التهرب من الضرائب وضرب لذلك أربعة أمثلة (ص ٢١) .

(٦) ● تبديده لأموال البنك وتهريبها إلى الخارج (ص ١٨) .

(٧) ● تصرفاته المريبة فى السياسة الائتمانية للبنك خلال الفترة الأخيرة (ص ١٧) .

(٨) ● التسهيلات الائتمانية لأصدقائه وشركائه (ص ١٩) وضربت لذلك أمثلة بلغ عددها تسع حالات منها :

● بهاتن جورين مقاول تركى (٢٠ مليون) زيدت بعد هذا .

● الشيخ غانم بن على (قطر) ١٠,٢ مليون الذى تبلغ مديوناته للبنوك الأخرى بالخارج حوالى ١٠٠ مليون دولار وقد وصل للبنك قائمة بهذه البنوك الدائنة .

● يحيى عمر (ليبى) ٢ مليون .

وأحد تبريراته ولم يتورع فى المجاهرة بها ، أن هذا العميل شريكه فى بنك (ارتوك) بتكساس !!

وقد اتضح أن يحيى عمر بدوره وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى على منح إبراهيم الإبراهيم ٦ مليون دولار من المصرف العربى الدولى لاستخدامها لصالحه الشخصى فى المضاربة بالعملات الأجنبية فى أسواق المال [1] .

وهكذا تدار البنوك بنظرية (شيلنى واشيلك) .

- شركة يونى أويل (١٣ مليون دولار)

أثبت تقرير مندوب البنك بأمريكا أنها شركة سيئة السمعة وجارى مقاضاتها أمام المحكمة الفيدرالية بأمريكا (مدنيا وجنائيا) بتهم التزييف والنصب مما أوردته مجلة وول ستريت (كبرى جرائد المال بأمريكا) فى عددها الصادر ١٢/١٠/١٩٧٩ ورفض مجلس الإدارة مرات وحول الموضوع إلى لجنة الائتمان فدخل إبراهيم الإبراهيم ، الاجتماع وحمل المجتمعين على الموافقة . ومن سخرية الأقدار أن الموافقة سجلت على المذكرة التى تضمنت أسباب الرفض (ص ١٣ من التقرير) .

سؤال : كيف حدث هذا كله ؟

كيف تركناه ينكل بكل من تصدى له أمثال :

- المرحوم الدكتور الجريتلى

وغيره كثيرون من موظفى البنك وشركاته .

هل يهان المصرى على أرضه من إبراهيم الإبراهيم ؟

كيف يقدم عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة الشمس تظلما عن طرده إلى أعلى السلطات ويضمن شكواه عشرات التهم والأخطاء مع ذكر الأسماء والوقائع سنة ١٩٨٦ دون تحقيق ؟

---

(١) وقد حاول المصرف العربى ، الرد على هذه النقطة فنشرت ردا على الرد زادها تأكيدا . انظر الملحق رقم ١

وبمناسبة شركة الشمس كيف آلت هذه الشركة إلى المتهم بعد أن كادت تفلس بألاعيب من البنك .. يملى لها إبراهيم الإبراهيم فى القروض ثم يستولى عليها وهى شركات :

- الشمس للفنادق والسياحة
- شركة جولدن فارم
- دار اسكندرية للطباعة

ولكل من هذه الشركات قصة تروى هي مأساة . كيف ذبحت هذه الشركات .. كيف سفحت وأصبحت فى قبضة يده .. يبث فيها من يساعده فى أعماله التخريبية ويستخدمه مخلب قط فى الاساءة الى مصر وأهلها ..

كيف اختفت عشرات البلاغات ضده والاتهامات دون تحقيق أو صدي ؟

كيف حدث هذا كله من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ ..

ومن ١٩٨٠ بعد تقرير الرقابة الإدارية إلى سنة ١٩٨٦ ؟

إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ يعمل على تقويض سلطة وصلاحيات الجانب المصرى فى مجلس إدارة البنك ومضاعفة صلاحياته هو واختصاصاته فى منح التسهيلات الائتمانية (ص ٥) من تقرير الرقابة ويقول التقرير (قد وصلت صلاحياته إلى أرقام لا تعرفها البنوك المحلية أو العالمية مرفق ٥) .

- لقد تمكن من شل حركة وفاعلية الجانب المصرى فى الإدارة التنفيذية ومصر تسهم بنصف رأس المال !!

  لقد كان لمصر أربعة أعضاء مؤثرون فى التصويت على القرارات المصيرية فاستبدل باثنين منهم عضوين أحدهما أردنى (للأردن نسبة فى رأس المال واحد فى المائة ١ ٪) .
- استفزازه للمستشارين الاقتصاديين المصريين بتجاهلهم وعدم عرض الأمور المهمة الخاصة بالسياسة الائتمانية ذات التأثير على اقتصاديات البنك عليهم ، حتى يدفعهم إلى الاستقالة وهذا الذى وقع ..
- قانون تأسيس البنك هدفه الرئيسي المحدد : **التنمية** فماذا حدث ؟

- هرب من أموال البنك ١٣٠ مائة وثلاثين مليونا إلى الخارج فى هيئة قروض بدون ضمان لعملاء من خارج مصر .. وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف رأس مال البنك وقتئذ ، والذى كان فى ذلك الوقت أربعين مليونا . (زيد رأس مال البنك إلى ٢٠٠ مائتى مليون) .
- هرب رصيدا ضخما من أموال البنك باسم بنك آخر افتتحه فى البحرين ..

عقب اتفاقية كامب ديفيد بدأ تأسيس البنك العربى الإفريقى بالبحرين برأس مال قدره خمسون مليون دولار وهذا يعادل خمسة أضعاف أكبر رأس مال أى بنك فى البحرين .. ونصب نفسه رئيسا له وضم إلى عضويته أعضاء جددا غير مصريين حتى تتقلص نسبة مصر فى مجلس الإدارة ، وتفقد فعاليتها عند اتخاذ القرارات المصيرية .. (ص ١٨ من تقرير الرقابة) .

وفى باب التهرب من الضرائب .. جاء فى تقرير الرقابة أنه حرر عقودا وهمية للخبراء ، وعقود إيجار بنصف القيمة لآخرين والتفاصيل مروعة بتقرير الرقابة ..

وكشف تقرير الرقابة عن موقفه من الهيئة العربية للتصنيع وتجميده ودائعها مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل ودائعها بالبنك العربى الإفريقى إلى البنك المركزى المصرى وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ٧٩ فى صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء فى حيثيات الحكم :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار فى التنفيذ) .

كما نص تقرير الرقابة الإدارية على مخالفته الأمر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذى يقضى بحظر صرف أو تحويل أو إجراء مقاصة لأية مبالغ مودعة بالبنوك التى لها مقر رئيسى أو فرعى بمصر ..

وقد ثبت عليه أنه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة فى قرار

المنع بتوقيعه الشخصى المنفرد وعلى غير مايقضى به الأمر العسكرى ، وقد اعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث لجنة من إدارة الرقابة على البنوك للتحقيق فلم يسمح صنيعته بالبنك ، لها ، بمزاولة عملها ..

وقد عرف بتقريبيه للعناصر الجاهلة والمنحرفة ممن رفض البنك المركزى تعيينهم وأحد هؤلاء أفرج عنه بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ خمسمائة جنيه بعد اتهامه فى قضية اختلاسات كبرى ثم صدر قرار من النيابة العامة بوقفه عن العمل لمدة ستة شهور نتيجة الاتهام .

ولهذا دلالة لا تخفى. فمثله يخاف من الشرفاء وتتكسر على صخرتهم أحابيله وألاعيبه ومن ثم يعجز عن تطويعهم وتتبيعهم والآن أقف وقفة عند استغلاله الشخصى للبنك :

- حصل لنفسه على قرض من البنك بمبلغ تسعة مليون دولار للمضاربة بها فى أسواق المال مخالفا بهذا نص المادة (٢٦) من النظام الأساسي للبنك .
- طلب من البنك توظيف ٧,٥ سبعة مليون دولار ونصف للمضاربة بها فى سوق الأوراق المالية بالكويت فامتنع أعضاء المجلس عن الموافقة وتضامن معهم الأعضاء الكويتيون أنفسهم ، **وهذه شهادة إكبار نسجلها لهم** ، لما فى المضاربة من مخاطر بعيدة عن رقابة البنك ..

وهنا لم يكف إبراهيم الإبراهيم بل طلب من المجلس منح شركة (أمفكو) قرضا بالمبلغ نفسه لتقوم هى بالمضاربة !!

ووصلت قروضه لشركة (أمفكو) اثنى عشر مليونا ..

وقد نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارة الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) الذى يملك البنك العربى الإفريقى ٢٥ ٪ من رأس مالها ثم قام برفع رأس مال الشركة من ربع مليون دولار إلى ستة ملايين من الدولارات !!

- أنشأ شركة خاصة لمباشرة الأعمال التجارية والمقاولات فى الكويت تحت اسم شركة البحر الأزرق .
- **مبنى البنك بجاردن سيتى :**

قام إبراهيم الإبراهيم من خلال شركته بالكويت (شركة البحر الأزرق)

التى استحدثها بعد توليه عمله بمصر بالاتصال بشركة دونج سانج الكورية للتقدم لبناء مبنى البنك الحالى بجاردن سيتى .. وقام هو بالسفر إلى كوريا والتفاوض ثم ترسية العطاء عليها وقدم مذكرة إلى مجلس الإدارة مضمونها أن التكاليف الإجمالية لن تتجاوز ١٥ مليون دولار أمريكى وأن المشروع يعتبر مشروعا إداريا تجاريا مربحا وتمت الموافقة عليه . وأثناء التنفيذ أصدر هو شخصيا أوامر شفوية بتعديلات بلغت جملتها ستة ملايين دولار ثم وافق للشركة على سداد الرسوم الجمركية على معداتها وبلغت حوالى ٢ مليون جنيه وبلغت التكلفة الإجمالية لهذا المبنى حوالى أربعين مليون دولار وهى **أعلى تكلفة لمبنى من هذا النوع فى العالم .**

وأخيرا أصدر مجلة اسمها (**اليوم**) فى طبعات أنيقة ، والمجلة يكتب على غلافها غير مخصصة للبيع !! كم تكاليفها ؟ من الذى يدفع !! البنك أم جيبه الخاص ؟

أما الضالعون معه ممن اصطنعهم بالمناصب أو تعيين أولادهم بالبنك بشركاته أو الإغداق عليهم بالهدايا الثمينة فلهم وقفة أخرى يواجهون فيها بساعة الحساب ..

قد انتهت الرقابة الإدارية إلى أن :

الوضع بالبنك العربى الإفريقى يتعرض حاليا لموقف خطير قد يؤدى فى النهاية إلى زعزعة الثقة فى الاقتصاد المصرى .

دقت الرقابة الإدارية ناقوس الخطر يقرع الأسماع سنة ١٩٨٠ .

السؤال : كيف كتمت أنفاس التقرير ولم يحسم الأمر فى حينه واستمر إبراهيم الإبراهيم بعدها يرتكب فى حق هذا البلد ما بدا له ، مما يرسم علامات استفهام كثيرة .. تتزايد إلى يومنا هذا ؟

ماذا تنتظر الحكومة المصرية ؟

هل تملك أمرها على أرضها ؟

هل تملك تنحية هذا الرهبوت الأخطبوط بل محاكمته كما يحاكم المصريون فى الداخل والخارج وكما تفعل دولته نفسها مع المنحرفين ورؤوس الفساد مما نسجله لها بالتقدير ؟ أم تمزق مصر وتنهب مصر تحت سمع وبصر حكومة مصر ؟

لقد أشارت الرقابة الإدارية بالآتى :

(١) تشكيل لجنة فحص ما أثبته تقرير الرقابة .
(٢) اتخاذ الإجراءات القانونية فى مواجهة من تثبت مسئوليته .
(٣) إعطاء صنائعه بالبنك اجازة مفتوحة حتى لاتتعرقل الإثباتات وتختفى الأدلة .
(٤) إخطار المسئولين بحكومة الكويت ووضعهم فى الصورة حتى لايهرب إبراهيم الإبراهيم مما ارتكبه باصطناع أزمة سياسية ذرا للرماد فى العيون .

إن البلاد العربية ونحن نرحب بهذا تحاكم أى مصرى على أى خطأ من أى حجم ، ونحن لا نتستر على أحد ولا نتخذ محاكمة مخطىء ذريعة للخلاف .

ولهذا نطالب الكويت بتفهم الموقف بل مساندتنا فى القضاء على رءوس الفساد فإن شرهم مستطير لا يؤمن اندلاعه كالنار فى أى مكان وبلد ..

هذا موقف يكشف عن معادن الرجال والأوطان والإيمان ..

تذكروا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .. :

(من غشنا فليس منا) .

إن إبراهيم الإبراهيم بما جنت يداه ليس من الكويت وليس من مصر على السواء ..

القاهــرة أغسطس ١٩٨٦

ما بعد المقال الأول

● تلقف مجموع الناس فى مصر ، المقال ، وأحسوا أحساسا مكثفا مرهقا لأنه مزيج من الارتياح والفرح .. والحزن والأمل .. واليأس والاحباط والعجب معا .. وارتسمت فى الحياة المصرية علامة استفهام كبيرة تقول بغير حروف : إلى أين نحن مسوقون ؟

● والتف حول « إبراهيم الإبراهيم » صنائعه وأعوانه وزبانيته من أجل أنفسهم بالدرجة الأولى إذ يرتبط وجودهم بوجوده ماديا وهذا ما يشغلهم فمثلهم بحكم « هذا اللون من الاختيار » لا يعرف قيم القومية أو الوطنية أو الأمانة العامة أو شرف الضمير .

كونوا غرفة عمليات ..

● واتصل بى أحدهم مما فصلته فى المقال الثانى .. وكان هذا « المرسال » كما تسميه العامية ، طالبا الاذن بالزيارة لإبراهيم الإبراهيم ورفضته فى نفور واستياء وإباء معا .

● واتصل بى سفير دولة عربية وقال إنه قرأ المقال مساء الاثنين أول سبتمبر ١٩٨٦ لا صباح الثلاثاء .. وأثنى على التمييز بين ابراهيم الابراهيم كفرد آثم .. وبين الكويت كشعب ودولة فأكدت له من جديد الفرق ، عندى ، بينهما .

● انتقلت علامة الاستفهام إلى الكويت .. ولكن إبراهيم الإبراهيم كان رده أنه سيستوعب أى ، اختراق ، له .

غرته الأماني .. وغره طول النجاة .

أما قصة ما قبل المقال فهى :

تتمثل فى أن الاستاذ جلال الحمامصى كتب فى ٨٦/٥/١٩ فى عموده اليومى تعقيبا على رأى طرحه الدكتور صليب بطرس فى الجهاز المصرفى المصرى .

وفى ٨٦/٦/١٢ كتب تعقيبا آخر عن أسئلة مطروحة حول البنك المركزى المصرى .

وفى ٨٦/٨/١٠ بدأ يكتب عن (بعض البنوك) والاشارة مفهومة للخاصة وحدهم ، والمتخصصين معهم .

وفى ١٩٨٦/٨/٢٤ كتب تحت رقم (١) عن قضية البنوك المصرية دولة داخل الدولة ولكن بالإيماء وأيضا إذ طلب رئيس الحكومة إجابة عن (الآثار الفاسدة التى نجمت عن تصرفات طائشة وغير مسئولة تحكمت فى اتجاهات بعض رؤساء البنوك المصرية) .

وفى ٨٦/٨/٢٥ تحدث عن (بنك من البنوك المصرية الكبيرة) أى البعضية أيضا .

وفى ٨٦/٨/٢٧ أعلن عن رغبته فى (انقاذ بعض بنوكنا المصرية الكبرى من وصمة إن هى تركت بلا إزالة ثقل على اقتصادنا ، السلام) .

وإزاء هذه (البعضية) طلبته فى التليفون وعاتبته من موقع تقدير ، على هذا التحسب والحساسية كما يسميها فقال : إن المتخصصين يعرفون .. قلت له إن الكاتب يكتب للأمة ما يخفى عليها ، أما العارف فلا يعرف كما يقول أهلنا فى الريف .. وهنا سألنى عما أعرف عن الموضوع وما عندى عنه ما من مستندات .

وفى وضوح قلت : إن المستندات والوثائق تحت يدى .

سألنى هل ستكتبين فى الموضوع ؟

قلت بل كتبت بالفعل مقالا صريحا .. فسأل أين تنشرينه فأجبته :

فى جريدة الشعب أى الثلاثاء من ذلك الاسبوع .

كان هذا الحديث فى صباح الأحد ١٩٨٦/٨/٣١ .

وقد استجاب الاستاذ الحمامصى فصرح فى عموده ، فى اليوم التالى الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩٨٦ باسم ابراهيم الابراهيم .

واسترحت لخروجه من التلميح الى التصريح ففى قضايا البلد ليس هناك كبير ..

وفى قضايا الفساد بالذات ينتفى « الكبير » وتسقط الأقنعة الزائفة .. فليس كبيرا ، أصلا ، من ينهب ويهرّب ويتهرب ، ويزيف ، ويفسد الذمم والضمائر ..

من يفعل هذا ليس كبيرا ولكنه أصغر من ذبابة .

هذا هو سر الصفحة الأولى من هذا المقال الذى رفضت فيه التحسب فى عرض الموضوعات الخطيرة وأهبت فيه بالكتاب أن يواجهوا فيه الفساد وعصابته وبطانته فى كل موقع دون موارية .

ويكفى عمود الاستاذ جلال الحمامصى أنه كان الشمعة الوحيدة فى ليل الصحف القومية التى لم تكتف بوصمة الصمت فى قضية وطنية بل نصبت من نفسها غرفة عمليات لحساب ابراهيم الابراهيم .. فأفسحت صفحاتها للاعلانات المأجورة ، والأحاديث الموتورة فكشفت عن استقطابه لها مما ستفصله مسيرة الحملة فى المقالات التالية .

(٢) متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم ؟

متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم ؟
متى يبدأ التحقيق مع زعيم زمن الضياع ؟
إبراهيم الإبراهيم الذى يبيع للحكومة الوهم ، ويشترى مالا يباع .

متى يبدأ التحقيق مع هذا الاخطبوط .. المال العام يتسرب .. ملايين الدولارات تخرج ، وبين قومنا من لا يجد القوت .

أما أن يحاكم مدنيا وجنائيا ، ويطهر البنك من ادارته . **وأما أن تعلنوا عجزكم** لنطلب من حكومة الكويت أن تقضى على الطاغوت .. كما فعلت فى سوق المناخ وكما تفعل الدول جميعا مع المفسدين ومرتكبى الجرائم من أى نوع وحجم .

عندما تعاقد صديق كرايسكى وصديق بيجن الح الاصدقاء ، مع النمسا على دفن النفايات الذرية فى مصر ، ناشدت شعب النمسا بأسم الانسان الذى صارت حضارة مصر ، حضارة له بعد أن خرجت بخلودها الفائق وتفوقها الخالد ، من محيط الاقليمية الى أفق العالمية .. ناشدت شعب النمسا أن يرفض دفن نفاياته الذرية فى مصر مهد الحضارة لا مباءة النفايات والقمامات الذرية .. فطالب شعب النمسا ، حكومته بالغاء معاهدة دفن النفايات الذرية فى مصر .. والغيت المعاهدة .. وشعب النمسا لا تربطه بنا وحدة الدين واللغة والجوار والألم والأمل من الوشائج التى تربط بيننا وبين أخوة العروبة والاسلام ومنهم شعب الكويت ..

نشر هذا المقال بجريدة الشعب فى ٨٦/٩/٩ .

فيا شعب الكويت ويا حكومة الكويت أرفعوا عن مصر الاذى ، وأقلعوا منها ابراهيم الابراهيم لا تدعوا هذا الابراهيم ينقض ما بيننا من بعد قوة انكاثا .. نحن شعب مصر نرفض هذا الابراهيم ولا نرتجيه ولا نظن أن حكومة الكويت تبقيه بعد أن عرفنا وعرفت ما يبديه وما يخفيه ، والآن أعود الى حكومة مصر أسائلها :

- من وراء الجريمة ؟
- من تستر عليها بعد تقرير الرقابة الأول سنة ١٩٨٠ وبعد تقرير الرقابة الثانى سنة ١٩٨٤ ؟
- من أملى لها ؟ من الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كنوا مهتدين .

ما كادت مقالتى الاولى تنشر فى جريدة الشعب ، حتى اتصل بى ملحن كبير يلح فى الاذن بالزيارة لابراهيم الابراهيم ويحاول « طويلا » ورفضت بشدة أن يطأ عتبة دارى من يدمر بلدى هذا التدمير فضلا عن الاحاييل التى يضمرها مثله من الزيارة . لقد نسى عبقرى الزمان أن نساء مصر كظباء مكة صيدهن حرام .. وعاد يلح مرة أخرى ويطيل فى تقديم أوراق تبرر جرائم ابراهيم الابراهيم فقلت له انشرها أو أرسلها .

ولما أعيت محدثى الوسيلة ، أخذ يلوح بالاسرار القائمة بين ابراهيم الابراهيم والدولة .. ولو كانت تهمه مصلحة الدولة لأبى واستنكف أن يتبع مثل هذا الحقير ولكن السبب الحقيقى « ارتوك » ثم قريبه الذى يعمل عند ابراهيم الابراهيم . شىء محزن حقا .

● أى أسرار ؟

أيها المسئولون لو جاز ما يشيعه أبراهيم الابراهيم فانه **يبيع لكم الوهم** .. ان التقارير التى يدبجها ويفتعلها ويرسلها اليكم فى أسفاره تكشف من مزاعمه أكثر مما تدارى ، وتفضح من أدعاءاته أكثر مما توارى فالذى يكتب التقارير كما يدعى عن الآخرين لكم ، **لا يتورع أن** يكتب التقارير عنكم للآخرين وهو فى الحالين (**عين**) يسقط من العين ويسقط من الحساب ومثله يعامل بحذر بل يرفض ولا يتمتع بالحماية المطلقة التى يدعى انكم تنشرونها مظلة عليه فيعبث كما يشاء ، ويعبث كما يريد ويدعى الهيل والهيلمان ..

هذه نقطة .. النقطة الأخرى :

أن هذه التقارير التى يتشدق بها أمر من اثنين :

ان كانت تطربكم وتجدون فيها فائدة ، أدفعوا له ثمنها كالمتعارف عليه فى هذه الحالة ولكن لا تطلقوا يده فى مالنا يهرّب منه ما يشاء ، ويتهرب من الضرائب ، ويرتكب الجرائم جميعا الثابتة عليه بدالة التقارير . **أن الثمن الرسمى أهون بكثير** .. نحن شعب مصر لم ندفع الضرائب ونتحمل ألوان الحرمان لحساب ابراهيم الابراهيم إن خسائر البنك الافريقى من جراء جرائمه بلغت نصف مليار دولار سنة ١٩٨٥ مما نص عليه تقرير الميزانية .. وقد ارتفع هذا الرقم الآن .. ترى كم مدرسة كان يبنيها .. وكم مصنعا .. وكم مستشفى .. وكم بيتا لسكان الجبانات والقبور من الأحياء ..

أشير مرة أخرى الى ما نص عليه تقرير الرقابة الادارية على مخالفته الامر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذى يقضى بحظر صرف أو تحويل أو اجراء مقاصة لأية مبالغ مودعة بالبنوك التى لها مقر رئيسى أو فرعى بمصر ..

وقد ثبت عليه انه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة فى قرار المنع بتوقيعه الشخصى المنفرد وعلى غير ما يقضى به الامر العسكرى . وقد أعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث بلجنة من ادارة الرقابة على البنوك للتحقيق .. الخ .

مثل هذا وغيره من جرائمه يتلاعب فى تفسيره . فهو حين هرب مال مصر وافترس مصر افتراسا ، وضع الغطاء الذهبى على الثاب ، والغشاء الوردى على المخلب ، وراح يوهمكم أيها المسئولون انه انما يعمل هذا لمصلحة مصر !! اى والله .. فهو يهرب الاموال المحظورة فى الامر العسكرى حتى تثق به دول الرفض فيفيدكم من وراء هذه الثقة ..

وهكذا تتحول الرزايا والخطايا الى حسنات ومكرمات ..

ياسادة هذا ليس عمل رئيس بنك أو أى أنسان يحترم نفسه **ويحترم عقول سامعيه** .. ولكن الذى يحز فى النفس انه يجد بيننا من يحمية ويزكيه وهنا تكون كارثتنا مزدوجة ..

من هو ابراهيم الابراهيم ؟

فاشل فى الدراسة .. فاشل فى الاعمال السابقة التى تولاها .. فاشل حاليا فى ادارة البنك بدليل الخسائر الفادحة .. **ويؤكد هذا الفشل ، التجاؤه الى الاساليب الملتوية** التي افتضح أمرها وأمره معها ..

الذى يلجأ الى الطرق الخلفية ، فاشل لان الذى يستمد قيمته من علم أو كرائم انسانية ، **يعمل فى وضح النهار** ليس بحاجة الى التسلق أو اصطناع الكتبة بتوظيف الابناء والاقارب وكم بين من يمشى مكبا على وجهه ومن يمشى سويا على صراط مستقيم ..

الذى يستمد غناه من شرف النفس وصدقها ونزاهتها لا يهرب المال الذى اؤتمن عليه ، ولا يتهرب من الضرائب وهي أمانة واجبة الآداء ، لانه يتمثل قول الله فى علاه (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يتظاهر بالعملقة ولكن عملقة القزمية تنسحب جريرتها على بعض منا مما تكشفه رحلة تقرير الرقابة الإدارية بعد قليل ..

من هو إبراهيم الإبراهيم ؟ الذى جعلت منه حكومتنا ، يوسف الصديق ووضعته على خزائن البنك الافريقى العربى الدولى ؟ **متهرّب مهرب وأن كان من ذوى الياقات البيضاء ..**

فى مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الرابع والاربعون ـ السنة الحادية عشرة .. اكتوبر سنة ١٩٨٥ ـ التى تصدرها جامعة الكويت) وقف الدكتور فهد ثاقب الثاقب فى حديثه عن جرائم ذوى النفوذ ، عند تعريف ساثر لاند Sutherland لجرائم ذوى الياقات البيضاء :

White collar crime بأنها الافعال التى يقوم بها أفراد من الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا وتعتبر مخالفة للقوانين .. التى تنظم المهنة ويقرر أنها جرائم حقيقية ، أى مخالفة للقانون الجنائى ، والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجارى ومخالفة لقواعد الثقة والائتمان بين الناس ويشير الى أن تلك الجرائم تقوم على أساس تشويه الحقائق أى على الخداع والاحتيال والنشر وكذلك على الازدواجية فى استغلال الفرد لسلطاته واستثمارها فى مصالحه الشخصية مما يجعلها مساوية للخيانة .

ويعزو ساثر لاند ، تفاقم اجرام ذوى الياقات البيضاء فيما يعزوه الى عدم **وجود رفض منظم من الجمهور ضد تلك الجرائم .**

كما سجل أن ذوى الياقات البيضاء لا يمكن أن يعترفوا بجرائمهم الا أن ذلك **لا ينفى قيامهم بسلوك اجرامى أشد خطرا من جرائم الشوارع)** .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يعبث بمال مصر ، وحكومة مصر ترى وتسمع وهى متيمة به شغوف .. ترأمه بقلب رءوف حين تحاسب المصريين حسابا عسيرا على الخطأ وتتجرع من إبراهيم الإبراهيم الخطايا .

إبراهيم الإبراهيم يتحكم فى اقتصاد مصر .. يا لسخرية الأقدار . لقد أنجبت مصر على سبيل المثال لا الحصر ، أنجبت فى **الاقتصاد** :

طلعت حرب ـ عبدالجليل العمرى ـ الجريتلى ـ أمين يحيى .

وفى العلم : مشرفه ـ أحمد زكى .

وفى القانون : السنهورى ومصطفى مرعى وعبدالعزيز فهمى .
وفى الهندسة : الساوى - عمر خيرى .
وفى الطب : على إبراهيم - حسن إبراهيم - يسن عبدالغفار - خليل عبدالخالق - حندوسة - الكاتب - مورو - عبدالعزيز سامى .
وفى الفن : محمود مختار - ناجى - محمود سعيد - الصدر - حامد سعيد .
وفى الأدب : العقاد - طه حسين - الزيات - هيكل - المازنى - الحكيم .
وفى الشعر : شوقى - البارودى - حافظ - محمود حسن إسماعيل .

مصر أم النوابغ والأفذاذ .. مصر أم الريادات وأم الحضارات يملك مقدارتها إبراهيم الإبراهيم ويرفع ويخفض ..

رحم الله أبا العلاء المعرى القائل :

متى عيّر الطائى ، بالبخل ، مادر *** وعير قسا ، بالفهاهة ، باقل
وقال السهى للشمس أنت خفيه *** وقال الدجى يا صبح لونك حائل
وطاولت الأرض السماء ، سفاهة *** وفاخرت الشهبَ ، الحصى والجنادل

أليس مضحكا مبكيا أن يتجرأ الحصى والجنادل على الشهب ؟

قصة أو رحلة تقرير الرقابة الإدارية :

- **أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها الأول فى (١٩٨٠/١/١٢) إلى السيد رئيس الوزراء دكتور مصطفى خليل** الذى حوله بدوره إلى السيد **الدكتور حامد السايح** وزير الاقتصاد فى ذلك الحين .
- التقرير كتب عليه أي كتبت عليه الرقابة الإدارية (سرى جدا) وموصى بعدم الاطلاع عليه لغير السيد الوزير شخصيا ..

فإذا بالدكتور السايح يطلع إبراهيم الإبراهيم على التقرير قبل أن يرسله إلى البنك المركزى .. المكان الوحيد الذى يرسل إليه التقرير (السرى جدا) .

كيف حدث هذا ؟!!

- أخذ إبراهيم صورة من التقرير بالطبع .
- فوجئت الرقابة الإدارة بالتقرير بين أيدى المتهمين قبل أيدى المختصين ببحثه وتحقيقه .
- عندما وصل التقرير الخطير إلى البنك المركزى بعد أسبوعين !!! أرسل البنك المركزى صورة التقرير الى نائب البنك لإبداء الرأى فيما جاء به ، فأيد نائب البنك ماورد فى التقرير من وقائع ، وكتب على الرد (سرى جدا) ولكن ليس هناك أسرار تحجب عن مدلل الدولة إبراهيم الإبراهيم ، فقد كان رد نائب البنك فى يده بعد دقائق من وصوله مكتب محافظ البنك المركزى السيد / **محمد عبدالفتاح إبراهيم** ، أكرر الرد مكتوب عليه (سـرى للغـاية) !!
- أُستدعى (بضم الالف) رئيس الرقابة وقتئذ لمقابلة السيد وزير الحربية يومئذ السيد / **كمال حسن على** فإذا بالرجل ، يجد نفسه وجها لوجه أمام إبراهيم الإبراهيم فى مكتب وزير الحربية .

ولما دخلا على الوزير السيد / كمال حسن على إذا بإبراهيم الإبراهيم هو الذى يهاجم رئيس الرقابة الإدارية . وشعر الرجل المذهول بتعاطف الوزير كمال حسن على مع المدعو إبراهيم الإبراهيم **وفطن الرجل وأدرك بقية القصة أو المأساة .**

- أعفى نائب رئيس البنك الإفريقى من منصبه لأنه أيد ماجاء بتقرير الرقابة الإدارية .
- **استقال المرحوم الدكتور على الجريتلى استقالة مسببة رفضا للمهزلة .**
- **كان السيد محمد سابق قد استدعته الرقابة قبل إصدار التقرير لمناقشته فأقر صحة البيانات والوقائع الواردة به وحذر من أخطار جسيمة تهدد البنك إذا استمر إبراهيم الإبراهيم على رأس الإدارة ومع هذا عمل بالبنك خمس سنوات بعد هذا حتى توفى سنة ١٩٨٥ ولله فى خلقه شئون .**
- **ألغيت الرقابة كجهاز من أجهزة الدولة وبقرار من رئيس الجمهورية السابق السادات ، بينما بقى قانونها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ قائما !! وهى**

سابقة تشريعية لا نظير لها فى العالم إذ لا يتصور عقلا أن يلغى الجهاز القائم على تنفيذ قانون معين بينما يبقى هذا القانون قائما .!!

ولما أعاد الرئيس الحالى الرقابة الإدارية ، توجهت إلى البنك المركزى بسؤال عما تم بشأن تقريرها سنة ١٩٨٠ والتعزيز الذى كتبته سنة ١٩٨٣ متضمنا وقائع جديدة هى استمرار للجرائم الواردة فى التقرير الأول .

وفى ذلك الوقت كان السيد / كمال حسن على قد أعلى الله مراتبه فصار نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية فعزز بدوره الضغط على الرقابة الإدارية .

وجاء الفرج أو هكذا تصورت الرقابة الإدارية عندما صدر قانون البنوك والائتمان الذى منح البنك المركزى حق الاعتراض على أعضاء مجالس إدارات البنوك خلال شهرين من بداية تنفيذ القانون (مارس وابريل ١٩٨٤) فأسرعت الرقابة الإدارية بتقديم تقرير مفصل عن تاريخ إبراهيم واعترضت اعتراضا سافرا على رئاسته للبنك وقد ساندت أجهزة الأمن المتعددة وبالتحديد **هيئة الأمن القومى والمباحث العامة** ، هيئة الرقابة فى اعتراضها على إبراهيم الإبراهيم وأجمعت تلك الأجهزة كلها على رأى واحد أثبتته فى تقاريرها وكان نصه :

(إنه يعمل ضد مصلحة مصر)

هل أخذ ـ مرة أخرى بضم الالف ـ بهذه التقارير ؟ لا ـ لمـــاذا ؟

توفى الدكتور فؤاد محيى الدين وصار السيد / كمال حسن على رئيسا للوزارة .. ووقعت التقارير فى يده شخصيا وسارع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد وقتئذ وطلب إلى حكومة الكويت سحب إبراهيم الإبراهيم فإذا بالسيد كمال حسن على يسارع ويصارع قوى الرفض جميعا ويطلب من حكومة الكويت الإبقاء على إبراهيم الإبراهيم ويعرب لها عن السعادة الغامرة التى نعيش فيها نحن شعب مصر ببركات إبراهيم الإبراهيم .

وكان لابد للسيد كمال حسن على من تغطية موقفه أو تبريره فزعم أن المدعو إبراهيم الإبراهيم وقف إلى جانب الحكومة المصرية فى أزمة انسحاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع !! والذى حدث أن إبراهيم الإبراهيم كما جاء فى تقرير الرقابة عمل على تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل ودائعها بالبنك العربى الإفريقى إلى البنك المركزى المصرى وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٩ فى صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء فى حيثيات الحكم ، كما ذكرت فى مقالى الأول :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن **الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ** ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار فى التنفيذ) .

فهل يصح فى مفهوم السيد / كمال حسن على أن تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع ، ورفض حقها فى نقل ودائعها والتجاءها للقضاء والإشكال غير الجدى وعرقلة تنفيذ الحكم فى صالحها ، مساندة ؟

هل هذه مساندة ياسيد كمال حسن على ؟

هل هذه مساندة للحكومة المصرية ؟ كان الله فى عون مصر المرزوءة بالمحن ..

ألف « البرت فارمان » كتابا اسمه :

(**مصر وكيف غدر بها**) أنصف المؤلف فيها الخديوى اسماعيل وندد بالأجانب الذين نهبوا مصر وكانوا السبب الحقيقى فى خرابها .

ما أشبه الليلة بالبارحة .

وفى كتاب (تاريخ النهب الاستعمارى لمصر) الذى ألفه جون مارلو وترجمه الدكتور عبدالعظيم رمضان ، يرى أن **استعمار مصر لم يبدأ سنة ١٨٨٢ تاريخ ضرب الإنجليز للأسكندرية ولكنه بدأ قبل هذا بكثير فى (صالونات رجال المال والأعمال)** بدأ بفريقين من الغرباء : فريق المفوظين

وفريق المحظوظين . وكلا الفريقين جاء بغرض واحد هو **السرقة والسلب والنهب** .

بدأ بتقديم القروض المالية للحكام والحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على المشروعات والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس المال (ص ٨) .

وهل يفعل إبراهيم الإبراهيم غير هذا ؟ إن مصر فى طريقها إلى كارثة . لا كان إبراهيم الإبراهيم ولا كانت سنة ١٩٧٧ التى رمتنا به . ولا كان الأذلاء المأجورون الذين تستروا عليه ، وأملوا ، له . والآن أتساءل :

هل يعقل أن تكتب الرقابة الإدارية تقريرا جديدا سنة ١٩٨٤ تؤكد فيه الوقائع الواردة فى التقرير القديم وتضيف إليها الجديد المذهل فإذا بالسيد كمال حسن على يلوم الرقابة الإدارية لا إبراهيم الإبراهيم ؟

هل يعقل أن يطلب السيد كمال حسن على مرارا وهو رئيس حكومة أن يعفى من منصبه لداعى المرض فلما أعفى إذ به يصبح رئيس بنك الخليج ولم يكن قد مضى على خروجه من منصبه نحو شهرين .. والقانون يحتم ألا يتولى أصحاب المناصب الحكومية الكبيرة ، عملا فى شركة أو بنك **قبل مضى عامين كاملين على تاريخ خروجهم من المنصب الحكومى ؟**

وقصة البنك المصرى الخليجى سأعود الى تفاصيلها .

ثم ما علاقة رجل الجيش بأعمال البنوك فى قمة المسئولية الفنية ؟ إن العسكرية تخصص واسع كسائر التخصصات .. ولكن له حدود مرسومة أيضا كسائر التخصصات .

وأتساءل مرة أخرى والسؤال موجه الى :

(١) الدكتور مصطفى السعيد باعتباره وزير الاقتصاد وقت أحداث المرحلة الثانية لتقرير الرقابة الإدارية :

هل طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم فى إدارة البنك الإفريقى العربى ؟
وهل عارضه وناقضه السيد كمال حسن على باعتباره رئيس

الوزراء ؟ وما الأخطار التى دفعته وزيرا للاقتصاد إلى طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم ..

هل صحيح إن إبراهيم الإبراهيم عمل على احتكار تحويلات المصريين فى العراق بعد أن كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع حكومة العراق على أن ترسل تحويلات المصريين الى بنك الاسكندرية ؟ فإذا بإبراهيم الإبراهيم يعرقل هذه الاتفاقية لأن احتكار تحويلات المصريين من خلال البنك الإفريقى العربى وسيلة لاستخدام هذه الأموال فى السوق السوداء عن طريق تجار العملة الذين يشترونها من أهل أصحاب التحويلات ثم يودعونها فى البنك لإقراض طالبى الاعتمادات المستندية ؟

أعرف أن بنك الرافدين فى العراق له فرع فى مصر كما أن له ١٠ ٪ عشرة فى المائة من أسهم البنك الإفريقى العربى . ولكن الاتفاقية عقدتها الحكومة المصرية .. وبنك الإسكندرية بنك مصرى ، والتحويلات أموال مصرية أصحابها مصريون أليست هذه كلها اعتبارات توجب الاحترام عرفا ولكن إبراهيم الإبراهيم سعى لدى بنك الرافدين فى العراق لعرقلة التحويلات وتجميدها وهو ما حدث حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى الموافقة على تعدد التحويل أى ترسل تحويلات المصريين بالعراق إلى ثلاثة بنوك :

(١) فرع الرافدين فى مصر .
(٢) البنك الإفريقى العربى .
(٣) بنك الإسكندرية .

وكان هذا أقلهم نصيبا .

وبعد : إن أى واقعة مما وردت فى تقرير الرقابة الإدارية الأول والثانى ضد إبراهيم الإبراهيم توجب المحاكمة القانونية والجنائية فما تفسير موقف الحكومة من قضية الشعب الذى عين الحكومة وهو بهذا وما يدفعه من ضرائب مصدر السلطات .

(١) نريد من الحكومة أن تحدد موقفها فورا من إبراهيم الإبراهيم وتقديم حساب إلى شعب مصر صاحب المال العام الذى يطلق فيه إبراهيم

الإبراهيم يده .

٢) أين الصحف القومية ؟ أليس هذا مال الشعبّ والمفروض أنها صحفه ؟

(٣) أين صحيفة الوفد ؟ لقد رفضت نشر مقال عن إبراهيم الإبراهيم بها لأحد كتابها وهو الأستاذ إبراهيم الدسوقى أباظة !! ما تفسيرها ؟

(٤) الصحفيون الكبار جدا أين هم وكأنهم لم يسمعوا بما يدور على الساحة ؟

(٥) نريد أن نسمع التحليل العلمى للكارثة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومن كليات التجارة بالجامعات المصرية ومن الاقتصاديين فى كل موقع .

هذا من الناحية الفنية .

أما من الناحية القومية فنريد أن نسمع رأى كليات الجامعات المصرية جميعا .

نريد أن نعرف رأى الهيئات الثقافية والهيئات القانونية .

إننا نطالب :

(١) بايقاف إبراهيم الإبراهيم عن العمل وتجميد كافة صلاحياته .

(٢) محاكمته مدنيا وجنائيا .

(٣) محاكمة من يثبت تواطؤه معه واشتراكه فى جريمة من جرائمه أو **إعانته عليها** .

(٤) **نشر أسماء المنتفعين ممن اصطنعهم واستقطبهم بعد أن أسقطوا مصلحة مصر حرصا على مكاسبهم الشخصية لاسيما وأنهم إلى الآن لم يسحبوا أولادهم وأقاربهم من البنك وهم موزعون على إدارة التمويل الدولى ومكتب إبراهيم الإبراهيم أى السكرتارية الخاصة ، وقسم الفيزا كارد وغيرها مما يعرف الشعب تفاصيله الدقيقة .**

إن هذه القضية امتحان للشعارات وسيادة القانون والطهارة .. الخ .

إن عدم محاكمة إبراهيم الإبراهيم وخيم العاقبة بما يرسم من علامات

ستفهام كثيرة تسحق الثقة التى يجب توافرها بين الحكومات والشعوب ،،

وخيم العاقبة بما يحمل إبراهيم الإبراهيم على الطغيان فى الانحراف والفساد والسخرية بنا مادام مطمئنا إلى حمايته المطلقة من الحساب وهو مالا يحظى به مصرى على أرضه ولا أقول يحظى به مصرى فى أى بلد عربى .

وخيم العاقبة بما يورثه جموع المصريين من إحباط ويأس وانهزامية فلن ينتج عامل ولن يعمل مصرى مادمنا نعرق ونشقى لحساب إبراهيم الإبراهيم ومن على شاكلته من العيارين والمقاولين وسماسرة النفوذ ومجرمى الياقات البيضاء .

أما حكاية (الأسرار) هذه التعلة التى يصطنعها إبراهيم الإبراهيم ويلوح بها صنائعه ، ليثبت أقدامه ويضمن بقاءه مهما ارتكب ، فهى تعلة مرفوضة من شعب مصر .. ورخيصة أيضا .

لا تفرضوا علينا إبراهيم الإبراهيم عنوة .. **إنه مال الشعب** أولا وإنما الحكومة حارسة له .. هذه وظيفتها والحراسة تعنى القبض على اللصوص **بمجرد ظهورهم** لا تغطيتهم وانتحال الأعذار لهم والتمكين لسطوتهم والصمت المريب ، الذى يشقى الأقلام شهورا حتى تفيق .

إن أمثال هؤلاء هم النمط الجديد للجريمة فى العالم الآن حيث يمارسون جرائهم كما يقول ساترلاند (من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة والتى تضم موظفين من ذوى الخبرات المتعددة مسرحا لنشاطها) .

ولكن الفرق بيننا وبين الآخرين أننا نتقاعس فى الحساب . عدنا بعد عشرات القرون إلى قانون حمورابى الذى يفرق فى الحكم حسب المرتبة الاجتماعية للمتقاضين مع أن مصر عرفت العدل قبل قانون حمورابى المنقوص بألوف السنين ورمزت إليه بكلمة (معات) أى العدل والحق والخير .. **أى الضمير** ..

ما بعد المقال الثانى

ما إن نشر هذا المقال حتى أيقن إبراهيم الإبراهيم وأعوانه أن يومهم خمر وغدهم أمر ، ليس منه مفر .. أيقن أن مقالى الأول ليس بيضة الديك بل أول الغيث .. أما هو فطار إلى الكويت لينشر فى جريدة السياسة بالذات لما بينه وبين صاحبها من معاملات بنكية مسجلة فى تقرير الرقابة الإدارية .

نشر فى جريدة السياسة مقالا مدفوعا بعنوان :

[الأحزاب اليسارية المصرية تفتح معركة مع الحكومة من خلال الهجوم على البنك العربى الإفريقى والمؤسسات العربية المشتركة .]

- بداءة أنى لست من اليسار المصرى ولست من اليمين ولست من أى حزب من الأحزاب المعارضة وبالطبع لست من حزب الحكومة الوطنى الديمقراطى الاشتراكى الخ .
- ليست هذه هى المرة الأولى التى أتصدى فيها لقضية وطنية ولكنها المرة الأولى التى أتناول فيها فردا كويتيا مع احترامى الواجب للكويت شعبا وحكومة

إنى أُجِلُ مصر وأشرف بها وهى أعز علىّ من نفسى ومع هذا عارضت حاكمها نفسه فى السبعينات فى عدة قضايا لا قضية واحدة .

ثانيا : نسى الذكى أن المجلات الاقتصادية الأجنبية أسهمت فى تفصيل فضيحته وخسائر البنك الإفريقى العربى الدولى المرزوء برئاسته وهى بالطبع لم تنضم بعد إلى الأحزاب المصرية .

ثالثا : لو كان نظيف الصفحة لرد على الاعتراضات التى طرحناها بالأرقام واحدا واحدا ، أما اللجوء إلى الشماعات الجاهزة عن اتهام بالشيوعية أو تأليب الحكومة المصرية أو الدس بين الوطنيين فى مصر ، والعرب فى سائر بلادهم فوسيلة دنيئة وإن كانت أهون من قشة يتعلق بها الغارق فى الوحل . والسعودية وهى جزيرة العرب والجزيرة العربية قد طردته قبلنا فهل كان السبب أنه عربى ؟

رابعا : حصر الموضوع بين (المعارضة .. والنظام) دجل مكشوف فالمعارضة التى تحفل صحفها بعدد من الموضوعات محل الخلاف لا ينقصها أو يزيدها موضوع .

خامسا (المشروعات المشتركة) لماذا لم تشمل الحملة المشروعات المشتركة الأخرى ؟

وما علاقة جرائم إبراهيم الإبراهيم بمجلس الشورى .. أقول على الهامش هل خسرت المعارضة انتخابات مجلش الشورى ؟ كيف وهى لم تدخلها أصلا ؟ هل المسألة أى كلام ؟ كمن يترنح من ضربة قوية ؟

- يعيرنا ، الرخيص ، بالمساعدات العينية فى قوله [تلقت الحكومة المصرية مؤخرا مساعدات عينية كبيرة من المملكة العربية السعودية ومن الكويت] .

ونسى أن الملايين التى نهبها من مالنا مما تفصله المقالات التالية تربو على عشرات أضعاف المساعدات التى يغمزنا بها .

إن الفرق بيننا وبينه أننا ، فى ارتفاع الأصيل العريق لا نتحدث عما قدمته مصر فى تاريخها كله للإنسان فى كل مكان شرقا وغربا ، من علم وفن وحضارة وثقافة ولا أزيد ..

- يقول أو يقول إعلانه فى جريدة السياسة [مما يزيد فى حدة موقف أحزاب المعارضة كونها تكتشف أن جسور العلاقات بين حكومة الرئيس مبارك وبين الدول العربية جسور عريضة ونشطة] !!

وهل تكره المعارضة العلاقة الطيبة بين مصر والبلاد العربية وهى التى تعارض بشدة معاهدة كامب ديفيد التى كانت السبب فى القضية ؟

مسابقة الحيتان :

- ما كاد هذا المقال ينشر حتى سارع المصرف العربى الدولى بالرد على جزء يتناوله وقد رددت عليه تحت عنوان (الرد على الرد) [1] فلم ينبس ببنت شفة بعدها .
- وسارعت أخبار اليوم التى يرأسها السيد إبراهيم سعدة عدو الأمس الذى هاجم إبراهيم الإبراهيم فى بضعة مقالات عمودية ، بعمل ريبورتاج دفاعا مقنعا عن (المغرور) .

● سارعت الحكومة إلى إصدار بيان يعلن فيه محافظ البنك المركزى السيد / على نجم أنه مطمئن إلى مركز البنك المالى !! ومن العجب أنه لايزال يسعى فى الحياة بين الناس بعد سقوط إبراهيم الإبراهيم ومعه زكى العرابى رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الذى أعلن فى ذكاء شديد أنه اشترك فى كتابة البيان .

● سارعت الجريدة الوقور الأهرام إلى اعلان ابتهاجها كمن يتنفس الصعداء قائلة أو قال المنتفعون فيها ، إن البيان لايدين إبراهيم الإبراهيم . و

وابتسم العارفون .

● سارع المصور فى إفراد ثمانى صفحات إعلانا مدفوعا وفتح بابه على مصراعيه لحوار طويل مع على نجم يلف ويدور حول إبراهيم الإبراهيم وكتبت ـ الأهالى ـ تسخر من الكورس الإعلامى .

وأجرت جريدة الأمة فى ١٩٨٦/٩/٢٧ ريبورتاجا وكتبت الصحف الأخرى فى صف مصر .

واشتعل الموضوع .. ولم يعد إبراهيم الإبراهيم قادرا على محاصرة النيران .

وبدأ أعوانه كفيران السفينة يلتمسون النجاة .. سافر من سافر وانكمش من انكمش .

وكتبت المقال الثالث انبثاقا من هذا الموقف . وفيه تفصيل لما أجملته هنا .

(٣) تحمل الحكومة مسئولية مئات الملايين المصرية المهدرة إن لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم « وزارة الاقتصاد والبيان النجم »

حتى عزل إبراهيم الإبراهيم لا يكفى الشعب المصرى ، لابد من محاكمته واسترداد المال المنهوب . كتبت ما يربو على ثلاثين كتابا مطبوعا وأكاد أقول مئات البحوث والمقالات ولكن فى حياتى لم أمر بهذه الحيرة التى أمر بها اليوم فى اختيار عنوان لمقالى هذا .. إنى أحار فى اختيار عنوان له بين كثير مر بخاطرى فى وقت كتابته .

إبراهيم الإبراهيم يصدر بيانا عن إبراهيم الإبراهيم .. وليس بالضرورة أن يكون أمسك قلما ولكن صنائعه الجاهزين قاموا بكل العمل . إن المنتفعين يعرفون جيدا أن انحسار موجته تعنى اختفاءهم وبالطبع زوال مكاسبهم الشخصية وهؤلاء عادة لا علاقة لهم بالوطنية أو القيم دينية واجتماعية أو أى شىء .

يا لسخرية القدر حكومة الكويت لم تصدر بيانا لحساب إبراهيم الإبراهيم وحكومة مصر أصدرت البيان الذى أضحك الناس وأبكاهم وشر المصائب ما يضحك .

« الكارثة » اسم الشهرة لها « إبراهيم الإبراهيم »

والاسم الأصلى « الحكومة المصرية » بما تضمه من بعض الكبار ممن يتسترون عليه ويملون له ، فواحد يطلب تثبيته كما ثبت سيفه فى جرابه ، وآخر يكاد يحلف بكل عزيز أن البنك المذكور مركزه سليم ويقسم مرة أخرى أنه لا يدافع عن إبراهيم الإبراهيم .. على أن البيان غير رسمى لسببين :

(١) أنه خلا من الكليشيه الوزارى التقليدى أى عبارة (بتوجيه السيد

نشر هذا المقال فى جريدة (الشعب) فى ١٩٨٦/٩/١٦ ونشر معه رد المصرف العربى الدولى وردى على الرد (ملحق رقم ١)

الرئيس) وحسنا فعل لان رئيس جمهورية مصر ، من المستحيل أن يمرغ اسمها العريق فى الوحل الذى يلطخ به إبراهيم الإبراهيم كل من يدنو منه .

(٢)أنه بيان بلا إمضاء يجدد المسئولية التاريخية والمسئولية القانونية . ومادام وزير الاقتصاد لم يوقع البيان فهو بلاشك من إنشاء « النجم الثاقب » . أو « الكوكب الذهبى » الذى لم ينس الناس بعد ، جوائزه المريبة وأصحابها ..

وهذا البيان بداية النهاية إن شاء الله [١] .. وغدا يشهد الإبراهيم وأعوانه الخاتمة الوبيلة إذا الكواكب انتثرت .. وإذا النجوم انكدرت .. وإذا الوحوش حشرت .. وإذا الصحف نشرت .. وإذا الجحيم سعرت .. (ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) .

(ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق) ٥٦ ك الكهف . ولكن الله الذى اسمه الحق (يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق) .

ليتنا بلا حكومة فشعب بلا حكومة خير من حكومة تحمى اللصوص

إن رئيس الرقابة الإدارية التى كتبت التقرير بدرجة وزير ، وتابع رأسا لرئاسة الوزارة فكيف تطعن فيه الحكومة وتقول : إن تقريره تحريات قابلة للخطأ والصواب !!

لحساب من هذا الكلام غير المدرك وغير الذكى ؟

لقد قالت هيئة الأمن القومى والمباحث العامة : (**إنه يعمل ضد مصلحة**

---

(١) تحققت هذه النظرية بفضل الله .

مصر) هل هذان أيضا من باب التحريات أو الاثبات ؟

ولو كتبت الرقابة الإدارية هذا التقرير ضد مواطن مصرى ، لاختفى وراء الشمس باعتبارها « جريمة » وتحريات الهيئتين عين الصواب ..

وأتذكر بيرم التونسى الذى صور الكيل بكيلين أبلغ تصوير فى قوله :

أربع عساكر جبابرة يفتحوا برلين
ساحبين بتاعة حلاوة جاية من شربين
شايله على كتفها عيل عينيه وارمين
والصاج على مخها
يرقص شمال ويمين
إيه الحاية يابيه ؟ خالفت الجوانين
اشمعنى مليون حرامى فى البلد سارحين

يقول نجم البيان ، أو البيان النجم : (إن تقرير الرقابة الإدارية قد كتب منذ سبع سنوات) أى عفا الله عما سلف . ونسى البيان ، النجم إنه بهذا يفجر أسئلة تدمغه .. مثلا :

إذا كان تقرير الرقابة الإدارية مضى عليه سبع سنوات .. كيف استمر إبراهيم الإبراهيم سبع سنوات على كرسيه فى البنك ؟ ولو أن إنسانا يحس لاستقال على الأقل قبل أن يقال حتى ولو كان تقرير الرقابة تحريات كما يقول بيان وزارة الاقتصاد .

إن أكبر دليل على صدق تقرير الرقابة الإدارية أن البنك تدهور من سىء الى أسوأ على امتداد السنوات السبع العجاف لأن الأسلوب لم يتغير وكيف ورئيس البنك لم يتغير إلا إلى الأدهى .

وما رأيكم دام فضلكم فى بيان الرقابة سنة ١٩٨٤ الذى أيد الوقائع الواردة فى التقرير الأول ؟ (التقرير رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠) وسوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد .

ويقول البيان فى تضليل : (قام البنك المركزى المصرى بإخطار السلطات العليا بما تم اتخاذه فى شأن تقرير الرقابة الإدارية المشار إليه .. وقد رأت السلطات العليا وقتئذ تغيير نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربى الإفريقى الدولى الممثل للجانب المصرى بآخر) .

(وما تم اتخاذه) الوارد فى البيان النجم هو أن محافظ البنك المركزى أرسل تقرير الرقابة إلى الاقتصادى بهير أنسى ممثل الجانب المصرى يسأله رأيه فى الوقائع الواردة فى التقرير فأكدها وأضاف إليها كما فصلت هذا فى مقالى رقم (٢) فكان جزاؤه العزل !! ..

إن تقرير الرقابة ضد إبراهيم الإبراهيم .. وبيان وزارة الاقتصاد يزهو بأن تقرير الرقابة أخذ مجراه من التحقيق والتوثيق والدليل **عزل ممثل الجانب المصرى وليس إبراهيم الإبراهيم الكويتى** !! مرحى مرحى ..

لقد انحرفتم بالسلطة فأنزلتم العقوبة . على المستقيم دون المنحرف فى بغى نرفضه .. وعلى الباغى تدور الدوائر ..

ويقول البيان النجم : إن عزل ممثل الجانب المصرى (نظرا لما توافر لدى السلطات من اقتناع أن هذا الممثل قد شارك بتصرفاته فى بعض المخالفات التى أوردتها الرقابة الإدارية فى تقريرها) .

لنقف وقفة عند الالفاظ :

اقتناع   **شارك**   **بعض المخالفات**

لماذا إذن لم يعزل الفاعل الأصلى عن البعض الأكبر من المخالفات ؟
سؤال يحتاج إلى جواب أليس كذلك ؟

وإذا كانت المشاركة توجب العزل والإبعاد فلماذا لا تنسحب على الذين فعلوا أصلا ..

تحت يدى خطاب من الذين يمثلون البنك المركزى :
السادة : محمد زكى العرابى ـ عبدالحميد قبودان ـ محمد مصطفى البيومى .

والخطاب مؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٥ وموجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ـ البنك العربى الإفريقى أى إلى السيد بهير أنسى كبش الفداء ، يقولون فيه :

(١) إن الجزء الأكبر من حجم التسهيلات منحت على المكشوف .
(٢) عدم إظهار البيانات الإحصائية التوضيحية التى تعكس سير الحسابات منذ منح التسهيلات لا يوفر إمكانيات الوقوف على مدى سلامة استخدام التسهيلات أو مدى ما يشوب هذه الحسابات من جمود .
(٣) عدم إيضاح الإمكانيات المالية والسمعة التجارية للعملاء .
(٤) عدم استخدام الحدود المصرح بها لفتح اعتمادات مستندية بينما يصرح بالتجاوز للسحب على المكشوف إلخ الخطاب الذى ختمه كاتبوه بقولهم :

(وقد تتفقون معنا فى وجوب التوصية بتكليف السادة مراقبى الحسابات بإجراء فحص شامل لجميع التسهيلات والقروض الممنوحة حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ من المركز الرئيسى للبنك وفروعه إلخ .. إمضاءات .

فلما ألغيت الرقابة الإدارية ، تراجعوا .. واستمروا فى مواقعهم إلى أن نقل السيد/ زكى العرابى إلى بنك التنمية وواصل الآخران .

نعود إلى البيان النجم :

السيد / بهير أنسى تم تغييره لما توافر لدى السلطات من اقتناع !!

هى المسألة اقتناع يا سادة أم أدلة ومستندات ماذا تعنون بكلمة « اقتناع » أفصحوا فتح الله عليكم ..

لقد خلا تقرير الرقابة الإدارية المكون من ٢٨ صفحة من أى مأخذ على نائب رئيس البنك وانصب كله على رئيس البنك فكيف يؤدى « التحليل » و« الإجراءات الملائمة » **إلى تغيير السليم وإبقاء المنحرف المجرح الذى تشير إليه اصابع الاتهام ؟**

يقول البيان النجم : إن البنك الإفريقى العربى لم يكن خاضعا فى ذلك التاريخ لإشراف البنك المركزى المصرى وبعد تقرير الرقابة الإدارية (تقرر إخضاع البنك الإفريقى العربى الدولى لأحكام قانون البنوك والائتمان وتم تكليف مجموعة تفتيش من البنك المركزى المصرى بالتفتيش على أعمال البنك المذكور) .

إذن هناك تغير حدث بعد تقرير الرقابة الإدارية الذى وضعته الحكومة موضع الشك بين الخطأ والصواب .

إذن الرقابة الإدارية صادقة بدلالة التغيير وهنا يخيم الذهول على كل مقاييس المنطق .. **لماذا إذن ألغيت الرقابة الإدارية ؟**

أتحداكم أن تظهروا التحليل الذى تتحدثون عنه . إن هذا البلد برىء منكم لأن الرائد لا يكذب أهله ، وأنتم لم تصدقوه القول ، ولم تحترموا عقله ولم تحترموا ماله ، ومصلحته ، ولم تحترموا حقه على أرضه وأحقيته بها ..

نكلتم بالمواطن المصرى وأمليتم لمن شرب الطلا فى أقداحنا وأحال أجهزتنا من رقابة إدارية وأمن قومى ومباحث إلى لغو كلام . ومشى على أرضنا مستهزئا ، ولو استطاع مشى على الأهرام .. لا كان ..

أما إذا لم تظهروا التحليل المزعوم والدليل المعكوف فإن الإنسان المصرى من حقه إن يرفع أمركم إلى القضاء لأنكم اتهمتموه بما ليس فيه تغطية لصديقكم **وصديق أعدائكم على السواء** .

لقد أعلن مراقبو الحسابات فى ص ١٩ ملحوظة رقم ٤ على الميزانية أن (إحدى الدول فى الآونة الأخيرة قد تسببت الظروف السياسية والاقتصادية التى سادتها فى إيجاد نوع من عدم التأكد فى توقيت سداد أقساط وفوائد القروض الممنوحة من البنك لتلك الدولة والتى بلغت قيمتها الصافية فى تاريخ الميزانية ١٥٠ مليون دولار أمريكى (مائة وخمسين دولارا) .

نريد بيانا من وزير الاقتصاد عن هذه المائة والخمسين **مليونا المجهلة** .. أليس هذا حقا من حقوقنا نحن دافعي الضرائب وأبناء البلد الذى يسهم بنسبة ٤٢,٨ من رأس مال البنك المنحوس ؟

هذه الملايين المعدومة أما كانت مصر أحق بها ؟

يقول البيان النجم : إن مراقبى الحسابات قد طلبا تدعيم مخصصات البنك عن عام ٨٥ وأن حساب الأرباح والخسائر يبين على الوجه الصحيح أعمال البنك .

إذن إليك أيها الشعب المصرى المبتلى ، الميزانية إياها من واقع تقرير الميزانية الذى كان يتكتمه إبراهيم الإبراهيم وحصلت عليه :

(١) خسائر البنك الرئيسى سنة ١٩٨٥ حجمها ٩٧,٨٨١ مليونا (سبعة وتسعون مليون دولار أمريكى وثمانمائة وواحد وثمانون الف دولار) تقرير البنك ص ٢٧ .

(٢) بنك البحرين العربى الإفريقى بالمنامة ، ويسهم فيه بنسبة ٦٠,٩ ٪ فى رأس مال قدره مائة وسبعة مليون دولار وقد هوت أرباحه من ١٥,٨ مليون دولار فى سنة ١٩٨٤ الى ٣٥٢ الف دولار سنة ١٩٨٥ بانخفاض يبلغ نسبته ٩٧,٨ ٪ .

ومع هذا وافق البنك المركزى على زيادة حصة البنك فى رأس المال بمبلغ ٣٧,٧ مليون دفعها أو تنازل عنها لتصبح مساهمة البنك بنسبة ٧٤,٥ ٪ .. ويقرر البنك بعد ذلك تحويل البنك إلى فرع !

- تقرير البنك ص ٣٢ ، ٣٣
- مجلة Meeds عدد أغسطس سنة ١٩٨٦

(٣) قال التقرير السنوى للبنك سنة ١٩٨٥ عن اقتصاد تونس : « إن الدين الخارجى ارتفع إلى ٥٠ ٪ من الناتج المحلى كما انخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبى فى صيف عام ١٩٨٥ إلى حد يكفى لتغطية الاستيراد لمدة أربعة أيام فقط » « ص ٨ من التقرير » .

ومع هذا وافق البنك المركزى على إنشاء بنك فى تونس برأس مال ١٠٠ مائة مليون دولار باسم بنك تونس العربى الإفريقى وتم سداد مبلغ ٢٥ مليونا من مصر ونسبة مساهمة البنك ٩٩,٩٩ ٪ !!

هل يعقل هذا ؟ ولم يفطن البنك المركزى أن وراء هذا قصة .. فإبراهيم الإبراهيم يرأس بنكا فى تونس .

وهنا دبر إبراهيم الإبراهيم أن ينشىء البنك الإفريقى العربى فى مصر الذى يقول عنه البيان النجم (شركة مساهمة مصرية) بنكا فى تونس وبعد هذا يعطى هذا البنك قرضا للبنك الأول الذى يرأسه إبراهيم الإبراهيم وله قصة تروى فيما بعد ..

ويبدو كأنه يملك البنكين فهو يتصرف كما يشاء والبنك المركزى (موافقون) .

وهكذا تفقد مصر الملايين هنا وهناك حيث ينشىء إبراهيم الإبراهيم الفروع فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها العذاب والخراب .. إذ أن مصر ممثلة فى البنك المركزى قد تحملت فى سنة ١٩٨٥ وهى التى يقول تقرير البنك ص ٤ ـ ٥ إنها عاجزة ومعسرة فى النقد الأجنبي .. مصر هذه التى يصفونها بالعجز والإعسار تحملت بسبب إبراهيم الإبراهيم سنة ١٩٨٥ ، الآتى :

- ٢٥ مليونا « دولار » سداد نصيبها فى زيادة رأس مال البنك من ١٥٠ مليون الى ٢٠٠ مليون .
- ١٠٠ مليون دولار سددتها سنة ١٩٨٦ نصيبها فى سداد رأس مال البنك بعد خسارته التى بلغت سنة ١٩٨٥ ٩٧,٨٨١ مليون دولار .
- ٣٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .
- ٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها فى رأس مال بنك تونس المزمع انشاؤه كدفعة أولى .
- ١٥٠ مليون دولار قروضا سيادية اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها .

٣٣٠ مليون دولار

لا يكفى الشعب المصرى أن يعزل إبراهيم الإبراهيم ليرتع فى هذه الملايين بعد خروجه ولكننا نطالب بمحاكمته واسترداد مالنا المنهوب ..

يقول البيان النجم (إن طلب الإحاطة المقدم من الأستاذ إبراهيم شكرى أعقبه مقابلة وزير الاقتصاد له بغية توضيح تفاصيل الموضوع) .

ولا أحسب أن التفاصيل التى ذكرها نائب كالأستاذ إبراهيم شكرى يعلم ماتحت الجلد فى الموضوع ، قد استوعبها الوزير ثم تصدر وزارته هذا البيان إن لم يكن كتبه فهو الذى اعتمده على أقل تقدير ، أو استوعبها للذكرى ثم ترك لإبراهيم الإبراهيم وأعوانه من (النجوم) الثواقب كتابة البيان إياه فإذا به **بيان خيبان بالعامية المصرية أى خائب بالعربية الفصحى** ماكاد الشعب المصرى يقرؤه حتى ترحم على الأمل فى الإصلاح لأن هذا الأمل كان قبل البيان ذماء من روح ، ونسيسا فى قلب مجروح .

وهكذا كشف البيان الحكومة وإبراهيمها معا فتردى فى هوة عميقة حين ظن أنه خرج من المأزق الصعب .

يقول البيان النجم (إن الأجهزة الرقابية الفنية الوحيدة القادرة على تقويم أعمال الجهاز المصرفى هى البنك المركزى المصرى وهو يقوم بدوره كاملا فى هذا المضمار) .

وهنا أنشر المذكرة التى كتبها السيد نجم محافظ البنك المركزى حاليا حين كان نائب محافظ البنك المركزى والتى يقول فيها حرفيا بعد أن شرح المؤامرات التى تحاك لمصر من خارجها :

(وفى ضوء ماتقدم وحتى لا نجد أنفسنا محاصرين فى الأسواق الدولية من كافة الجهات المتشددة ، فإنه من المقترح السير قدما فى إنشاء البنك المصرى العالمى ، على أساس المساهمات المصرية فى كل من المصرف العربى الدولى ، والبنك العربى الإفريقى الدولى وعلى أن تشترى مصر حصة ليبيا فى المصرف العربى الدولى وحصة كل من الدول الأخرى المساهمة فى البنكين إذا أبدت تلك الدول رغبتها فى عدم الاستمرار فى مساهماتها فى تلك المؤسسات

ويساعد هذا الاقتراح فى **علاج الأوضاع المتدهورة فى البنكين المذكورين نتيجة سيطرة الجانب غير المصرى على إدارتها** وعدم تكريس الجهد والوقت اللازم للعمل فيها) .

وفى الآتي : عرض تقارير تفتيش البنك المركزى سنة ١٩٨٤ على البنك
الإفريقى العربى والتى تدين إبراهيم الإبراهيم .
أرجو وزير الاقتصاد أن يقرأ ما كتبه السيد نجم أكثر من مرة
ويقارن بينه وبين البيان النجم .
ويقول البيان : (البنك العربى الإفريقى الدولى شركة مساهمة مصرية
خاضعة لرقابة البنك المركزى) .

إذن كيف يكون رئيسها غير مصرى ؟ وإذا غلبت أخلاق القرية على السياسة المصرية وارتضت كرما أو تكرما أن يكون رئيس البنك « كويتيا » لماذا لا تتبادل مصر والكويت الرئاسة ؟

هل ترضى الكويت باعتبارها متساوية مع مصر فى نسبة رأس المال ، أن يكون رئيس البنك مصريا من تاريخ إنشائه سنة ١٩٦٤ حتى اليوم ؟ أيها القائمون بالأمر فينا أو الأوصياء علينا ؟

على أن البنك مادام (شركة مساهمة مصرية) **فرئيسه موظف لدى مصر تستطيع عزله فى أى وقت إذا انحرف بسلطة وظيفته** . فما هذا الذى يحدث إذن ؟

وفى القضايا التى تزكم رائحتها الأنوف ، تكون هناك شماعات جاهزة مثل « تصفية الحسابات الشخصية » ، ومثل « الحقد الاشتراكى » ومثل الرغبة . فى الغنيمة إلخ - إذن هناك غنيمة - فما رأى أصحاب الشماعات التقليدية فى الصحف الأجنبية مثل : Middle East Money .

ومثل : Meeds التى تقول فى معرض حديثها عن بنك البحرين (ويملك الأغلبية فى هذا البنك ، بنك مصر العربى الإفريقى بالقاهرة والذى سجل خسارة مجهلة بلغت ٩٦,٩ مليونا حتى نهاية ١٩٨٥ . ولقد زاد البنك العربى

الإفريقى ، نصيبه فى بنك البحرين العربى الإفريقى من ٦٠،٩ ٪ إلى ٧٣،٦ ٪ .

ويذكر التقرير السنوى للبنك العربى الإفريقى أنه بعد إتمام الدرسات اللازمة سيتحول بنك البحرين العربى الإفريقى إلى فرع . وتفيد المصادر فى « المنامة » أن دراسة الجدوى مازالت تجرى ، إلا أن وضع البنك لم يتغير رسميا بعد . ويرفض مسئولو البنك ، التعليق على نتائج البنك لذلك على احتمال تحويله إلى فرع :

نتائج بنك البحرين العربى الإفريقى « بالمليون دولار »

	١٩٨٤	١٩٨٥	نسبة التغير
مجموع الأصول	١٥٥٨,٧	١١١٣,٥	- ٢٨,٦
القروض	٨١٩	٦١١,٨	- ٢٥,٣
احتياطيات ومصاريف أخرى	٨,١	١٨,١	+ ١٢٣,٥
صافى الدخل	١٥,٨	ـــ,٣٥	- ٩٧,٨

هذه صحف أجنبية

على أن رئيس الحكومة الدكتور على لطفى فى حديث له بمجلة اكتوبر ١٩٨٦/٩/٧ يقول : (**فلتكشف صحف المعارضة كل مرتش فاسد أو مستغل ولكن بعد التأكد قبل النشر ، لأن لكل إنسان حقوقه وسمعته .**

عندما يكون لدى صحف المعارضة ما يثبت أن أحدا فى الحكومة وأنا أولهم ، مستغل أو فاسد أو منحرف أو مرتش فأنا أرجوهم أن ينشروا هذا) .

وإبراهيم الإبراهيم ثبت بالأدلة القاطعة أنه مستغل مهرب متهرب تقول هيئة الأمن القومى والمباحث العامة :

إنه يعمل ضد مصر .

وتقول فيه الرقابة الإدارية التابعة لرئاسة الوزارة ما بيناه ، فما هو قرار

الدكتور على لطفى بصفته رئيس الحكومة ؟

نعود مرة ثانية إلى البيان :

يتناقض النجم مع نفسه أقصد البيان النجم فيقول : إن الزيادة فى رأس المال التى تكبدت مصر نحو نصفها (جاءت لمقابلة الاحتياطات التمويلية ولتدعيم المركز المالى السليم للبنك وتأكيدا للتعاون العربى فى مجال التنمية الاقتصادية) .

وهذا يناقض تقرير تفتيش البنك المركزى فى ١٩٨٤/٣/٣ وله وقفة تفصيلية ..

هل المسألة الاحتياطات التمويلية أم تغطية خسارة حجمها ٩٧,٧ مليون دولار ؟

هل للتعاون العربى فى مجال التنمية الاقتصادية **أم لتهريب الأموال إلى الخارج تحت اسم إنشاء فروع** ؟ وهل مصر ليست من التعاون العربى أين التنمية التى أضافها لها البنك منذ تولى رئاسته إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ حتى الآن ..

هنا اذن تمويه مقصود فى البيان ومغالطة متعمدة ولكنها مكشوفة ..

وما دلالة إن ارتفع نصيب مصر فى زيادة رأس المال من ٤٢,٤ الى ٤٢,٨١ .

أليس معناه أن باقى الدول رفضت تغطية الخسائر فغطتها مصر بما يقابل رفع نسبتها فى رأس المال ؟

ثم ما فائدة هذه النسبة إذا كان إبراهيم الإبراهيم قلص تمثيل مصر فاقتصر على عضوين فى مجلس الإدارة حين يمثل الكويت أربعة ، ويمثل كلا من السعودية والأردن عضو ونسبة كل منهما ١ ٪ (واحد فى المائة) من رأس المال .

كيف صنع إبراهيم الإبراهيم هذا تحت سمع البنك المركزى المصرى

وبصره الذى قامت ادارة الرقابة على البنوك ، بالتفتيش على البنك الإفريقى العربى فى ١٩٨٣/١٢/٢ وانتهى فى ١٩٨٤/٣/٣ وأدانته مما يستحق أن يفرد له البحث كما أشرنا .

ثم ما رأي البيان النجم وأصحابه فى هذه الحقائق .

البنك الإفريقى العربى من واقع تقرير التفتيش عليه بمعرفة إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .. لمحة فقط .

	القيمة بالمليون دولار	النسبة ٪
● التسهيلات الممنوحة لعملاء داخل مصر	٩٩,٨	١٥
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بالدول العربية	٥٢٨ / ٣٠	٨٠
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بدول أخرى	٣٣,٧٠	٥
	٦٦١,٨	١٠٠ ٪

اى أن مصر التى تسهم رسميا بنسبة ٤٢,٨ ٪ فى رأس مال البنك ويسهم المصريون فى إيداعات البنك بنسبة ٥٧ ٪ لا تمنح من التسهيلات الا ١٥ ٪ حين يمنح دول الخليج ٨٠ ٪ من التسهيلات .

إن معظم الديون المعدومة التى تقدر بثلاثمائة مليون دولار والتى سحبها إبراهيم الإبراهيم الى الخارج **أموال مصرية منحت تسهيلات لعملاء غير مصريين** ولو وجدت مصر التى ينظرون إليها كدولة مديونة مأزومة من يحفظ عليها مالها ويحاسب الآخرين على هذا المال لما وصلت إلى هذا الدرك .

وبعد البيان جاء الإعلان عن سنوات القوة !!

ان التاريخ يعيد نفسه فالأفاقون يدخلون دائما من الأبواب الخلفية للسلطة مستخدمين سلاح الإعلانات كنصف الصفحة التى ظهرت فى الصحف القومية وغيرها والتى تضمنت تمويها سنكشف عنه .

بل وزاد إبراهيم الإبراهيم انه يصدر مجلة اسمها مجلة « اليوم » وبدون ترخيص وتفصيل هذا فى قادم بإذن الله .

● سلاح توظيف الأولاد والأقارب : والقائمة طويلة سننشرها بالتفصيل .
● سلاح المشاركة لبعض من فى السلطة .
● سلاح القضايا على من يفضح خبيئة أمرهم ويرتفع على التطويع والإغراء المادى المتوسع على حساب مصر .

وبعد فهذا هو البيان النجم أو هذا هو نص وزارة الاقتصاد .

وأما نص الشاعر الشعبى أحمد فؤاد نجم صاحب القصيدة المشهورة (**بيان هام**) وكأنه ، بحس الفنان ، كان يرى بالأمس مانحن فيه اليوم . فالشعب المصرى مبتلى بالبيانات والاستفتاءات ولكنه لحسن الحظ ، **لا يصدقها** .

نأخذ من قصيدة الشاعر أحمد فؤاد نجم أقباسا فقط :

بيـــان هـــام

لان المخبى ظهر واستبان
وكل الحقيقة بدت للعيان
عن المحسوبية وعن كيت وكان
ظهر فى المدينة وكأنه الطوفان
وغرق مراكب وسوح غيطان
إليكم بيانى كما هو آت
جميع المسائل تمام التمام
أنا بطبعى ضد السماسرة الكبار
بحكم المنافسة وحكم الجوار
لكن مش فى طبعى أرسم فضيحة
لواحد زميلى هبش كام صفيحة
ما كل الزمايل بتهبش صفايح .. الخ

لم يبالغ رفائيل صنوع حين سمى الشعب المصرى (أبو الغلب) .

هذا هو البيان

وهكذا ناسبت الجريمة ،الحكومة ، مرتين (وبقينا حبايب) المرة الأولى فى مسرحية « ريا وسكينة » « والأخرى فى بيان وزارة الاقتصاد) .

ما بعد المقال الثالث

لم يرد محافظ البنك المركزى والباقون على ما جاء بهذا المقال فكان عدم الرد ، علامة استفهام كبيرة أيقظت الوعى الشعبى ، فاشتد بحثه عن الجريمة والمتورطين فيها .

واشتد سؤال الناس عن الأسماء واشتد سخطهم فلم يخففه إلا (قفلة) المقال .

وهكذا ناسبت الجريمة ، الحكومة ، مرتين (وبقينا حبايب) .

[المرة الأولى فى مسرحية « ريا وسكينة » والاخرى فى « بيان وزارة الاقتصاد »] .

رددت الجموع هذه القفلة فى ضحك ممرور ثم .. .. ثم عاشوا الصراع الدائر وكأن هذه المقالات اسلحتهم .. ونبضهم .. وإرادتهم ..

كانوا ينتظرون ظهورها .. وكثيرون كانوا يحرصون على قراءتها مساء الإثنين عقب خروجها من المطبعة لا ينتظرون التوزيع التقليدى صباح الثلاثاء .

كثيرون كان يتصلون بى تليفونيا من مصر ومن البلاد العربية ومن مصريين فى أوربا - ولا أدرى كيف عرفوا الرقم وإن كان بعضهم كان يقول من تلقاء نفسه (عرفنا الرقم من صحيفة كذا) .

كان المتحدثون يحفظون فقرات كاملة .

إن الصدق رباط .

إن الذى يخرج من القلب يصل إلى القلب .

فلا أملك إلا سجدة شكر لله .

حب الناس واقتناعهم واعتزازهم نعمة لم يستطع أن يحصل عليها إبراهيم الإبراهيم بكل ملايين البنك الإفريقى العربى الدولى .

احترام الناس .. الاحترام الحقيقى لا الالتفاف المصلحى .. لم ينله حين يحظى به الشريف رضا واختيارا .

(٤) سيذهب إبراهيم الإبراهيم وتبقى مصر

(فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

ومن الزبد إبراهيم الإبراهيم ومن الزبد ، الأحاديث المدفوعة ، والريبورتاجات المصنوعة ، كل هذا بمشيئة الله يذهب جفاء ، ومعه الداء العياء.كما ذهب من قبل هولاكو وأبو جهل خاب مسعاه ، وأبولهب تبت يداه ..

وتبقى مصر بعد المأساة لأن هذا قدرها .. قد يعلو وجهها الجميل ، غبرة ترهقها فترة ولكن سرعان ما يزول الشر عنها ويذهب أعداؤها وتظل هى الباقية ..

إنه قدرها قد تشقى مصر ولكن تشفى .. قد تمرض ولكن لا تموت .

مجرد كلمة فى البداية أنتقل بعدها الى الأرقام لعل جوقة المنشدين أو كورس المنتفعين أو كبيرهم إبراهيم الإبراهيم يستبدلون اللف والدوران بالرد على الأرقام بالأرقام ..

الجدول الأول :

بعض المؤشرات المالية عن نتائج أعمال البنك العربى الافريقى :

البند	عام ١٩٨٣	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٥
صافى الربح (الخسائر) القابل للتوزيع	٢٣,٤	١٠,٦	(٩٧,٩) خسائر
صافى الفوائد	٣٠,٤	١٩,٣	١,٧

نشر هذا المقال فى جريدة (الشعب) فى ٨٦/٩/٢٣ .

الاحتياطات	٧٩,١	٨٢,١	لاشيء
حقوق المساهمين	٢١٩,٧	ـ,٢٣١	١٨١,٤
رأس المال المدفوع	ـ,١٤٠	ـ,١٥٠	ـ,٢٠٠

(القيمة بالمليون جنيه)

المصدر : التقارير السنوية الرسمية للبنك عن أعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ .

وهكذا انقلبت الأرباح إلى خسائر وكانت فى سنة ١٩٨٥ :ـ
٩٧,٩ مليون دولار وأصبح البنك بلا احتياطيات تجمعت فى عشرين عاما حيث تم تخديمها فى سداد الديون المعدومة وهذا هو الذى استوجب طلب زيادة رأس المال لا النجاح والازدهار والاحتياجات التمويلية كما يقول ابراهيم مخادعا مضللا سواء فى حديثه المدفوع بالمصور الذى سأتناوله فى المقالة التالية بتفصيل أو فى الإعلان الذى رشه فى الصحف ويدمغه الجدول الذى صدرت به هذه المقال .

نحن غير المتخصصين نضع هذا الجدول بالأرقام ليرد عليه المتخصصون جدا ، الراسخون فى علم الاقتصاد جدا .. بالأرقام ولا شيء غير الأرقام :

الجدول الثانى :

خسائر تحملتها مصر مجموعها ٣٣٠ مليون منها : (ثلاثمائة وثلاثون مليونا ..

٢٥ مليون دولار سداد نصيبها فى زيادة رأس مال البنك من ١٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون .

١٠٠ مليون دولار سددتها سنة ١٩٨٦ نصيبها فى زيادة رأس مال البنك بعد خسارته التى بلغت سنة ١٩٨٥ ـ ٩٧،٨٨١ مليون دولار .

٢٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .

٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها فى رأس مال بنك تونس المزمع إنشاؤه ، كدفعة أولى .

١٥٠ مليون دولار قروض سيادية ، اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها ..

كلمة عامة بعدها التفاصيل :

الذين يتباكون على الاقتصاد المصرى ما هو ضمان الاقتصاد ؟ أليس إدارة **نظيفة** .. ومما يزيد المأساة ، أسى ، أنهم يعرفون عن رئيس مجلس الإدارة من الكبائر ، أكثر مما نعرف ، ثم يكتمون الشهادة مرة ، ويحرفون الكلم عن مواضعه أخرى ، ويلوون مسار الحقيقة آنا ، ويتصامون كأن فى آذانهم وقرا ، حينا ، ولكن الحق أبلج سوف ينسخ صدقه ، باطلهم ففى النهاية لا يصح إلا الصحيح .

الذين يجهشون بالبكاء على هزة الاقتصاد لماذا لم يزيلوا من طريقه **التلوث والنهب والسلب** ؟

أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله (رفعك الأذى من الطريق ، صدقة) ..

والأذى نوعان :

اذى قومى جسيم كابراهيم الابراهيم

أذى فردى كوحل الطريق وفضلات الطريق

والذين يغطون إبراهيم الإبراهيم باصطناع الإشفاق على البنك الإفريقى العربى على مثال أنا أنطونيو وأنطونيو أنا ، يعلمون بعيدا عن التمثيل ، أننا

لم نتكلم عن البنك ، ولا نريد به شرا لأنه شركة مساهمة مصرية لم يرثه إبراهيم الإبراهيم ، ولم يأت به معه . فالبنك يهمنا .. ولأنه يهمنا ، نستميت فى دفع الخراب عنه وهو لاحق به لا محالة ، اذا استمر ابراهيم الابراهيم ليعبث بمقدراته ومدخراته ومكوناته فلا تحولوا الموضوع إلى منعطف جانبى ذرا للرماد فى العيون .

لحساب من هذا الأسلوب ؟ أجيبوا ..

إن لم تذكروا البلد فاذكروا أن فى السماء إلها شديد الحساب .. ردوا بالارقام فقط ..

والذين يتحدثون عن العلاج الخفى ضاربين الأمثال ، بنك الأهرام وبنك المصرف الإسلامى الدولى ..

ألم يكن العلاج تنحية الإدارة واستبدالها بإدارة جديدة فى هذين البنكين ؟

والذين ينقلون الموضوع إلى حساسية البلاد العربية كستار مرجح الفائدة فى تقديرهم أقول لهم :

— هل إبراهيم الإبراهيم هو الكويت ؟ لقد أسأتم إذن إلى الكويت دولة وشعبا ، حين أردتم التعلل بها .. إن الأمم والبلاد تفخر بالشرفاء لا بمرتكبى الجرائم والمبغضين والمرفوضين شعبيا .. وفى الكويت ككل الأمم شرفاء وغير شرفاء .. وفى مصر شرفاء وغير شرفاء وكذلك سائر بلاد الدنيا ..

إن الأمم الكبيرة لا تتحكم فيها عقدة نقص .. ثم إن الكويت حاكمت الجناة فى كارثة سوق المناخ ، والسعودية طردت إبراهيم الإبراهيم قبل مجيئه مصر ..

والإعلام المصرى طالما تبادل النقائض الفرزدقية مع الإعلام الليبى ..

ومصر فى هذه الآونة وقفت وقفة الحزم فى واقعة إهانة الرياضيين فى تونس ، وأخذت بأسلوب المعاملة بالمثل ، وخير الخلق جميعا رسولنا الكريم

حارب أبا لهب والخارجين من قريش نفسها ، لأن الإسلام قيمة عليا أولى بالتقديم وأكرم على الحياة والناس ..

نحن نسقط إبراهيم الإبراهيم لا جنسيته الكويتية . فالرئيس السابق لمجلس إدارة البنك الإفريقى العربى السيد / سليمان الحداد ، كويتى ، لم يمسسه أحد بكلمة .. وتجددت رئاسته ، أربع مرات على امتداد ١٢ سنة .. هل اعترض عليه أحد سواء لشخصه أو لأنه كويتى ..

لا تتستروا مع كبيركم إبراهيم الإبراهيم ، خلف حساسيات **تفتعلونها لتهربوا من الموضوع الاصلى ..**

ألم نعارض السادات رئيس جمهورية مصر السابق فى عنفوان حكمه ؟

ورئيس الجمهورية السابق ليس مصريا فحسب ، ولكنه مهما كان رأينا فيه ، فهو ككل رئيس فى بلد من البلاد « رمز » وليس هذا بالشىء القليل ..

ومع هذه الاعتبارات كلها عارضناه وبشدة فى أكثر من قضية لأن مصر أكبر منه .. مصر وبعدها الطوفان .. وكان توفيق الله وراء إحباط كل مشروع حاد عن الطريق .. فما التعلل بـ« الكويتية » أو الجنسية أيا كانت ؟ ابحثوا عن غيرها ..

ثم دعونى أسائلكم ، هل الاقتصاد المصرى أيها المتبوقون ـ وكم عانينا من الابواق ـ هل الاقتصاد المصرى بقاؤه فى بقاء مثل إبراهيم الإبراهيم يهرب ويتهرب ويستغل ويشترى الذمم والضمائر الضعيفة ، ويمرغ الإقتصاد المصرى الذى تتحدثون عنه فى الوحل ؟

ان نجاح الاقتصاد المصرى يتوقف على :

الإدارة النظيفة :

الأهـــــرام يعلن ـ (وهذا طبيعى جدا جدا) أن البيان لا يدين إبراهيم الإبراهيم ..

اخبار اليوم تلجأ إلى الأسلوب المعكوف فتتحدث فى سمت العلماء عن البنك .. والموضوع رئيس مجلس إدارة البنك الموظف لدى

الحكومة المصرية .. والموظف الحكومى يخضع للنقد ..

والمصـــور

يحرف الكلم عن مواضعه ، بل يقول افتعالا مالم يرد فى كتاباتنا مثل (قامت جهات رقابية بمراجعة سجل العاملين فى البنك فلم تجد بينها ابنا أو شقيقا أو شقيقة لأى مسئول حالي فى الوزارة .. !

نحن أشرنا إلى أبناء وأقارب كبار الصحفيين لا .. أى مسئول حالى فى الوزارة .. ومادام المصور راجع سجل العاملين فليقل لنا أبناء وأقارب رؤساء التحرير الحاليين والسابقين فى الصحف والمجلات بادئا بنفسه ..

إن الوزراء متحركون أى غير دائمين فى الكرسى ، فلا يشغلون بال الانتهازية الإبراهيمية بالدرجة الأولى .. وحين يخدمهم خدمة لمصالحه فخدماته مؤقتة والأمثلة :

السيد / عادل حامد

شقيق الدكتور صلاح حامد ضابط شرطة كان يعمل قائد حرس مجلس الوزراء طلب إبراهيم الإبراهيم إعارته للبنك تقربا وزلفى إلى شقيقه الدكتور صلاح حامد وزير المالية فى ذلك الوقت ..

الذي حدث أن إبراهيم الإبراهيم طلب من الدكتور صلاح حامد ، مد الإعفاء الضريبى للبنك مدة سبع سنوات (تمتع البنك بفترة إعفاء قبل هذا امتدت أربعة عشر عاما فرفض الوزير .. وبمجرد خروجه من الوزارة فصل الضابط عادل حامد ورفع قضية ضد البنك وكسبها وحكم له بتعويض تقاضاه .

لواء عصمت حمدى

كان مديرا لمكتب السيد / كمال حسن على . تم تعيينه حين أوشك على الإحالة على المعاش مديرا للإدارة القانونية عندما كان السيد كمال حسن على نائبا لرئيس الوزراء عام ١٩٨٢ وبمجرد خروج السيد / كمال حسن على من الوزارة ، نقل اللواء عصمت حمدى إلى فرع البنك بمصر الجديدة بلا عمل .

ولكن للمصور حديث مستقل آت ..

الجهاز المصرفى وعلى قمته البنك المركزى

قالت عنه الصفحات المدفوعة إنه متحكم يملك الضبطية والقضاء ..

سؤال :

ماذا فعل البنك المركزى بنك البنوك حين طرد إبراهيم الإبراهيم مفتش البنك المركزى وتحت يدى خطاب يقول :

البنك المركزى المصرى

الرقابة على البنوك

السيد المحافظ

أرجو أن أشير إلى التكليف الصادر لى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ بالتوجه إلى البنك العربى الإفريقى الدولى للاطلاع على بيانات الاعتمادات الممنوحة من البنك المذكور إلى حكومة جمهورية السودان ، وبنك الخرطوم وأى عملاء آخرين بجمهورية السودان ، وذلك فى إطار متابعة التفتيش الذى سبق أن قامت به الرقابة على البنوك على هذا البنك على أساس مركزه المالى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ..

ولقد قابلت بمبنى البنك المذكور السيد / عصام جبر المدير العام وشرحت لسيادته المهمة التى ذهبت من أجلها ثم قابلت السيد / إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس الإدارة الذى امتنع عن اطلاعى على البيانات المشار إليها

وأوضح سيادته أنه سبق أن تكلم تليفونيا مع السيد المحافظ والسيد وكيل المحافظ المساعد للرقابة على البنوك يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وطلب كتابا عن ذلك وسوف يقوم بالرد عليه بكتاب مماثل كما أضاف أنه إذا كان البنك المركزى يملك جزءا من رأس مال البنك فإن الاطلاع على أية بيانات يكون بعد إعداد الميزانية . وقال اذهبوا إلى المدعى الاشتراكى .. وأضاف اذهبوا إلى البوليس ..

توقيع

محمد ابراهيم قرمه

نائب مدير عام الرقابة على البنوك

وبعد هذا تقولون لنا إن الجهاز المصرفى وعلى قمته البنك المركزى متحكم يملك الضبطية والقضاء !!

من يملك الآخر ؟ ألا ترون أننا بحاجة إلى بيان فى هذه المسألة على أن يكون أكثر ذكاء وأكثر صدقا ؟

سؤال آخر محدد :

خسر البنك الإفريقى العربى سنة ١٩٨٥ ٩٧,٨٨١ مليون دولار أمريكى **أم لا ؟**

ردوا بالارقام وليس بالهلضمة ..

وهل الصحف الأجنبية التى كشفت خسائره وألاعيبه من القيادات التى يتعلل بها ؟

وكيف لم يعلن الدكتور عبدالعزيز حجازى ميزانية البنك وهو يعرف هذه الخسارة حتى يضع الجميع أمام مسئولية قومية وفى مقدمتهم البنك المركزى .. إن الأمر لا يتعلق بفرد أو مؤسسة محدودة لأفراد يوجب سر المهنة عدم الإفشاء .. **إنه الاقتصاد المصرى والمال العام** .. ولو فعل لنجت مصر من البداية وعندئذ لا يفلح إبراهيم الإبراهيم فى طلب زيادة رأس المال بما يجر هذا على مصر من تغطية الخسارة بملايين الدولارات التى هى فى مسيس الحاجة اليها .. إن المواقف هى التى تحسب للرجال ..

ومن المواقف أن نعمل لحساب مصر لا تغطية إبراهيم الإبراهيم ..
ثم يقول الدكتور حجازى بلجنة للتحقيق !! ياترى هذه النصيحة الغالية موجهة لنا أم للحكومة العاجزة على أرضها ؟ .. لماذا لم تشكل الحكومة فى سرعة وحسم ، اللجنة ، منذ تفجرت القضية الخطيرة والرهيبة ؟

الدكتور حجازى مراقب حسابات البنك أى أنه رجل أرقام لماذا لم يدافع عن إبراهيم الإبراهيم بالأرقام ؟ فيم الإشفاق من التناول العام والحكومة حتى الآن لا تريد أن تفيق أو تجيب عن تساؤلات المواطن المصرى صاحب الأمر ودافع الضرائب والمتضرر بالدرجة الأولى من إهدار المال العام ؟

المطلوب عدم التناول العام تحقيقا للكهنوت الذى لا يحاسب . مطلوب من الشعب عدم المساءلة والحساب ..

وفى الوقت نفسه الحكومة لاتتحرك للحساب والعقاب ..

أين يذهب البلد ؟ ننتظر حتى يقال لنا سددوا ديون البنك الإفريقى ؟ إنها ديون مصر يا حبايب مصر ؟

السيد / زكى العرابى

الذى يتحدث لافض فوه عن الأسلوب الاقتصادى المناسب . ترى ماهو الأسلوب الاقتصادى المناسب ؟ بقاء إبراهيم الإبراهيم ؟ ماهو الأسلوب المناسب ؟ **تحدث أنت ولكن بالأرقام من باب المران على الأقل فموعدنا القادم معك فى بنك التنمية ..**

د . عبدالغنى جامع

يطالب بالمتخصصين . **إن القضية مال عام دفعناه ضرائب بالعرق ومن حقنا عند إهداره ونهبه أن نحاسب ونطالب بإعمال قانون العقوبات ..**
ومع هذا تكلمنا بالأرقام لماذا لم يرد سدنة الهيكل بالأرقام على ما أوردناه ؟

ثم حديث عن البنك المركزى والضبطية القضائية وحل مجلس إدارة بنك الأهرام والمصرف الإسلامى الدولى ..

إذن لماذا لم يحل مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى بعد كل ما طرح والثابت ضده بالوثائق ؟

السيد حسنى خليل

يقول الاستاذ إن ما خضنا فيه (**مسائل تخصصية** داخلية لا تهم إلا دائرة محدودة) !!

هل هذه الدائرة المحدودة هى التى دفعت نسبة الـ ٤٢,٨ من رأس المال أم نحن ؟ نحن الذين يطلب إلينا فى الكوارث تجرع الخسائر والديون وسدها باعتبارنا كما تقول الأغانى الحكومية « حبايب مصر » .

ولكن عند الغنائم فالأمر (**مسائل تخصصية** داخلية لا تهم إلا دائرة محدودة) !!

هل البلد بلد الدائرة المحدودة وحدها ؟

ثم يتحدث عن « الأسرار » الأسرار المنصوص عليها فى أعراف البنوك .. **اسرار العملاء لا أسرار المال العام وميزانية البنك** . ترجم لنا من فضلك بالأرقام ألفاظ « التوسع » و « المغالاة » مما ورد فى حديثك ..

سؤال :

النسبة العالية ٤٢,٨ فى رأس المال التى تسهم بها مصر ماذا يقابلها فى النسبة العددية فى مجلس الإدارة ؟ عضو مقابل أربعة أعضاء للكويت المتساوية فى نسبة رأس المال غير مميزات الرئاسة أى تجمع الرئاسة والتفوق العددى فى مجلس الإدارة .. لا بدع فى أن يفعل إبراهيم الإبراهيم ما يشاء ..

أين دور البنك المركزى فى هذا اللغز ؟

وإذا كانت تقارير الرقابة الإدارية معلومات قابلة للخطأ والصواب ماذا حدث عندما سئل المتخصص العضو المصرى المنتدب فى هذه المعلومات ؟ عندما أكدها عزل ..

كأن المطلوب الا يناقش إبراهيم الإبراهيم فى تصرفاته التى شكلت معلومات الرقابة الإدارية ..

وبعد هذا وبعد واقعة مفتش البنك المركزى يتساءل السيد السند : هل يمكن تصور أن يكون البنك المركزى مقصرا فى القيام بالتزاماته ؟

أقول : ما الذى يمكن تصوره إذن ؟

السيد محافظ البنك المركزى على نجم :

تحدث عن التفتيش فى مواقع البنك ! أى والله ..

ماذا حدث فى « التفتيش الميدانى » ؟ ألم يطرد إبراهيم الإبراهيم مفتش البنك المركزى ؟ تكلم .. أجب .

أين المتابعة ؟

- ماذا كان ردك على تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ ؟
- ماذا كان ردك على تقرير هيئة الأمن القومى والمباحث العامة ، **إنه يعمل ضد مصر ؟**
- ماذا كان ردك على تجميده أموال هيئة التصنيع حتى ألجأها إلى القضاء فلم تسترد أموالها إلا بحكم المحكمة مرورا بمراحل القضاء جميعا : ابتدائى واستئناف ونقض ؟
- ماذا كان ردك على منح الائتمان خارج مصر بمال مصر ؟
- ماذا كان ردك على ألاعيب الاعتمادات المستندية الإبراهيمية وهى بالطبع غير الاعتمادات المستندية المتعارف عليها فى البنوك ؟

لا نريد بيانا آخر يقول اطمئنوا واطربوا وكلوا واشربوا ما طرحناه فى الجمعية .. وصلوا لله شكرا على روائع الإنجاز ، لا الإبتزاز ، ولكن نعفيك من المجهود الشاق . فى كتابة البيان .. نستطيع أن نقتبس من شاعرنا الشعبى أحمد فؤاد نجم ، مرة أخرى فهو الآخر كتب توأما للبيان المهم يقول :

(مفيش أى حاجة
علىّ الطلاق والعتاق بالتلاتة ما فى أى حاجة
وافرض إن فيه أى حاجة
مافيش أى حاجة)

جاء فى كتاب « حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى أن اللصوص سرقوا بيت جحا ، فانهال عليه أهل بلدته لوما وتقريعا فانفجر جحا محتجا (ما رأيت واحدا منكم يذكر اللصوص بكلمة سوء فهل أنا الجانى والأثيم وهم الأبرياء والشرفاء ؟) .

ويعتبر الناس هذه طرفة من طرائف جحا ويضحكون ولكنى أبكى على مصر دما فلست مع جحا لأن اللصوص لم يكونوا يجرءون على السرقة لو أن صاحب الدار حماها وكفل الصيانة لها ..

لو أن مصر اختارت الشخص المناسب .

واعترضت على الشخص غير المناسب .

وحاسبت فى جميع الحالات

واستعملت سلطاتها السيادية التى يتحدث عنها السيد على نجم لما وصلت الى هذا الدرك .. وبهذه المناسبة قل لى زادك الله علما ورفعة : **كيف تستعمل سلطات مصر ، السيادية على البنوك ومنها المصرف العربى الدولى وأنت وضعت فيه عضو مجلس** إدارة ومعنى هذا :

(١) أنك بحكم تضامنك لا يمكن أن تكشف له عيبا ولو كان جهيرا شهيرا ..

(٢) أنك بحكم مرءوسيتك لرئيسه لا يمكنك أن تحاسبه مع أن العكس هو الصحيح ، أى أن محافظ البنك المركزى بنك البنوك ، يرأس رئيس المصرف العربى الدولى . هل أتاك حديث سلفك العظيم السيد محمد شلبى الذى ترفع عن هذه المناصب بقيودها ، فى الشموخ اللائق برئيس البنك المركزى ؟

ردوا مرة واحدة بالتحديد وبالأرقام وبدون هذا تظل علامات الاستفهام أمام الرأى العام وحدها مسموعة الكلام بل تزداد دلالة لاسيما ونحن نعرف **أنك رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف نيويورك** إلخ القصة ..

ألم يبلغ مسامعكم أن أمريكا حاكمت نيكسون وهو رئيس الدولة

دون خوف من اهتزاز هيبة الدولة ، لا لأنه تجسس على المنافسين فى الانتخابات ، ولكن لأنه كذب وأنكر التجسس ..

وقد كذب إبراهيم الإبراهيم فى (المصور) وأنكر الخسارة .. كما أنكر غيره .. التدمير الواقع فى البنك الإفريقى والتخريب ثم نتندر على النعامة التى تدفن رأسها فى الرمل حتى لا ترى الصياد ولكن الصياد يراها ربما لأنه رجل من الشعب الذكى ، لا من أصحاب الياقات البيضاء ..

تريدون أن تتكتموا الفضائح ؟ ماذا يفيد صنيعكم والصحف الاجنبية ذكرتها ففيم الكتمان إلا أن يكون علينا أى أنه كتمان **محلى وطنى اشتراكى ديمقراطى إلخ ..**

هل العلاج بالخداع : خداع النفس وخداع الناس ؟ إن العلاج وخاصة فى حالة الداء العضال يكون بالاستئصال لهذا خلق .. مشرط الجراح وإن كنت أفضل المقصلة أو باب زويلة ..

عندما ثار الأمن المركزى بتحريض تجار المخدرات وأصحاب الفضائح (المحجوبة) والظاهرة وبفعل الفساد الذى يحسه الشارع المصرى بنظرته الذكية ووراثته الحضارية مهما كان بسيطا أو معدما أو كانت هيئته متواضعة أو ضارعة ، يحسه بحكم قربه من الترف والسرف وليالى ألف ليلة فى الفنادق والقصور الواقعة على بعد خطوات من معسكره . هذه العوامل مجتمعة تجاهلها المتجاهلون .. وأبعد وزير الداخلية أحمد رشدى عن موقعه (مع احترام الألقاب) .

عندما أطلقتم القيل والقال بالباطل أو بالحق فى وزير الاقتصاد السابق نحي عن موقعه ..

ولكن عندما يرتكب الجرائم والكبائر إبراهيم الإبراهيم فالعلاج أن نسكت وأن تسكتوا وأن يسكت الدكتور على لطفى الذى يجيب عن الأشياء البسيطة فى حياة كل يوم وعندما تفرك وزارة الاقتصاد عينيها تخرج على الناس ببيان

---

(١) السيد على نجم ، ابنته تعمل فى البنك الإفريقى العربى أى تحت رئاسة إبراهيم الإبراهيم .

خبيان غير موقع عليه ، مجهول الهوية كأبناء الخطيئة .. فإذا بإبراهيم الإبراهيم يلتحف بعباءة البيان فى مجلة (المصور) وجريدة (السياسة الكويتية) فهو فى خبث ثعبانى أفعوانى يقول : (إنه كاتبه أو موحيه أى كاتبه بنفسه أو كاتبه من خلالكم وهذا أدهى حياكم الله وبياكم وبلغكم من رضاه مناكم وخلد فى تاريخنا ذكراكم بما تستحقون وإن كان الأذكياء يرون أن خمول الذكر خير من الذكر الذميم المقترن بإبراهيم الإبراهيم .

معنى هذا البيان يا سادة يا كرام أن إبراهيم الإبراهيم يحرك الحكومة السنيه فى جميع الجهات الأصلية والفرعية ..

وهذا عار علينا جميعا حتى الشرفاء ينزفون بسببه دما فلا تظنوا أنى سعيدة وأنا أشخصه ..

قد أختلف فى الرأى مع وزارة فى الحكومة أو مع الحكومة قاطبة ولكن هناك أشياء مشتركة فى مقدمتها **الكرامة المصرية** لا يقبل كائن ينتمى الى هذا التراب ، المساس بها ..

ثم حدثونى بربكم ماذا يجدى الإنتاج وبالوعة إبراهيم الإبراهيم مفتوحة كجهنم كلما قيل لها هل امتلأت ؟ تقول هل من مزيد . هل نقطر نحن عرقا ودما ليسيل من الناحية الأخرى جهارا نهارا ، دولارا ، أقصد مئات الملايين من الدولارات لحساب إبراهيم الإبراهيم والمافيا تبعه ، **لماذا نعمل ؟ لماذا ؟**

هل تريدون بعد هذا كله ألا يتنفس أحد أو ينبس ببنت شفة فإن الأثيم الزنيم :

خطرات النسيم تجرح خديه ولمس الحرير يدمى بنانه

أو شماعة أخرى أكبر أى الزعم بتأثر الاقتصاد القومى ؟ -

يا سبحان الله ! المخالفات العادية تصحح فى (دون كيشوتيه) أما الكبائر والتهريب والتهرب من الضرائب واستغلال أموال البنك يقال لنا . إنها تصحح فى هدوء لنا "أنف فى هدوء أيضا .. ومن يجهر بكلمة الحق "

جاء شيئا إدًّا (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا) .

والمحصلة إذن أن إبراهيم الإبراهيم هو البنك الإفريقى العربى والبنك الإفريقى العربى هو إبراهيم الإبراهيم كما كان المغفور له لويس الرابع عشر هو الدولة والدولة هو . فقد كان يقول : أنا الدولة والدولة أنا . وقد لجأ إلى التعبير المباشر ربما لأنه لم يكن يملك توزيع الإعلان أو تدبيج البيان ونشر الاثنين فى الصحف بصور شتى ما بين أرقام كاذبة إلى جانب صورة « أبو الهول » أو مقالات وصفحات وريبورتاجات مدفوعة الأجر أو شراء صمت الصفحات الأخرى **فمن التأييد ، الصمت عن التنديد .**

أو ربما كان لويس الرابع عشر يملك المال ولكنه كان يملك الضمير فهو فرنسى والمال فرنسى ، فلا يهون عليه إهداره . أما إبراهيم الإبراهيم فهو لا يصرف على الإعلان أو الاستقطاب من جيبه بل من مال مصر فهو يتوسع فى الإنفاق كما يشاء لأنه ليس هو الذى يتكبد عواقب هذا ولكن لا .. إبراهيم الإبراهيم هذا الدخيل الوبيل .. يمن علينا بأن البنك تبعه بأسلوب أهل الشام (له دور فى توفير قروض ومنح مالية لمصالح بعض الواردات الضرورية للبلاد ونسى انه بنكنا وأنه موظف عندنا وعلى أرضنا ولم يقل أو فاته أن يقول : إن له دورا أكبر وأعرض وأوسع فى توفير قروض ومنح خارج مصر لغير مصريين ولأغراض أخرى منها المضاربة فى سوق المال ومنها النهب تحت اسم الاعتمادات المستندية ، ومنها فتح الفروع لتكون حساباتها بعيدا عن مصر وسأفصل هذا ..

أما المنح المحدودة داخل مصر **فليست من جيب احد ، إنها أموالنا أسهاما وإيداعا** أى أموال مصر الرسمية ولها فى راس المال كما أشرت ٤٢,٨ ٪ ، ومصر الشعبية ، ونسبة إيداعات المصريين ٥٧ ٪ من كامل ايداعات البنك **فالمنح التى يتشدق بها لا تتعادل مع نسبة إسهامنا او ودائعنا ..**

أما عيون الأجهزة الرقابية الساهرة كما يقول ريبورتاج أخبار اليوم .. العيون الساهرة التى لا يغمض لها جفن ، يبدو أن السهر أرهقها فلم تعد ترى ما ارتكبه إبراهيم الإبراهيم مما كتبناه مرة ، وجدولناه مرة ، ونشرنا وثائقه مرة .. وحيث إن الأجهزة الرقابية رغم السهر المفتوح العينين لا ترى ولا تسمع ولا تتحرك فيجب أن ينسحب عليها التحقيق .

إن حق مصر السيادى يخول لها أن تحاكم كل مرتكب جريمة على أرضها من أى جنسية كانت .. وكل دولة ذات سيادة تفعل هذا بما فى ذلك الكويت وسائر دول العالم العربى .. وهذا حق من حقوق السيادة .. ولا عبرة بالتحذير من الاقتراب من سدنة المعبد وكهنة الهيكل ..

بدلا من أن يقتطع الرزق من مرتبات البائسين ، تقطع رقاب المجرمين فى حق الشعوب ورد مالها عليها .. فلا توجد شريعة أو عرف يطلب سداد الديون ممن لم يقترضوها ، ولم يعرفوها ولم يسأل رأيهم فيها ولم يقدم لهم حساب عنها ..

وعندما نناقش الصدر الأعظم فى البنك الإفريقى العربى يلهثون فى الدفاع عنه وهم يقسمون أنه ليس دفاعا عن إبراهيم الإبراهيم بل كلمات متقاطعة يحلونها معنا . مثلا : اسم مكون من ستة عشر حرفا :

مرتبه وملحقاته كما حددته الرقابة الإدارية فى تقريرها الثانى ١٩٨٤ :

١٦٥,٨٠٠ مائة خمسة وستون ألفا وثمانمائة دولار بخلاف مزايا عينية أخرى ..

ولكم أن تتصوروا أيها المساهمون المصريون مرتبه سنة ١٩٨٦ باعتبار ارتفاع الأسعار .. ومائة خمسة وستون الف وثمانمائة دولار لا تتكافأ مع معدلات اليوم . **اسم مرتبه هذا** ، فمن هو صاحبه ..

- اسم مكون من ستة عشر حرفا كلف البنك الافريقى العربى **مليون دولار** فى سنة ١٩٧٩ فى إعداد مسكن له ومصاريف إقامة وانتقالات وسفريات وتليكسات لقضاء مصالح شخصية ..

من فعل هذا ؟ من هو ؟
لكى تعرف الحل اقرأ المقال من البداية ..
لقد تجاوزت المصروفات الجارية والمخصصات فى عام ١٩٨٥ ، ١٦٣ مليون (مائة وثلاثة وستين مليون دولار أمريكى) مقابل ٦٠ مليونا (ستين مليون دولار أمريكى) عام ١٩٨٤ (منها نحو ١٠٩ مائة وتسعة مليون دولار امريكى) مخصصات مخاطر للبنك العربى الإفريقى فى عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١١ مليونا (أحد عشر مليونا) فى سنة ١٩٨٤ مما أسفر عن صافى خسارة قدرها ٩٧,٨ مليون دولار أى أن الخسائر فى سنة ١٩٨٥ تصل إلى ما يقرب من نصف رأس مال البنك .

والمادة ٥٨ من النظام الأساسى للبنك تنص على :
(فى حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .. ولتسوية تلك الخسائر ، تم تحميل جانب كبير منها على احتياطيات بنوك المجموعة .

ومع هذا وافق البنك المركزى فى ١٩٨٦/٦/١٨ على زيادة رأس مال البنك ، ودبر حصته فى زيادة رأس المال بنسبة مساهمته (٤٢,٨١ ٪) بالدولار الأمريكى **فى الوقت الذى يعانى من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة ..**

هذا فى الوقت الذى تقلص تمثيله فى مجلس الإدارة من أربعة أعضاء كالجانب الكويتى إلى عضوين فقط مما لا يتناسب مع نسبة مساهمته فى رأس مال البنك وذلك لإضعاف قوته التصويتية فى مجلس الإدارة وهنا تفاقمت قوة إبراهيم الإبراهيم الطاغية حيث لا رادع ولا مؤثر فى صنع القرار ..

الاستغلال والمناصب :

يرأس إبراهيم الابراهيم مجلس إدارة ستة بنوك وشركات ..

وهو نائب رئيس مجلس إدارة ثلاثة بنوك وشركات ..

وعضو مجلس إدارة عديد من الشركات والبنوك ..

وكلها شركات وبنوك يسهم فيها البنك الإفريقي منطقة نفوذه أو يتعامل معها وعن طريقه **يقوم بنزح واستنزاف وتسريب وتهريب أموال مصر تحت اسم اعتمادات مستندية وقروض وتسهيلات لغير مصريين** ويكفى أن نعرض لبعضها من واقع مستنداتها المنشورة ، والقانون يعطى هذا الحق إذ يحتم نشر الميزانيات ويبيح عرضها ، ويتيح مناقشتها ..

إنه قد دأب على إقراض الشركات ، فتتوسع ثم يحبس عنها التسهيلات فجأة فترتبك ، وهنا يعرض عليها المشاركة بنسبة حصة الدين الذى يكون قد تجاوز حجم رأس مالها الأصلى .. ثم يفرض نفسه عليها رئيسا لمجلس الإدارة وهنا يسيطر عليها ويتحكم فيها ..

أيها السادة فى مصر لعل لكم فى الشركة العربية للاستثمار بالسعودية ، أسوة حسنة فقد طردت الشركة السعودية ، إبراهيم الإبراهيم ببساطة ، ولو أن أجهزة الأمن عندهم قالت عنه : انه يعمل ضد البلد كما حدث فى مصر لعلقته السعودية على أعواد المشانق دون أن يجرؤ أحد أن يناقشها الحساب ..

رئاسة البنك الإفريقى العربى :

نفترض أن إبراهيم الإبراهيم يقطر تقوى وصلاحا ويشع ذكاء وعبقرية ويفيض علما واقتصادا .. نفترض وهو أقصر قامة من هذه الصفات مجتمعة ومفردة ..

كيف تحجب مصر ٢٣ ثلاثة وعشرين عاما بعيدة عن رئاسة البنك الإفريقى العربى وهو على أرضها ؟

أين كرامة المكان ؟

أين دالة المكان ؟ حتى ولو كان رأس المال كله كويتيا أو أى جنسية ؟ فما بالنا ومصر تسهم فيه بنسبة ٤٢,٨ ٪ من رأس المال .

إن البروتوكول يقول : إن أى مؤسسة أو هيئة على أرض دولة من الدول تنعقد الرئاسة للدولة صاحبة الأرض ..

وجميع البنوك فى مصر رؤساؤها مصريون .. وطبقا للقانون المصرى رئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني فى موقعه ، ولهذا يجب أن يكون مصريا ..

وقد نص النظام الأساسى للبنك على أن ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ..

وينتخب الاعضاء من بينهم رئيس المجلس

كيف يرسل نائب البنك المركزى المصرى فى ١٩٧٧/٥/٨ ـ د . عبدالمنعم البنا ـ خطابا إلى السيد بهير أنسى عضو مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى فى ذلك الوقت يقول فيه :

(أرجو التفضل بالإحاطة أنه بناء على التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الخليج أن تقوموا بتأييد مرشح الكويت السيد إبراهيم الإبراهيم لرئاسة مجلس البنك العربى الإفريقى وذلك فى حالة خلو المنصب من شاغله الحالى السيد سليمان الحداد ، وعلى أن يثار هذا الموضوع أساسا فى الجلسة من مندوبى الكويت فى المجلس) .

إذن ليس هناك إعمال للنظام الأساسى للبنك ، أو بعبارة أخرى **هناك إبطال لقاعدة الانتخاب فى مجلس الإدارة ..**

ماذا يُصنع بنا ؟

ولو أنى أرجىء الرد المطول على المصور كما أسلفت ولكننى لا أطيق أن أرجىء نقطة معينة . أبرزها فى حديثه المدفوع بالمصور ، إبراهيم الإبراهيم .. يقول الجهبذ :

(الذين كتبوا تقرير الرقابة الإدارية لم يكن لهم خبرة أو دراية واضحة عن الاقتصاد والمال ، إذ كان معظمهم من رجال الجيش المحالين على الاستيداع أو للمعاش ، والتحقوا بالرقابة الإدارية ولم يكن من

اختصاصاتهم السابقة العمل بلغة الأرقام والدراية الكافية بالتصرفات والمعاملات المصرفية) .

وهذا طعن فى نظام الدولة التى تضع أصحاب هذه الأوصاف فى جهاز خطير متصل برئاسة الحكومة المصرية وأهم من هذا متصل بقراراتها ..

إنه يصف الدولة فى الوقت نفسه بعدم الدراية وسوء النظر والتقدير ..

ثم إذا كانت الرقابة الإدارية فى نظره فيها هذه المثالب كلها لأن أفرادها من رجال الجيش فهو إذن **يعبر عن رأيه الحقيقى فى العسكرية المصرية سواء** أكان رجالها من المحالين على الاستيداع أو غيره .. إنهم رجال جيش أولا وأخيرا ..

وهذه سقطة أخرى ..

وإذا كان رجال الجيش لا يصلحون لأعمال المال والمصارف فلماذا سعى إلى تعيين السيد / كمال حسن على فى البنك الخليجى ؟ وهو يعلم أنه رجل عسكرى ورئيس سابق للمخابرات العامة ؟

إنه يدعو للرئيس حسنى مبارك ـ لزوم النفاق الوظيفى ـ خاصة فى ظروفه المطبقة والمكشوفة ، يدعو للرئيس المصرى أن يحقق للاقتصاد المصرى النمو والاستقرار ؟

وهنا أسأله كيف ؟ أليس الرئيس من رجال الجيش .. وهكذا ترمى سوء النية صاحبها فى المأزق ..

أما باقى حديثه المملوء بالسقطات فسوف أفرد له الصفحات كما أشرت منذ قليل ..

اعلان على يد محضر

ومن طرائف إبراهيم الإبراهيم أنه أرسل إلىّ إعلانا على يد محضر وآخر إلى جريدة الشعب ممثلة فى المهندس إبراهيم شكرى والأستاذ عادل حسين يكشر فيه عن أنيابه كالقط يحكى انتفاخا صورة الاسد وطبعا فى الإنذار الذى دبجه له السيد عبدالعزيز محمد المحامى ينذرنا بالويل والثبور وعظائم الأه

إذا عدنا إلى الكتابة عنه .. وردى عليه هذا المقال .. أما رد الظرفاء فكان (أبشر بطول سلامة يامربع) .

والآن أتجه بالخطاب إلى صناع القرار :

السيد النائب العام

السيد المدعى الاشتراكى

ألا تستطيعان أن تعتبرا الذى طرحناه بلاغا إلى النائب العام والمدعى الاشتراكى الذى يطلق عليه (محامى الشعب) ..

تحركت النيابة العامة بناء على كتابة الصحف فى موضوعات أقل من هذا خطرا وأثرا ..

نحن نتكلم عن كارثة تتهدد مصر باستنزافها ..

هل يليق أن يقف النائب العام أو المدعى الاشتراكي فى هذه المحنة كالشمعة فى ليل شتاء قارس ، لا تقوى على عصف الريح ، ولا تظهر فى حلك الليل ..

إن القضية أكبر من البنك الإفريقى وأكبر كثيرا جدا من المدعو إبراهيم الإبراهيم ..

إنها قضية الجهاز المصرفى وقضية الاقتصاد المصرى

السيد رئيس الوزراء

بماذا تفسر صمتك فى موضوع خطير يهمك أو المفروض ، مرتين :

مرة بصفتك الشخصية فردا من هذا الشعب صاحب المال الذى تقع عليه هذه الاعتداءات ، ومرة أستاذ اقتصاد ، وكنت عضوا منتدبا فى بنك التجاريين ..

لو أنك رئيس حكومة من تخصص آخر لجاز أن نلتمس لك العذر ولو أن هذه المحنة لن يغفر لأحد السكوت عليها لاى سبب كائنا ما كان ..

بماذا تفسر صمتك يا أستاذ الاقتصاد وليس الذين يكتبون من عرض

ما بعد المقال الرابع

- الذين وجهت إليهم خطابات مفتوحة لم يتكلم منهم أحد .
- ران الصمت على الجميع .
- الذى تكلم هو الشعب المصرى .
- تمزق الناس ضاربين كفا بكف .

كيف ؟ لماذا ؟ ماهذا ؟ أسئلة متلاحقة على كل لسان .

على أن الشعب المصرى يحس بعد قليل ، أنه ليس فى حاجة إلى جواب .

إنه يعرفه .

يعرف الجواب .

ويعرف أصحاب المناصب .

ويعرف مايراد به .

ويعرف الحقيقة كاملة .

(٥) القضية خطيرة ولكن الأخطر هو السكوت عليها

كلمة البداية :

أعرفتم لماذا انتشر تجريف الأرض عندنا ؟ يعزو قوم السبب إلى استخدام الطمى فى « التطنيش » أى أن السادة الكبار بعد كل الذى قيل ، وسار ، وثار ،. يعملون أذنا من طين وأذنا من عجين .. عجين الدابن أيضا .

على أن هناك صُمًّا يسمعون الهواتف النفسية فى داخلهم إذا صفا داخلهم ..

كما أن هناك مكفوفين يرون آفاقا وأعماقا بنور البصيرة وهى أشد نفاذا من البصر .. فهناك مفتوحو الأبصار ولكن لا يرون وقد عبر القرآن الكريم عن هذا أبلغ تعبير فى قوله :

(لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها) ١٧٩ ك الاعراف .
ويقول جلت آياته :

(ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل) ويقول (والذين لا يؤمنون فى أذانهم وقر وهو عليهم عَمىً) .
ويقول (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) .
٤٦ م الحج ٢٢

لا يزال رئيس الحكومة وهو أستاذ اقتصاد ، مشغولا بالرد فى الصحف على الأسئلة (الخفافى) ، أما قضية البلد التى سألناه عنها ، فلم تحظ بجواب ، لهذا أرانى مضطرة إلى أن أعرف الاقتصاد للمتخصصين جدا ولأساتذة الاقتصاد معهم ..

نشر هذا المقال فى جريدة (الشعب) فى ٨٦/٩/٣٠ .

الاقتصاد ليس المال فحسب ، ولكنه « المكان السياسى والمكانة الدولية » فإذا كان قويا وثابتا ، كانت مكانة الدولة بين دول العالم كفاء هذه القوة والثبات ، وإذا كان ضعيفا مهتزا تائها ، فقدت الدولة مكانتها السياسية .. ومن هنا اتجه التشريع الحديث إلى تأثيم الجرائم الاقتصادية باعتبارها ضارة بأمن الدولة وسلامة مركزها المالى ، بل إن الجرائم الاقتصادية تفوق أهميتها أهمية الجرائم التى تقع على فرد بعينه .. ذلك أن الجريمة الاقتصادية كارثة مجتمع بأسره .

لهذا عمدت دول كثيرة إلى تجريم الأفعال التى تشكل أى نوع من الجرائم الاقتصادية ، ولم يتقاعس التشريع المصرى عن العالم المتحضر ، فحذا حذو التشريعات المعمول بها فى هذا الشأن ، فعدل أحكام الباب الرابع من قانون العقوبات الذى كان يحمل عنوان :

(اختلاس الأموال الأميرية والغدر) إلى عنوان جديد هو :

(اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) مما يؤكد معنى لا يخفى هو أهمية الحفاظ على المال العام . كما ينطوى التعديل على دلالتين :

(١) انه استبدل عبارة (الأموال الأميرية) بعبارة (المال العام) وهى عبارة أكثر شمولا من الأموال الأميرية حتى لا يفلت أى معتد على « مال عام » من العقاب الذى يجب أن ينزل به ، لأن هذا هو مال الشعب الذى جاء منه ويتحتم أن يستخدم لصالحه . *

(٢) أضاف التعديل عبارة (العدوان عليه) ليكون العدوان تجريما يستوجب العقاب ..

فإذا انتقلنا من العنوان إلى النصوص ، استوقفتنا ، مادتان :

المادة ١١٦ مكررا ونصها (كل موظف عام أضر عمدا ، بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل فيها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ..

فإذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم ، جاز الحكم عليه بالسجن ..

المادة ١١٦ مكررا (١) ، ونصها : (كل موظف تسبب بخطئه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل فيها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة ، إن كان ذلك ناشئاً عن إهمال فى أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ..

وتكون العقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ، وغرامة لا تجاوز ألف جنيه ، إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها) .

والمعنى الماثل فى هاتين المادتين لا يخفى ويمكن إجماله فيما يلى :

أولا - إن الإضرار العمدى بأموال ومصالح الجهة التى يعمل فيها ، الموظف العام أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير ومصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ومعلوم ان الحد الادنى لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات ، وحدها الاقصى خمس عشرة سنة .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل هناك إضرار عمدى بالأموال العامة أشد خطرا وأعظم نكرا من الخسائر الجسيمة التى لحقت بأموال البنك وحقوق المودعين ..

أى ضرر بالمال العام أكبر من أن تبلغ الديون المعدومة ١٣٠ مليون جنيه (مائة وثلاثين مليونا) وذلك أن الدين الذى يتقرر اعتباره معدوما لا يكون إلا إذا كانت الضمانات المقدمة من المدين غير كافية ، أو لم تكن هناك ضمانات بمعنى (سحب على المكشوف) ، ثم استحال سداد المبلغ المقترض .. فأين كانت إدارة البنك حينما أقرضت دون ضمانات ، أو بضمانات غير كافية للحفاظ على حقوق البنك فى استرداد أمواله ،

أى إضرار عمدى بالمال العام وحقوق المودعين أوضح من هذا ؟

ثانيا - إن الموظف العام الذى يتسبب بخطئه فى إلحاق الضرر الجسيم بالأموال العامة أو مصالح الجهة التى يعمل فيها أو يتصل بها أو بحقوق المودعين ، فإن عقوبته تكون الحبس والغرامة ، فإذا نجم عن الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى ، أو بمصلحة قومية لها ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات . فأى خطأ أفدح من تلك الجرائم التى أشرنا إليها فى مقالاتنا السابقة ؟

وإذا كانت هذه هى جريمة العدوان العام وتلك هى العقوبات التى تنزل به فمن هو الموظف العام فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات ؟ وماهى الأموال العامة فى مفهوم ذلك الباب ؟

المادة ١١٩ مكررا تقول (يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب :

هـ - رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابعة أى المادة ١١٩ .

فإذا رجعنا إلى المادة ١١٩ نجد أنها تعرف الأموال العامة فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات بقولها « يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا

لإشرافها أو لإدارتها :

أ ـ الدولة ووحدات الادارة المحلية .

ب ـ الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ..

....

جـ ـ الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تسهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة) .

ويؤخذ مما سبق :

أولا ـ أن رئيس وأعضاء مجالس إدارة البنك العربى الإفريقى هم موظفون عموميون .

ثانيا ـ أن أموال البنك العربى الإفريقى أموال عامة لأن الدولة تسهم فى رأس ماله بنسبة ٤٢,٨ ٪ .

ومن هنا تتضح مشروعية إنزال العقاب بكل من ارتكب جريمة فى هذا البنك دون تعلات من اعتبارات بنكية أو جنسية رئيس مجلس الإدارة ..

القضية هنا حماية الملكية العامة وتأمينها باعتبارها سندا لقوة الوطن حسبما تقضى بذلك المادة ٣٣ من الدستور ..

لقد أخذت مصر بقاعدة إقليمية القانون الجنائى ، فإذا وقعت الجريمة على أرض مصر فإن القانون الجنائى المصرى يطبق العقوبة على مرتكب الجريمة أيا كانت جنسية مرتكبها ..

وهل يعاقب الموظفون المصريون فى قضية مجوهرات بنك مصر بالسجن سنوات لا شهورا لأنهم قدروا هذه المجوهرات بأكثر من قيمتها الحقيقية توصلا إلى منح قروض بضمان المجوهرات التى لا توازى قيمة القرض ..

هل يعاقب هؤلاء ويترك رئيس البنك العربى الإفريقى .. ما هو الفرق بين الثمن الحقيقى ، والثمن المغالى فيه الذى يضار البنك بالفرق بينهما إذا قيس بما ارتكبه المشار إليه ؟

هل يستقر مجتمع تجرى فيه هذه الاستثناءات حتى ف القانون ؟
ماذا بقى لنا ؟
اسئلة ستذهب كسابقتها بغير جواب ..
ففى الأسبوع الماضى سألناهم فلم يجيبوا ، واستنطقناهم فلم ينطقوا ..

أقول هذا وبعد أيام ستنحل عقدة الالسنة الرسمية جميعا عندما يهل اكتوبر ويحل اليوم السادس منه فتظهر على الجميع أعراض الفصاحة والكتابة والخطابة ..

و٦ أكتوبر يوم مجيد من أيام مصر الخالدة أرض البطولات والانتصارات ولكن السلطة (العروس) أو الطاووس فى السبعينات وأسرتها وأحبابها **أجهضوا هذا اليوم العظيم** وباعوه وتاجروا به وتاجروا فيه **وأنطلقوا بلا ضابط فى شراهة نهمة بحكم الحرمان القديم ، يثرون ويبيعون ويشترون حتى مالا يباع ..**

ورصد العدو المتعدد القنوات ، الظاهرة ، وأملى لها ليسهل عليه سحب السجادة من تحت أرجلهم وحتى يحبط الإنسان المصرى ابن البلد الذى توهج بالنصر ليوقف انطلاقته فإذا بالمزهو المعتز بنصره ونفسه وتاريخه ، يصيبه الدوار مما يراه من وصولية ، وطفوية ، **من القاع إلى السطح** ، واختلال القيم ، واهتزاز المقاييس حتى قال أحدهم **يوم وفاة السلطان** (من لم يسرق فى هذا العهد فلن يجد فرصة أخرى للسرقة) **وليته كان صادقا فقد** التقط اللصوص أنفاسهم سريعا **وبدأوا الجولة الثانية وانضم إليهم أعضاء جدد ..**

ولم يكتف القدر فيما يبدو بفرسان هذا الميدان من مصر فانضم إليهم ، بالاتفاق ، الحابل والنابل من البلاد الأخرى ورأس بنكا مصريا يدعى الهنك العربى الإفريقى العربى ، كويتى لا **وزن له فى الكويت كما يقولون لنا بأنفسهم** فليس بخير مواطنيه وليس بأعلمهم وليس بأقومهم وهو فى مصر بلد العلم والعلماء ، **ظاهرة مرضية ..**

مصر التى أعطت فى علم الاقتصاد : الدكتور عبدالجليل العمرى - زكى سعد باشا ، د . الرفاعى من محافظى البنك المركزى وإخوان هذا الطراز ..

ومع هذا تسلل ثم استشرى بالتقاء مصلحته مع مصلحة صغار النفوس ممن يحلمون بالثراء ، وآخرين يتطلعون الى المناصب وشرذمة كالعلق بطبيعتها فهى لا تعيش ، إلا فى مستنقع عارية من الموهبة والأصالة والقدرات الرفيعة .. فليس أمامها إلا الاختيارات الوضيعة ..

ولأن اكتوبر ، باكورة الشتاء فإن الفصحاء بعد مهرجانات اكتوبر سوف يدخلون فى بيات شتوى حتى يوليو القادم على التحديد ٢٦ يوليو فتنتظم من جديد حلقات الرقص ، وتعزف الدفوف ، وتدمى الكفوف ، من التصفيق الحاد ، وتبح الحناجر ، وتفرغ من الطعام الأناجر ، فتدخل فى بيات صيفى إلى اكتوبر .. وهكذا ..

ولكن أيها الشعب المصرى لولا أنى أنتمى إليك بكل خفقة بكل خلجة .. لولا أنك أبى وأمى وابنتى وولدى واسمى وعرضى .. لولا هذا وما أكبره لانسحب لومى ، بعدهم ، عليك فلولا من يقبل الجور ماكان من يجور .. أنت الذى ارتضيت هذا المستوى من الياقات البيضاء ثم تعرف بفطنتك مايصنعون فلا تحاسب إلا بعد أن تنشق المرائر ، فلاهم صدقوا معك ولاهم رعوا لك عهدا .. ومهما قلت لهم (مسا التماسى ياورد قاعد على الكراسى) لا يردون ولا يتحركون ، مع أن الكرسى الوظيفى خلق للحركة لا للتثاؤب أو استرخاء الرخاء أو جحوظ البلهاء .. ربما لأنهم ليسوا وردا ولكن حنظلا أو كما قال شاعر النيل حافظ ابراهيم :

أنت أنبت ذلك النبت يامصر ... فأضحى عليك شوكا قتادا
أيها القائمون بالأمر فينا ... قد نسيتم عهودنا والودادا

الدجال والشبكة :

فى فرنسا وزير مرهف الإحساس ، انتحر ، لأن الصحافة أشارت إلى ارتفاع مستوى بيته .. وسواء أصح هذا أم لم يصح فهو مال بلد ، فى

النهاية .. ولكن الدجال الذى سرق من بلدنا أى من مال غيره الملايين .. واستبدل (اللاشىء) بقصر عابدين أى ما يضاهيه .. يتقدمه موتوسيكل إذا سار - أحد موظفيه لواء مرور له قصة .

وفى المطار فتحت له قاعة كبار الزوار .

وإذا اقترض مزارع مصرى وتأخر فى السداد ، اهتزت صحيفة الاهرام .. أى والله .. غيرة على المال العام !!

وإذا بدد الدجال ٣٣٥ مليونا (ثلاثمائة وخمسة وثلاثين مليونا) باركت البيان الخيبان .. والبيان بدوره يقول كل شىء تمام التمام .. ليس فى الإمكان أحسن مما كان ، أن يحدث هذا كله وفى البلد قانون ودستور وصحافة ونائب عام ومدعٍ اشتراكى ، ومجلس شعب .. الخ ..

أن يحدث هذا كله أمام هذا الحشد كله **كارثة قومية .. إنها ظاهرة .**

لا يمكن أن يكون الدجال وحده ..

لابد أن هناك شبكة تتساند لأنها تعرف جيدا أن أى خلل أو خلخلة فأن أفراد العصابة سيتساقطون جميعا ..

فالعصابة قبل الكشف عنها (عصبة) بتجمعها والتقاء مصالحها .. وبعد الكشف عنها هى أكثر تساندا ، من الرعب .. إنها كراكب الأسد يراه الناس فيوجلون منه وراكب الأسد ، كما يقول ابن المقفع أشد وجلا .. ولهذا فإن العصابة تستميت فى الصمود فى وجه العاصفة .. ولكن لابد لليل من آخر ....

حكمة تقولها الطبيعة فى تعاقب الجديدين الليل والنهار .. وتقولها مسيرة تاريخنا فى غزاة الارض ، وبغاة الحكم ، « ومافيا » الدولار .. فما من طاغية أرادها بسوء حتى قصمه الله وعلى يد هذا الشعب حتى حين لا تشير الدلائل إلى المصير المحتوم ..

إنى أومن إيمانا لا يتزعزع أن العصابة ستسقط لأن الجسم يلفظ العضو المزروع فيه خاصة إذا كان فاسدا متحللا ..(١)

---

(١) تحقق هذا بفضل الله .

وسيكون سقوطها نقطة تحول ..

سيرد سيادة الدولة من غيبوبتها ، وسيرد للحكومة هيبتها الغائبة ، وشرعيتها المهلهلة ، وهويتها المجهلة كبيان وزارة الاقتصاد .

سيرد للقانون مكانته فى حياة الجماعة ..

سيرد للشعب ثقته فى سيادة القانون .

سيرد للشباب المصرى الذ يزمع الهجرة ، الأمل ، فى مجتمع نظيف شريف .

سيرد للشرف جدواه وهالته .. ففى وجود العصابة ، غدا الشرف سذاجة ، وكلمة الحق لجاجة ، وتضيع فى الحياة المعانى الجميلة ، والقيم النبيلة ، لأن كل شىء ضاع ..

وكلمة العصابة ليست صفة فضفاضة ولكنها حرفية ولنضرب مثلا : الشركات وقصتها مع رئيس البنك الإفريقى العربى ..

الشركـــات :

حمل إبراهيم الإبراهيم ، البنك الإفريقى العربى على الإسهام فى عدة بنوك وشركات داخل مصر وخارجها **لتكون منافذ لتهريب المال المصرى تحت اسم قروض لهذه الشركات وهى بدورها تقرضها لنوعيات معينة له مصلحة معها وفيها . نأخذ شركة (أمفكو) .**

شركة أمفكو : والشركة العربية العالمية للتمويل لوكسمبورج يسهم فيها البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ (ستة مليون دولار) واقترضت من البنك ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليونا) أى ٤١ مليون دولار (واحدا وأربعين مليون دولار) .

يقول تقرير الشركة نفسها عن عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ فى ص ٢٤ عن بند القروض :

٤٥,٨ مليون دولار قروض قصيرة الأجل وكمبيالات وشيكات مؤجلة الدفع .

وهذه عادة لا تكون إلا للمعارف والأثيرين المقربين .

● ٣٢,٤ مليون دولار أسهم غير مقيدة بالبورصات ..
وترجمة هذا الرقم هو مضاربات فى سوق المناخ بالكويت .

● ١٢,٩ مليون دولار أصول أخرى يقول التقرير إنها استثمارات مالية تديرها شركات أجنبية ..

وقد بلغت خسارة شركة أمفكو ٣,٢٤٩,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتين وتسعة وأربعين ألف دولار) فى سنة ١٩٨٤ وارتفع هذا الرقم ١٩٨٥ فبلغ عشرين مليون دولار فى تقدير الخبراء .. **هذه الملايين ديون معدومة ضائعة على مصر** .. ومادام هو رئيس مجلس الإدارة فى الناحيتين أى البنك العربى الإفريقى .. وشركة أمفكو وغيرها **فإن الديون المتسربة والمهربة تحت اسماء مختلفة من قروض وتسهيلات وائتمانات ، مفقودة بلا حسيب أو رقيب ..**

(٢) بنك البحرين العربى الإفريقى (المنامة)

فقد احتياطاته كلها وهو بسبيل الانسحاب كبنك وسينقلب إلى فرع للبنك العربى المصرى ، قبل الإفلاس ..

(٣) بنك ارتوك اندترست ناسوا لبها ما وقد أصبح فى حكم الإفلاس .

(٤) بنك تونس العربى الافريقى ـ تونس وقد أنشأه البنك الإفريقى العربى فى مصر وأسهم فى رأس ماله بنسبة ٩٩,٩٩ ٪ .

وقد أنشأه الإبراهيم بعد أن أفلس بنك تونس الدولى الذى تسهم فيه شركة أمفكو بنسبة ٢٩ ٪ من رأس ماله ..

(٥) الشركة المصرية العالمية للاستثمار ـ القاهرة وتملك الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) ٧٠ ٪ من رأس مالها ..

● مجموعة البنوك العربية الدولية :
يوباف ـ يوبان .. إلخ .

هذه هى الأبواب الخلفية التى يمكن أن تكون منافذ للتهريب والتهرب ، ولكل منها قصة دامية تحكى كيف يتم نهب مصر مع حماية من ينهبونها ..

إنه يصرح متعمدا أنه اشترى مئات بالثمن البخس بعضا منها من ذوى الياقات البيضاء ولكن لا ينسى انه اشترى من قومه الكثيرين أيضا .. اشتراهم بالقروض التى حملها علينا أى على حسابنا تحت اسم ديون معدومة ..

اشترى فى الكويت الرجال والأسر والصحف والشركات وبعض الصحفيين والتفاصيل سجلها تقرير الرقابة سنة ١٩٧٩ وتقرير تفتيش البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ..

بل بلغ به الأمر حد إقراض نفسه للمضاربة فى سوق المال مخالفا بها نص المادة ٢٦ من النظام الاساسى للبنك والتى تجيز (حصول أعضاء مجلس إدارة البنك على تسهيلات ائتمانية بشرط منحها للعملاء ، وبشرط أن تكون فى حدود أغراض البنك ويقع باطلا ما يخالف ذلك) .

ويبدو أنه لم يقرأ الجملة الأخيرة للمادة السادسة والعشرين أو قرأها ولم يفهمها .. أو فهمها ولم يعمل بها لغرض فى نفسه مالبث أن تكشف وافتضح ..

ولم يحدث هذا منه مرة فحسب بل تعدد على النحو التالى :

حصل لنفسه على قرض من البنك العربى الإفريقى بمبلغ ١٥ مليون فرنك سويسرى تعادل فى ذلك الوقت ٩ مليون دولار ، وذلك للمضاربة به فى أسواق المال وقد نفذت هذه العملية على مرحلتين الأولى بحوالى ٦ مليون دولار فى ٣١/١٠/١٩٧٩ والأخرى بحوالى ٣ مليون دولار حولت للبنك العربى الإفريقى بالقاهرة من البنك العربى الإفريقى بعمان الذى يرأس أيضا مجلس إدارته) ..

غرفة العمليات ..

وعلى الطريقة الأمريكية أعد غرفة عمليات للرد على الحقائق بالأكاذيب والتمويه .. ومثله يتوسل بوسائل اعلامية مستأجرة وملاكى .. أما الفئة الأولى فمعروفة كتبت أسماءها أكثر من جريدة ، وافتضح أمرها من الإعلانات المبوبة والأحاديث المدبلجة ..

أما الفئة الأخرى فالمستوظفون عنده والقائمون على رعاية حياته بكل متطلباتها .. ثم تأتى بعد هذا ..

مجلة اليوم :

مجلة أصدرها بدون ترخيص والمسألة ليست مخالفة إدارية وقانونية **إنما المهم والمستفز أنه لا يأبه بالدولة وقوانينها ونظمها .. ليس عنده اعتبار لشيء** .. بما فى ذلك حتى مجلس الشورى الذى يملك أمر الصحف أو المجلات العديدة والجديدة .. لقد رتب نفسه على أنه دولة داخل الدولة بل أكبر من الدولة .. وأن دولته الجديدة استقطبت واستوعبت الدولة الأصلية فهو يملك أن يخالفها .. والحقيقة أن خلاف الرأى لا يفسد للود بينهما قضية .. وإلا كيف قبلت منه الكبائر والجرائم والتحديات ؟

مجلة على كل عدد منها عبارة (غير مخصص للبيع) ولأنه غير مخصص للبيع فهو غير مرقم على النسق التالى :

العدد صفر (١)   العدد صفر (٢)   ، العدد صفر (٣) ...

وكيف يتأتى لمجلة بدون ترخيص أن تطبع فى مطابع دار الإسكندرية للطباعة والنشر التى تسهم فيها شركة أمفكو بنسبة ٢٠ ٪ من رأس المال .. التى يرأس إبراهيم الإبراهيم مجلس إدارتها ويسهم البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ من رأس مالها كما أشرت ..

كيف يجمع اشتراكات ؟

ألا يدخل هذا فى عداد الأحابيل والتحديات ؟

مجلة (اليوم) على العدد صفر ٢ الصادر فى مايو . صورة على نجم على الغلاف ..

وعلى العدد صفر ٣ - يوليو ١٩٨٦ نقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة .

وعلى العدد صفر ٤ - أغسطس ١٩٨٦ صورة السيد / كمال حسن على

ماذا يريد أن يقول ويوهم ويوحى ..؟ .. ماذا يريد ؟ **فسروها**

وفى داخل المجلة يستكتب أقلاما وأقلاما ومن لم يكتب له يلجأ إلى حيلة هى نشر المقالات القديمة التى مضى على نشرها سنوات بزعم (ثباتها على الزمن) وهو تمويه مكشوف ليتكثر بالاسماء فى باب الإيحاء والادعاء ..

والتكاليف من مال البنك .. ولما كشفنا أمرها ادعى أن شركة إنجليزية تصدرها ..

الرد على المصور :

أشرت فى المقال الرابع الى الرد على المصور ، وحين شرعت فى كتابة هذا المقال كان المصور قد انكشف أمره وإذا عرف السبب بطل العجب .. ومادامت الأسباب معروفة فهو لا يستحق الرد إلا إذا أرادت غ ـة العمليات التى أعدها المصور بدوره لخدمة « السيد » ان تزداد بها معرفة ..

الرد على رد السيد كمال حسن على :

أبرز مافى رد السيد / كمال حسن على زعمه أنه لم يكتب إلى دولة الكويت فى طلب الإبقاء على رئيس البنك الإفريقى العربى ، وهل التزكية لا تكون إلا بالكتابة ؟ إنها ميسورة بغيرها من وسائل الاتصال والتوصيل .

ثم بماذا يفسر بقاء رئيس بنك كتب فيه وزير الاقتصاد فى وزارته خطايا معززا بالحقائق ، التى تدخل تصرفاته فى باب التجريم ؟.

نقطة أخرى :

السيد / كمال حسن على كان رئيس المخابرات العامة .. أى يعرف بحكم هذه الوظيفة ماتحت الجلد ، بل ماتحت النخاع ، حتى ولو لم يكتب وزير الاقتصاد هذا الخطاب .. **فإذا كان من خلال وظيفته لم يعرف حقيقة رئيس البنك المشار إليه ، فكيف ظل هو نفسه فى منصبه ؟**

وإذا كان يعرف بحكم أنه رئيس المخابرات العامة ثم أملى له **فمسألة تستوجب المساءلة بما جره هذا الإملاء والإبقاء من خراب على اقتصاد مصر** .

السيد / على نجم مرة أخرى :

سئل محافظ البنك المركزى فى سبتمبر سنة ١٩٨٦ فى حوار تلميعى مزدوج مقصود ذى شقين أو غرضين :

- هل تم التفتيش على البنك الإفريقى العربى الدولى ؟

فأجاب :

- آخر تفتيش كان فى ١٩٨٤ وكان للبنك ملاحظات قوية بعضها تم تصحيحه ، والآخر فى مراحل التصحيح ..

فهل تحتاج الملاحظات القوية فى الاقتصاد عصب البلد ثلاث سنوات من ١٩٨٤ - ١٩٨٦ لتصحيحها يا محافظ البنك ؟

الواقع أن هذا التقرير وما به من ملاحظات حول تصرفات الإدارة فى هذا البنك كان كافيا لتغيير الإدارة بعد محاسبتها وتقرير التفتيش (٣٤) صفحة أربعة وثلاثون فضلا عن الكشوف والمرفقات .

أضع تحت عين محافظ البنك المركزى حقيقة واحدة من حقائق كثيرة جاءت فى هذا التقرير ، تكفى إحداها لتجريم رئيس البنك المسنود . جاء تحت بند القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر حسب أنواع الضمانات المقدمة :

- **القروض والتسهيلات التي منحت بدون ضمان** :

١٥٧,٨٠٠ مليون (مائة وسبعة وخمسون مليونا وثمانمائة الف دولار وقت أن كان رأس مال البنك المدفوع ١٤٠ مليون دولار (مائة واربعين مليون دولار) .

كان هذا فى مارس سنة ١٩٨٤

وفى سنة ١٩٨٦ تعثر البنك وخسر ٩٧,٩ مليون دولار (سبعة وتسعين مليون دولار وتسعمائة ألف دولار) وكان المفوض أن يصفى أعماله كنص

النظام الأساسى للبب فإذا بالمحافظ يقول فى حواره :

(بالنسبة للبنك الإفريقى العربى هو تحت السيطرة التامة من البنك المركزى ، ومنذ بداية هذا العام ونحن على اتصال بمراقبى حسابات هذا البنك ، وبمجلس إدارته . وتم اتخاذ العديد من الإجراءات إلى الآن سواء على المستوى الفنى أو على مستوى الأداء . ولهذا وافقت السلطات فى البلاد الأخرى ، المساهمة على زيادة حصتها فى رأس المال وما كان هذا ليتم لو لم تكن الدولة مطمئنة إلى تدخل البنك المركزى وتصويبه لأوضاع هذا البنك) .

ليقل لنا محافظ البنك المركزى ماهى الدول التى وافقت على الزيادة ؟ أليست دولة الكويت ؟ لأنها وحدها الرابحة فى الصفقة بما تحصل عليه من قروض وتسهيلات ثم رئاسة البنك منذ انشائه ، وهو مالم يحدث . ولن يحدث فى غير مصر . وبالرجوع إلى تقرير التفتيش من البنك المركزى المصرى على البنك العربى الإفريقى الدولى طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ نجد :

	القيمة بالمليون دولار	النسبة
تسهيلات ممنوحة لعملاء داخل مصـــر	٩٩,٨	١٥ ٪
تسهيلات ممنوحة لعملاء بالدول العربية	٥٢٨,٣	٨٠ ٪
من هذه التسهيلات		
تسهيلات للكويت وحدها	٢١٥,٧	

أى أكثر من نصف نسبة الدول العربية مجتمعة ..

وأكثر من ضعف نسبة مصر المتساوية معها فى نسبة رأس المال .

يضاف إلى هذا نسبة تفوقها فى عضوية مجلس الإدارة بمقدار الضعف أيضا مع تساوى مصر فى نسبة رأس المال .

وهكذا يخدعنا محافظ البنك المركزى مرتين ليحمى رئيس البنك المقصود بدلا من كشف خبيئة أمره وفاء بمسئولية مركزه وأمانة الضمير

لمن وضعه البلد قيما على ماله ..

ومن طرائف السيد / على نجم ، قوله (ولم يحدث خلال تاريخ عملى أن قرأت فى أية مجلة حديثا عن البنوك مثلما حدث فى الأسابيع الأخيرة) .

ولكنى أقول له : إنى غير المتخصصة جدا ، قرأت عددا كبيرا من المجلات التى تصدر بالإنجليزية عن البنوك ، وبها كثير من الأحداث التى لا تبلغ فضيحة رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى لأنها فى البلاد الأخرى تتدارك فورا ، ومع هذا نشرت مخالفات وتجاوزات جعلت **البعض يسجن والبعض ينتحر !! حين يعيش ويرزق إبراهيم الإبراهيم فى مصر ..**

ومما قرأت :

- مجلة عالم البنوك - يونيو سنة ١٩٨٦
  الموضوع (أزمة البنوك الإسرائيلية)

القصة كاملة تتناول (أربعة رؤساء بنوك ووزيرا ، والذى حدث بعد هذا العدد أن إسرائيل أطاحت برؤساء هذه البنوك ومحافظ البنك المركزى فيها واستقال وزير الاقتصاد .).

- أعداد شهر أغسطس من مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية Meed) .

الموضوع عن البنك الإفريقى العربى وعن بنك البحرين الإفريقى العربى ..

- مجلة المصارف والبنوك . عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤

الموضوع فضيحة بنك (أرتوك) أحد البنوك التى يسهم فيها البنك العربى الإفريقى فى مصر ، أو **فضيحة رئيسه بالذات**[1] **تحت عنوان :**

من هو الذى على الكرسى الساخن ..

Who's in the hot seat

- مجلة المال للشرق الأوسط

Middle East Money

---

(١) رئيس ارتوك ، ابراهيم الابراهيم (رئيس مجلس الادارة)

المجلد الثانى عدد (٥) أغسطس سبتمبر سنة ١٩٨٦
الموضوع (خسائر البنك الإفريقى العربى) ..

● مجلة : البنوك العدد الصادر ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٦ الموضوع (المسلسل الجهنمى لفضائح المصرفيين المشبوهين والمرتكبين والمتلاعبين بالمليارات) ..
(عن انهيار بنك امبرو زيانو) الإيطالى .
الموضوع الثانى عن :
إدارة « السوسيتيه جنرال » تتكتم على خسائر مبلغ ٢٧٠٠ مليون فرنك ، وديوان المحاسبة يضع يده على القضية والحكم قريب ..

● مجلة البنوك العدد ٢٢٩ يونيو سنة ١٩٨٦
الموضوع :
(بنوك التكساس تتخبط فى متاعب رهيبة) .

نقدم هذا نحن غير المتخصصين لمحافظ البنك المركزى قمة التخصص **والذى لا يقرأ .. لعله يقرأ أو لعلى أهتدى إلى اختراع « قراءة » بفتح القاف على وزن « فهامه » لتقرئه ..**

وهكذا نرى أن :
القضية خطيرة :
ولكن الأخطر : السكوت عليها أو "شلل إزاءها على كافة المستويات .. ويتفاقم الخطر بقدر عدد الذين يمسهم الموضوع بما فيه ، وخطورة مواقعهم ..

من يملك المحاسبة أو النقد ولا يفعل لابد له من تفسير ..

ولكن ألا يحق لنا أن نقول لإبراهيم الإبراهيم (اصنع ماشئت) مادام بضعة رؤساء حكومة على التعاقب ـ باستثناء فؤاد محيى الدين ـ لا يملكون معك حلا أو ربطا ..

(أصنع ماشئت) مادام محافظ البنك المركزى يغطيك بما يشينه هو .. (اصنع ماشئت) مادام .. القانون يطبق على أبناء البلد دونك !! (أصنع ماشئت) هل يحقق معك أحد ؟ هل قال لك أحد قف من أنت ؟ لم يحدث حتى

الآن ، لأن أهل الكهف أيها المصرى المنكوب لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا ، على الرغم من المكاتب المكيفة والهالات المزيفة ..

(اصنع ماشئت) فرئيس الحكومة السابق لم يبال بخطاب وزير الاقتصاد ، ورئيس الحكومة الحالى الذى يرد على السابلة ، لم يرد على أهل الرأى . ووزارة الاقتصاد أصدرت بيانا خيبانا لن يجرؤ أحد منا بدءا من الوزير إلى كاتب الأرشيف أن يوقعه فولد ميتا ..

(اصنع ماشئت) فقد كممت الإعلام ـ بالكسر ـ (والأعلام) بالفتح وكلاهما جارح ..

(وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين)

١٩ ك الجاثية ٤٥

(اصنع ماشئت) مادمت استقطبت فى بلدك الكويت ، الأفراد والشركات والأسر (الكباره) والأشخاص الكبار ..

واستقطبت فى بلدنا مصر ، الصغار ، مهما تصدروا المؤسسات والصفحات ، فالمكان يشرف بالمكين لا العكس .. ويفخر بالطهارة لا الرجس .. انت كاذب نعم ، فقد أجبت عن سؤال المبنى الجديد للبنك بجاردن سيتى بأنه تكلف ١٧ مليون دولار (سبعة عشرة مليون دولار) فى حين أن تقرير تفتيش البنك المركزى من واقع أوراقه والذى بدأ فى ١٩٨٣/١٢/١٢ وانتهى فى ٣ مارس سنة ١٩٨٤ يقول :

(إن مبنى جاردن سيتى تكلف ٢٨,٢ مليون دولار حتى ٨٣/٩/٣٠ أى قبل أن يتم ، أو أن الرقم بعبارة أخرى ارتفع بعد هذا عند التشطيب النهائى .

وهكذا يتبين ، بلا مؤاخذة ، أنك كاذب ولكن (اصنع ماشئت) .. أنت مضلل نعم لانك أجبت عن سؤالى :

كم عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة ؟

ـ وأنا أعرف أنهما اثنان ، وللكويت أربعة ، مع أن مصر والكويت تتساويان فى نسبة إسهامهما فى رأس المال ..

ولكنك أجبت عن السؤال بأن عدد موظفى البنك ٦٠٠ ستمائة من المصريين ، وما عن هذا سألتك : لأنك لا فضل لك فيه ، ولو استطعت أن تستخدم من الكويت هذا العدد لما تأخرت ، فضلا عن أن البنك على أرض مصرية ..

ولكن (اصنع ماشئت) فطالما ابتلينا بأمثالك ثم شهدنا نهايتهم وقد (أخذتهم الصاعقة بظلمهم) .. (وقد خاب من حمل ظلما) ..

(اصنع ماشئت) فقد كتبنا ما يفجر الصخر ، وينطق الحجر ولكن .. (اصنع ماشئت ..)

أنت دجال نعم ولكن لو كنت فى دولة أذكياء لانكشف أمرك وحقق معك ... وحتى بعد أن انكشف أمرك وسجل فى تقارير بعد تقارير ماذا حدث ؟ ألغيب الرقابة الإدارية !! (فاصنع ماشئت) ...

أنت مهرب .. متهرب نعم ولكنك لو كنت فى دولة ذات سيادة لطارت رأسك وعلق جسدك للنسور جزاء (للغرور) الذى لقيك به « الأعدقساء » أى أعداء الأمس أصدقاء اليوم (فاصنع ماشئت) ...

أنت صفيق نعم ولكن (اصنع ماشئت) وهل يعقل أن يقبل شخص أن يعيش فى بلد يرفضه ، وشعب يبغضه ، والرفض والبغض معناهما الاشمئزاز والاحتقار ، وتقبل أن تعيش على أرضنا فأنت كائن فقط لا إنسان ..

وفى هذا عزاء لنا فإذا كنا أصحاب المال المهدر ، فأنت مهدر أيضا .. والمال حتى وإن بلغ الملايين .. أرخص كثيرا من الإنسان التنين ..

ما الذى يبقيك بعد أن عرفت رأينا فيك ؟ يصف أهلنا فى الريف بليد الإحساس بأنه (جلده نحس) فهو كالخرتيت لا يحس ، والجلد علامة الإحساس .. لأن نهاية أطراف الأعصاب تحت الجلد مباشرة ، ولهذا يؤلم الجرح أو الحرق فى الجلد أشد الآلم وهنا تبدو حكمة آيات العذاب فى الآخرة للذين استحقوه (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب) .

٥٦ م النساء ٤

والذى يثير العجب أكثر ، أن دولتك لم تسحبك ، وتذكرت انجلترا حين كانت امبراطورية لا تغيب عنها الشمس وسحبت (كرومر) بعد حادثة دنشواى على بعد مابينك وبين كرومر حتى ينعدم القياس ـ وإن كنت أمقتكما معاً على غير معرفة من أجل مصر ـ وبعد ما بين حادث دنشواى وبين حوادثك التى تدفع ثمنها مصر ، كلها لا قرية صغيرة فيها ..

أما الضالعون معك ، المتقامئون لك ..

أما القبض معك مباشرة أو من خلال الأبناء والأقارب والمنافع وشقق باريس ولندن وعضوية مجالس البنوك والشركات والهبات والإكراميات السخيات والإعلانات والصفحات المريبات الغزيرات ـ وكله من مال البنك أى مالنا .

فإننا نطالب بمحاكمتهم والتحقيق معهم **بتهمة الخيانة** .. لقد خسرنا موقعة (مرج دابق) مع سليم الأول ، لأنه اشترى أيضا من يبيع مثل خير بك الذى حقت عليه سريعا لعنة السماء والأرض وذاق العذاب جزاء وفاقا ..

والذين خانوا عرابى سنة ١٩٨٨٢ ..

إن معارك الداخل من اقتصاد وآثار ديكتاتورية ليست أقل خطرا من معارك الميدان ، فلها مقومات المعركة ، من حيث النتيجة والأثر البعيد ..

بل إن هؤلاء ذنبهم أعظم فإن أى دخيل لايمكن أن يجرؤ على اقتراف إثم وارتكاب جريمة إلا بطابور من هؤلاء العملاء الذين يحملون اسمها وينخرون فى عظامها كالسوس ..

(وحبط ما صنعوا فيها وباطل ماكانوا يعملون)

١٦ ك هود ١١

(أولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة)

٦٩ م التوبة ٩

أما الآخرة فلن يفلتهم الحساب والعذاب من العادل القادر ..

أما الدنيا فان لم نجعل منهم عبرة لغيرهم فقل على هذا الجيل السلام ..

لن تجدى المدارس أو حتى المساجد فى نفوس خربت تخريبا ودمرت تدميرا ..

قد يجوع الإنسان ويحتمل قسوة الجوع .. ولكن ليس أقسى على الانسان من أن يضام ..

واحتمال الأذى ورؤية جانيه غذاء تضوى به الأجسام

إن رئاسة التحرير من اليوم يجب أن تكون بالانتخاب لا التعيين حتى لا تكون ثمنا ..

إن القلم الذى أقسم به الله وما سطر، قيمة عليا لا سلعة قابلة للتداول ..
إن الكتابة حرم ومحراب لا يَمَسُّهُ الا المطهرون ..
وسوف نطهر هذا المحراب ..
سوف نزيح عنه أكداس التراب ..

فيعود مركز إشعاع ، عزيزا من تعفف وامتناع ، كريما لا يشترى ولا يباع .. صلبا لا يلين ولا ينصاع .. مؤمنا لا يخشى ولا يرتاع .. لأن فى السماء إلها لا يعبد غيره ولا ينفع غيره .. أما إذا تخوف رعديد من بشر ... وتخوى العبيد من الأثر، وتجوف العقل من المعنى ، وتخلى الضمير عن القيمة ، سقط القلم من اليد ، لأن صاحبه ، قبله ، سقط من العين ..

لقد علمتنا تجربة مصر الزراعية فى فجر التاريخ ردم المستنقعات ، واقتلاع الأحراش وتنظيف الأرض حتى تزكو بها الزراعة ، ولولا هذا لما أعطت مصر هذا الطرح مختلفا ألوانه من زراعة الأرض بالحب وزراعة العقل بالعلم ، وزراعة الوجدان بالفن ، وزراعة الإنسان بالدين ..

ولكننا الآن لا نزرع ، وبالتالى لا نردم المستنقعات حتى وأن زكمت رائحتها الأنوف ، ولا نقتلع الاحراش ، والدليل صفقة القمح التى جاءت فى الوقت الذى خرج من مصر ٣٣٥ مليون دولار (ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون دولار تهليبا وتهريبا .. (١)

---

(١) صفقة القمح يقدر ثمنها بنحو ثلاثين مليونا .

ويكتب على مصر هذا كله .. ويفرض على الشعب المصرى ، ولاته هذا كله وهو رضوان الجنة التى كان الناس يهبطونها ويمتارون ..

بل مصر فى القرآن الكريم جنات وعيون لا جنة واحدة .. (كم تركوا من جناب وعيون وزروع ومقام كريم) .

٢٥ ك الدخان ٤٤

و « كم » هنا للتكثير .

ولكننا نسينا الله فأنسانا أنفسنا ، ونسينا تراثنا فلم نستهد الخالق ولم نستوعب التاريخ ..

ولكن هذه التجربة المريرة لن تمر حتى يلقى الجناة جميعا جزاءهم .

هذه التجربة لن تمر بدون التسجيل فى كتاب مفصل تفصيلا .. يدمغ الجناة بوثائقها وحقائقها حتى يعلم هذا الجيل والأجيال القادمة من أجرموا فى حق هذا البلد .. ومن حفظوه حتى لا يستوى الصادق والمارق ..

وهل تستوى الظلمات والنور ...
أو الفاضل و « المغرور » ؟
قسما ببارىء الكنانة وواهب النيل
قسما بمصر وجراحاتها وتاريخها الطويل ..
قسما بشعب يُحسبون عليه وقد أذاقوه الويل ..

أننا لن نكف حتى تنتصف مصر [1] وتحترم إرادة الشعب المصرى الذى هو وحده مصدر السلطات ..

---

(١) بفضل الله بررت بهذا القسم فلم أضع القلم حتى غادرت الجريمة ، أى إبراهيم الإبراهيم البلاد وحتى عين محافظ جديد للبنك المركزى .

ما بعد المقال الخامس

ثار أعلام منهم شيخ المحامين الأستاذ مصطفى مرعى والمستشار أحمد سليمان إلى متى تكتبين وتتمزقين دون رد من الحكومة ؟ إنك تدفعين الثمن غاليا ، وندفعه معك باحتجاب كتاباتك الأدبية والحضارية ـ التى توقفت من أجل خوض هذه المعركة ـ ولم تكن كتاباتى الأدبية وحدها هى الضحية .. لقد جمدت كل شىء حتى كتبى التى فى المطبعة .. حتى أسفارى خارج مصر وكان ردى أن الكاتب فى عصور الضياع لا يمكن أن يخلد ويخلو إلى برجه العاجى هانئا به .. إن الكاتب ضمير شعبه ونبضه ، ولا يملك أن يرى النزيف ولا يحرك ساكنا ، أو يحرك ليكتب فنا .. لابد أن تكون حروفه نارا يصلاها الجناة ومع تصميمى على الاستمرار فى اقتناع كامل إلا أننى فى الوقت نفسه فكرت فى تحريك المعركة إلى ساحات أخرى تضاعف التأثير أو تعين عليه .. فكتبت فى جريدة الشعب فى العدد الذى صدر فى ٧/١٠/٨٦ كلمة موجزة مركزة مشحونة ، بديلا من المقال الكبير الذى دأبت على كتابته .. هذه الكلمة بعنوان :

الجولة الثانية

حين تكون للوطن قضايا كبرى .. وحين تكون القضايا الكبرى ، كوارث كبرى ،، تتعدد ساحات الجهاد ، من صحافة (أقصد صحافة الرأى وهيئات علمية وجامعات ونقابات ، وأحرار مفكرين وكتاب ومجلس شعب .. ورأى عام يحسب حسابه ، ويرهب جنابه وهو فى بلدنا يهب فجأة .

وعادة تكون الصحافة بحكم الانتشار الواسع والسريع ، الجولة الأولى ..

وقد غطينا الصحافة تغطية كاملة موثقة محققة وآن الاستعداد للجولة الثانية .

عندى الكثير لهذه الجولة التى تتطلب مع الحقائق والوثائق طرحا جديدا من الكشف والمواجهة لا تستثنى أحدا أو موقعا .

أيام معدودات وتبدأ الجولة الثانية إلا أن يستيقظ أهل الجمود الذين تحسبهم أيقاظا وهم رقود فى بلد أقسم ألا ينام وألا يضام ، وهو يعرف أعداءه فى الداخل والخارج ، ويعرف كيف يتعامل معهم فى وضح النهار ولو كانوا فى بروج مشيدة أو حشود مجندة .

موعدنا الجولات القادمة التى نحتشد لها ، ونعد لها ، واحدة بعد الأخرى فى إصرار لا يلين ، واثقين فى الله (ولينصرن الله من ينصره) .

وعلى الرغم من هذا التأكيد على الاستمرار انزعج الكثيرون عندما قرءوا هذه الكلمة .. وانهمرت الأسئلة هل اكتفيت بهذا ؟ هل سأعود إلى الكتابة ؟ هل سأتوقف ؟ هل ضغط علىّ أحد ؟ وهذا أمر كان السائل قبل أن أرد ، يسارع فيستبعده بنفسه ويرفضه .

ولكن وقع هذه الكلمة على الحكومة كان شيئا مختلفا وكبيرا .. خشيت تحرك الجامعات والنقابات الواردة في كلمتي . وكان إبراهيم الإبراهيم أشد خوفا ورعبا ، فهرب إلى أمريكا ، ومن هناك استدعته الكويت لما جاء في هذا المقال من ذكر الذين استقطبهم في الكويت .

وهنا نطقت الصحف الحكومية بعد الصمت الثقيل والوبيل .. حلت عقدة لسانها وأعلنت استبداله بغيره مرة واستقالته مرة أخرى .

وهي شهادة على صدق ماكتبناه ..

وكم أشرف بشهادات الصدق .. ومع هذا كنت أتمنى أن أكون مخطئة إذا كان الخطأ في صالح مصر .

سقط إبراهيم الإبراهيم كما يسقط في النهاية كل أفاق .. ولكنه في الحقيقة تفوق على سائر الأفاقين ، فقد وجد في نفسه من الجرأة والصفاقة معا ما يزعم معه البطولة والفتوحات الاقتصادية ، بل التضحية من أجلنا !!

وهكذا سمح للساقط من الكرسي أن يتظاهر بالاستقالة ، بل واستقالة مسببة يلبس فيها مسوح الرهبان ويقول :

إن موجودات البنك قد تضاعفت ثماني مرات ، كما تمت زيادة رأس مال البنك وزيادة فروعه ونشاطاته ، وبلغت أرباحه على معدل رأس المال خلال هذه الفترة أكثر من ١٣٠ ٪ !!!

وأن الجهود التي كان يبذلها لم تكن لتروق للبعض !! حيث كانت تثير حفيظتهم ،كما كانت تملؤهم الرغبة في

إبعاده عن موقع المسئولية ، وذلك من خلال ما تعرض له شخصيا من حملات تشكيك شنتها عليه بعض صحف المعارضة ، وأنه من موقع المسئولية والحرص على المصلحة العامة ، وتجنبا للتوتر ، ولاصطناع مواجهات فإنه يرفع استقالته راجيا قبولها] .

كذب وادعى ..

هذا الذى بغى وطغى ، وسلب وثلب ، ونهب وتبجح ، وقال يوما ، إنه لو أراد أن يبنى قصرا فى ميدان التحرير لفعل !! وضحكت مصر الواثقة بربها ، والواثقة بنفسها ، وأضاء بالبهجة وجهها النبيل .. وضحك العالم أيضا ..

أغرقت مصر التى تعرف مصير شانئيها ، فى الضحك .

ويضحك كثيرا من يضحك أخيرا .

(٦) إذا لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم خسرت الدولة الإرادة .. والسيادة .. والمال والرجال .

خسرت الإرادة لأنها لم تحقق مع المجرم ، ولم تسترد ما فقدته ، فتنازلت عن حقها بلا تبرير ..

وخسرت السيادة لأنها عجزت عن تطبيق قانونها على أرضها بلا تفسير ..

وخسرت المال لأن تافها سلب ونهب مئات الملايين ، حتى تقبل هى الملاليم ، تفضلا من دول أخرى ، وهو مالم يحدث فى تاريخنا كله ، ولكنه عصر الهوان ..

وخسرت الرجال حين تواطأ معه مسئولون وعسكريون ، ومدنيون وصحفيون ، واقتصاديون وحكوميون ، وحزبيون ، كما تواطأ معه فى الكويت المسئولون وصحفيون واقتصاديون ، وأسر كبيرة فلعب بكل شىء ، لأن كل شىء انصاع ثم ضاع ..

لغز للحل :

هرب رئيس البنك الإفريقى بعد أن افتضح أمره .. كيف ؟

هكذا بلا تحقيق .. بلا حساب .. بلا عقاب .

كيف تعاقب على التوالى وزراء الاقتصاد دون أن يطيحوا برئيس البنك المنحرف ، ويزيحوا ذيوله وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟

ورؤساء الوزارة ، على التوالى أيضا ، كيف لم تر ، عيونهم الفساد ، وتشم أنوفهم رائحته الكريهة ؟ كيف يكون أى مصرى رئيسا للحكومة ولا يعرف أعداء البلد وما يصنعون ؟ أو يعرف ويلزم الصمت ، وهذا أدهى ؟

نشر هذا المقال فى جريدة الشعب بتاريخ ٨٦/١٠/١٤ .

والنائب العام ، لماذا لم يمارس سلطات وظيفته ؟

والمدعى الاشتراكى الذى يطلق الناس الطيبون على صاحب هذا المنصب (محامى الشعب) ، أليس الـ ٣٣٥ مليونا من الدولارات مال الشعب ؟ ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليونا !

ما الذى منع هؤلاء جميعا من الحركة ؟

لقد أدانت الحكومة نفسها كما لم يفعل أحد .. فما كانت لتسكت إلا إذا ضمت صفوفها متورطين على كافة المستويات .

إن اليد النظيفة تعنى الرأس المرفوع ، والأمر المسموع ، والردع الحاسم .. أما إذا التقت المصالح الرخيصة ، واتفقت الأغراض الخبيثة ، سقط الكلام لأن كل شيء « غوى » (والنجم إذا هوى) .

المسئولون :

الذين كتبوا البيان النجم .. والذين أعلنوا أنهم اشتركوا فى كتابته . محافظ البنك المركزى الذى كتب مفتشوه سنة ١٩٨٤ تقريرا فضح خفايا رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى .. وبدلا من أن يجعل هذا التقرير نقطة تحول لصالح مصر ، دافع عن المجرم .

الوزراء

كيف تعاقب على التوالى وزراء الاقتصاد ، دون أن يطيحوا برئيس البنك المنحرف ، ويزيحوا ذيلوه وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟ كما أشرت وزير الاقتصاد الوحيد الذى طلب تنحيته ، كتابة ، مشفوعة بالمستندات من

السيد كمال حسن على رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، **هو الذى خرج .**

الأعضاء الممثلون للجانب المصرى فى البنك الإفريقى العربى الدولى :

كيف سكتوا وهم بحكم مواقعهم يعرفون مواطن الفساد وأبعاده ؟ وكيف استمروا فى الصمت والوظيفة حتى بلغت خسائر البنك ٩٧,٩ مليون جنيه بسبب رئيس البنك ، نعم ولكن المفروض فيهم أنهم رقباء عليه بما يمثلون البنك المركزى المصرى . أين دورهم فى تمثيل مصر ؟ لم يسمع لهم أحد ركزا ؟ ماذا صنعوا حتى بعد أن استعلن أمره ، ران عليهم الصمت !

هل تريدون الجواب ؟ هذا هو :

المكافأة السخية من البنك لعضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ، يقضى القانون المصرى بتحويلها إلى البنك المركزى الذى يصرف للعضو مكافأة رمزية نسبيا . وهنا يلتقط الأرقم إبراهيم الإبراهيم طرف الخيط فيسبغ عليهم ، عضوية مجلس الإدارة فى إحدى شركاته ، أو البنوك الخارجية ، أو الفروع خارج مصر ، وما يتبع هذا من مكافأة غير منقوصة وسفر وبدل سفر .. إلخ وهنا يسقطون فى الشبكة .

كيف تجاهل البنك المركزى هذه الإضافات إلى ممثليه ؟ كيف لم يربطها بصمتهم عما يحدث بالبنك ؟ **ولكن هل هو عمل بتقرير الذين تكلموا ؟ أى تقرير مفتشى البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ؟**

الصورة القاتمة التى كانت لدى البنك المركزى بعد التفتيش الأول والأخير على البنك ، فى المدة من ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ الى ٣ مارس ١٩٨٤ ترسمها الحقائق المروعة ، والأرقام المذهلة ، ويكفى جدول واحد عن القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر للإثبات . وقد بلغت هذه القروض والسلفيات ٤٦٩,٤ مليون دولار (أربعمائة وتسعة وستون مليونا وأربعة من عشرة) بيانها كالآتى :ــ

١ ــ حصة البنك فى قروض مسوقه منحت لحكومات ١١٨,٤ مليون دولار
٢ ــ القروض والتسهيلات التى منحت بدون ضمان ١٥٧,٨ مليون دولار .

٣ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمان أوراق مالية خليجية ١٢٨,٦ مليون دولار .

٤ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمانات متنوعة ٤٤,١ مليون دولار .

٥ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمان عقارات ٢٠,٥ مليون دولار .

المجمـــــــــوع ٤٦٩,٤ مليون دولار

ويكفى أن نمعن النظر فى الرقمين الآتيين :

- ١٥٧,٨ مليون دولار القروض بدون ضمان .
- ١٢٨,٦ مليون دولار قروض بضمان أوراق مالية خليجية .

وهما يمثلان ٢٨٦,٤ مليون دولار أى مايربو على ضعف رأس مال البنك المتردى فى هذا التاريخ (كان رأس المال ١٤٠ مائة وأربعين مليونا) وبعد هذا كله تستمر الأمور فى البنك المركزى باسترخاء تام .

أين كان البنك المركزى ؟

أين كان ممثلوه فى مجلس الإدارة والذين استمروا حتى الآن والذين شاركهم عبقرى كان فى مجلس الإدارة فى كتابة البيان الخيبان ؟

من هنا بدأت المأساة ، ثم تفاقمت فى استفحال ، ثم استشرت ، ثم جاوزت المدى ، فكانت الطامة الكبرى .

الأستاذ على نجم محافظ البنك المركزى يشرح فى (المصور) الصديق يشرح فى أستاذية مراحل الحسم الذى يتخذه كمحافظ للبنك المركزى على النسق التالى :

(نحن نبدى التوصيات أولا .. ثم نوجه إنذارا .. ثم يتم اتخاذ الإجراءات فى النهاية ؟ وهى منع البنك من تقديم تسهيلات جديدة لحين تصويب وتحسين وضعه المالى) !!

انظروا الشدة البالغة ! ماهذا العزم والحزم والحسم ؟

أين حساب القروض بلا ضمان ؟

أين حساب التسهيلات القديمة ؟

ثم هل حدث بعد تقرير البنك المركزى سنة ١٩٨٤ أن وقفت التسهيلات ؟

وباعتبارى لم أفرغ بعد من اختراع (قراءة) له على وزن فهامة ، أقرأ له ما يتصل بهذا الموقف من مواد القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ٣٤

يجوز شطب تسجيل البنك فى الأحوال الآتية :

أ - إذا ثبت أنه يخالف أحكام هذا القانون ، أو أحكام لائحته التنفيذية ، أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار إليها ، ولم يقم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

ب - إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، أو بمصالح المودعين أو المساهمين .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله .

المادة ٤٧ (مكررا)

يحظر على البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والاعمال ، إعطاء قروض ، أو مبالغ تحت الحساب ، أو تسهيلات ائتمانية ، أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك ، أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها ، أو أعضاء فى مجالس إدارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله مما سبق لنا تفصيله فى المقالات السابقة .

مادة ٢٦ (مكررا)

تخضع جميع البنوك التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لأحكام هذا القانون .

فهل أخضع محافظ البنك المركزى (صديقه) لهذا القانون ؟

مادة ٦٠ (مكررا)

مع عدم الإخلال بالمواد ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى عند مخالفة أحد البنوك أحكام هذا القانون أو أحكام لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار إليها اتخاذ أى من الإجراءات الاتية :

جـ : حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك مؤقتا إلى حين تعيين مجلس جديد بالإدارة القانونية المقررة بحسب النظام الذى يخضع له البنك .

....

....

حتى هذا لم يستعمله محافظ البنك ، بل وافق يوم ١٩٨٦/٦/١٨ على زيادة رأس مال البنك المنحرف الذى نجم عن انحراف رئيسه ، خسارة ٩٧,٩ مليونا فى الوقت الذى يعانى البنك المركزى من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة .

ولم يتنبه محافظ بنك البنوك إلى الإعلان الذى نشره إبراهيم الإبراهيم لدعوة الجمعية العامة غير العادية لطلب مضاعفة رأس مال البنك .. لم يتنبه السيد على نجم إلى أن الإعلان لم يظهر الخسائر بل أخفاها حتى إذا تمت الموافقة على زيادة رأس المال ، طبع الميزانية « خفية » ولم يستطع أن يفلت من تسجيل الخسائر التى بلغت ٩٧,٩ مليون جنيه .

كتبت مجلة Meed فى عددها الصادر ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ تحت عنوان : البنك المركزى يدافع عن البنك العربى الإفريقى تقول ، ما ترجمته : إن (على نجم) محافظ البنك المركزى المصرى هب للدفاع عن البنك العربى الإفريقى الدولى بعد سيل من النقد فى الصحافة المحلية للبنك ورئيس مجلس إدارته

إبراهيم الإبراهيم ، يقول السيد / على نجم : إنه بعد الفحص الروتينى الأخير فإن البنك المركزى راض عن سلامة الوضع المالى للبنك الإفريقى العربى الدولى ..

وهنا تسخر المجلة الأجنبية بقولها (الجدير بالذكر) : إن البنك الإفريقى العربى ، الذى يسهم فيه البنك المركزى بنسبة ٤٢,٨ ٪ قد حقق خسارة قدرها ٩٧,٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ .

وأنا بدورى أقول : الجدير بالذكر أن السيد على نجم فى رحلته الأخيرة إلى أمريكا لمس مركز البنك الأفريقى العربى الدولى المتهاوى .. مركزه المهتز لدى المراسلين فى الخارج ، حيث سحبت الودائع كما حدوا من معاملاتهم ، الأمر الذى حدا بالسيد على نجم إلى الاتصال من أمريكا بأربعة بنوك مصرية ، طالبا دعم البنك الإفريقى بودائعها لانتشاله من السقوط .

المورطون

- وزير سابق للتموين عينه مستشارا ورئيس شركة .
- وزير سابق عينه مستشارا ، ورئيس شركة (أفلست الآن) .
- متهم أمام محكمة القيم لدوره فى فضيحة توفيق عبدالحى ، عينه نائب رئيس مجلس إدارة الشركة .
- حتى العسكريين استقطبهم فعين رئيس الحكومة السابق ، السيد كمال حسن على فى بنك صغير ، وحين دافع عن نفسه ازداد ترديا حين قال : إنه عرض عليه منصبا آخر .

يكفى أنه يملك أن يعرض عليه !!

هذا التافه يعرض على رئيس حكومة مصر بكل ثقلها فى المنطقة فى الماضى والحاضر ، منصبا فى بنك صغير !!

- حتى محافظ البنك المركزى الذى يملك حسابه ، عينه رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف بنيويورك !!

- حتى الأطباء أصحاب المستشفيات التخصصية **وصل إليهم** حين عرف حجم قربهم من الحكام ، فأقرضهم وفرض على موظفيه التداوى فى مستشفاهم دون غيره ، **ليحولوا بين جرائمه ، وبين الوصول إلى المسامع العليا .**

ولم (يسلم) من شبكته زملاء الطفولة وقرناء المدرسة ، ممن غدوا أصدقاء للمسئولين ، صداقاتهم لها اعتبارها .

- الصحف

الصحف التى أمنت جرائمه بالصمت المريب ، أو الكلام المضلل إعلانا ، ودفاعا ، وحوارات متتالية تضليلا للشعب وتبريرا مقنعا .. فقد تم تخديمهم يوم عين الأبناء والأقارب فى البنك .

أن يعين ابن صحفى فى بنك ليس عيبا ، ولكن أن **يتجمع** أولاد جميع رؤساء التحرير فى الصحف والمجلات القومية أو أولاد الزوجات **فهذه هى المشكلة ..**

أن تخصص ثمانى صفحات فى المصور **(إعلان تسجيلى) وحتى هذا يكتب بحروف تكاد لا ترى بين الصفحات لا فى الصفحة الأولى من الإعلان كالتقاليد المرعية** فى مثل هذا الشأن .. أن يحدث هذا **مهانة ودلالة .**

أن يسبق هذا دفاع فى مستطيل ، ويلحق بهذا حوار « نجومى » فهذه هى القضية .

ولا يمكن أن يتأتى هذا مصادفة أو اعتباطا .. **لقد اصطاد الأبناء فى شبكته حتى يكمم الآباء .. وهذا** ماحدث بل ليتهم اكتفوا بالصمت المريب ، **ولكنهم ازدادوا انغماسا فى الإثم** بأن كونوا من أنفسهم بطانة له تردد أباطيله ، وتبرر أحابيله ، وتؤدى عمل الكورس ليلا ، ونهارا ايضا .

أما فى **الكويت** فقد استقطب :

- شركات التليفزيون أى إنتاج أفلام تليفزيونية .
- شركات لصيد الأسماك .
- أسر « كباره » .
- صحيفة صاحبها استجار به **فأجاره** أى أقرضه ٢,٩٩٣,٠٠٠ مليونين وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ألفا .

وهكذا اشترى فى الكويت مراكز التأثير كما فعل فى مصر ، بل إن التسهيلات الائتمانية والقروض بلا ضمان نسبتها فى دول الخليج ٨٠ ٪ نصيب الكويت منها ٤٠ ٪ أما مصر فنسبة التسهيلات فيها ١٥ ٪ ولكن الفرق أن الثمن فى الحالين دفعته مصر .

فقد سبقت الإشارة إلى **أن ما دخل الكويت من تسهيلات ائتمانية وديون معدومة أكبر من ضعفى حصة رأس المال التى دفعتها الكويت** .

إن خسارة مصر مزدوجة من ناحية أخرى ، فلما كان البنك العربى الإفريقي الدولى لا يتعامل إلا فى العملات الأجنبية فقد أنشأ رئيسه السابق (بنك مصر العربى الإفريقى) بالقاهرة أيضا للتعامل بالجنيه المصرى حتى يستنزفنا من الناحيتين فى مصر .. **ويستنزفنا خارج مصر من خلال الفروع التى يتخذ منها ستارا لتهريب الأموال ، ثم يحول هذه الفروع إلى شركات محلية لا سلطان للبنك فى القاهرة أو القانون المصرى عليها** .

هذه البنوك والفروع المستحدثة توضحها الخريطة ، لقد اتفق فى غسطس ١٩٨٢ على أن يعين الأستاذ محمد عبدالمنعم رشدى نائبا للرئيس وعضوا منتدبا ، وصدر **القرار ، وتم توقيع القرار ، ثم سحب القرار** ، لأن إبراهيم الإبراهيم لا يريد أعلاما أو شرفاء يصعب عليه التحكم فيهم !!!!

إلى هذا الحد أيها القائمون بالأمر فينا ؟؟

يقول الدكتور أحمد خليفة رئيس المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية تحت عنوان (الجريمة والعدالة : سباق لاينتهى) -

مجلة القضاة ، العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ :

(إن الجرائم التقليدية لاتزال لها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوى بالخلقيات والاداب ، ولكن الخطر كل الخطر فى التركيز عليها ، وإغفال الأشكال المتزايدة الخطورة للجريمة والانحراف الاجتماعى ، مما يتطلب إعادة النظر فى التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير الذى أصاب معنى الانحراف فى العصر الحديث) .

وضرب مثلا (**ما ترتكبه منظمات اقتصادية قوية غنية تمرح فى طول العالم وعرضه فوق القانون ، وتنهب ثروات الشعوب ، وتؤذى اقتصادياتها ، وتمكن للاحتكار والرشوة والفساد**) ص ٣٣ وكم ابتليت مصر بهذه الطغمة .

ويقول الأستاذ عبدالله النديم فى مجلة « الأستاذ » ـ الجزء الثامن والعشرين من السنة الأولى ، العدد الصادر ٢٨ فبراير ١٨٩٣ (**أكبر عجائب مصر أن كل وارد عليها وكل مسترزق فيها من الغرباء يدعى أنه أقدر على مدنيتها ، وأحق بإدارتها وأولى بتجارتها**) .

ويقول كتاب (الإجرام السياسى) تأليف Louis Proal ترجمه الأستاذ حسن الجداوى :

(إن الشركات التى تعين سياسيين أعضاء فى مجالس إدارتها لا تفعل ذلك لتستفيد بمهارتهم فى الأعمال ، **ولكن لتستغل عند الاقتضاء نفوذهم ولتثبت الثقة عند حملة الأسهم** .

ولقد أصبحت الصحافة بين أيدى الساسة ورجال المال إحدى أدوات الاستغلال ، فالشركات المالية الكبرى لا تقنع بشراء الإعلان الذى تستطيع الجرائد أن تقدمه لها ، بل هى تدفع أجورا للجرائد لتشيد بأعمالها ولتدخل الغفلة على الجمهور ، بل منها ما تدفع للصحف مبالغ ثابتة فى أوقات معينة .

وقد اعترف شارل دليسبس ، أنه صرف مائة مليون من الفرنكات فى الإعلان ومصاريف أخرى . وكانت المقالات التى كتبت فى مدح شركة بناما

من تحرير مديرى الشركة أنفسهم) .

وعندما يراد إصدار أسهم يضع مجلس الإدارة تحت تصرف المديرين مبلغا من المال لاكتساب تأييد الصحف أو على الأقل حيادها) ص ١٨٦ .

لم يترك إبراهيم الإبراهيم شيئا لم يرتكبه حتى الاستعراض الكاذب أثبت من خلاله أنه دجال حاذق ، فهو أول من سارع بإقامة حفلة فى حب مصر تبرع فيها **من مال البنك أى مال مصر** ، وظفر هو بالتصفيق ونظرات الإعجاب ، وكذلك تبرعاته الأخرى فى المشروعات الخيرية ليس من جيبه أو من ميراث ..

مارشال ماريك الكويتى سعيد الحظ

لما حكم فى عهد ريشليو على مارشال دى ماريك بالإعدام لاختلاسات نسبت إليه ، لم يستطع أن يدرك الباعث على هذه الشدة ، وتساءل بدهشة : (رجل فى مقامى يحكم عليه بالإعدام لاختلاس) .

ولكن إبراهيم الإبراهيم محظوظ مرتين :

- أن الحكومة المصرية من رأى مارشال دى ماريك فلم تحكم بالإعدام على **المختلس الكبير** ..
- ومحظوظ مرة ثانية أنه لا يعيش فى عهد ريشليو .

وبناء عليه **هرب أو تم تهريبه واستكتب استقالة فكتبها وكأنه محتج** أو صاحب مبدأ لا يحيد عنه ..

يالسخرية القدر ..

إذا كان إبراهيم استقال أو حمل على الاستقالة .

وإذا كان هرب أو هربوه .

ففيم كان البيان النجمَ ؟ [1] .

فى الدول المتحضرة والمتقدمة اقتصاديا ، يعتبر منصب محافظ البنك المركزى من أهم المناصب الحكومية وأكثرها احتراما بما يتوفر فيه من صفات الكفاءة والخلق معا .

أن يكون علما من أعلام المال والاقتصاد وله تاريخ طويل معروف أكاديميا وعمليا .. وأن يكون له مؤلفات ومشاركة علمية متعددة الجوانب من كتب ومقالات ومحاضرات حتى تكون أفكاره معروفة للرأى العام قبل اختياره فى هذا المنصب الحساس .

كما لابد أن يكون له سجل حافل بالنجاح فى أكثر من موقع ، حتى تكون قدراته الإدارية مؤكدة فلا مجال « للتعليم » كما ذكر السيد على نجم فى حديثه التليفزيونى الذى عزا فيه التخبطات الاقتصادية فى البنوك وفى البنك المركزى فى السبعينات ، ثم الثمانينات ، إلى عدم الخبرة ، فقد قال : (كنا لسه بنتعلم) !!! وكأن البنك المركزى ساحة تدريب ..

إن الذى يوضع فى هذا المركز لابد أن يكون **أكمل تعليمه** واستكمل خبرته وصقل أداءه .. لابد أن يكون قد تجاوز مرحلة (التعليم إلى مرحلة النضوج والأستاذية والثقة) .

---

(١) أكدت بعض المصادر المطلعة بعد القضاء على إبراهيم الإبراهيم أن الذى كتب البيان الخائب إنما هى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى . وهذا لوصح لا يغير من نظرتنا وحكمنا على محافظ البنك المركزى شيئا لعدة أسباب :

١ ـ إذا صح هذا فهو مدع ادعى أنه كتب البيان وكأنه شىء مشرف .

٢ ـ أنه بهذا الادعاء ينقصه الذكاء والعلم الاقتصادى وبعد النظر .

٣ ـ رأيته بعينى فى التليفزيون وسمعته بأذنى وقرأته فى المصور أنه مطمئنة الى البنك الافريقى وهى عبارة البيان .

٤ ـ كيف يقبل ومعه وزير الاقتصاد أن تصدر لجنة الحزب ، بيانا اقتصاديا ثم تنسبه إلى وزارة الاقتصاد ؟! إذن وجودهما غير ذى موضوع .

وهنا يكون ذنبه مضاعفاً .

٥ ـ كيف ارتكب إبراهيم هذا كله والبنك صامت « مطمئن » ؟ ! .

مركز محافظ بنك البنوك ليس بالترقية من نائب إلى رئيس بل يعلو على السلم الوظيفى إلى الاختيار الأرفع بأن يكون شخصا بارزا فى مجتمع المال والاقتصاد ، أهلا للثقة الكبرى .

فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تأخذ عملية الاختيار وقتا طويلا قد يمتد إلى بضعة شهور يطرح خلالها أسماء من تتوفر فيهم مقومات هذه الأمانة العليا .. وتتناول الصحف تحليل هذه الأسماء وتطرح أفكارهم وتجاربهم السابقة ثم يصفى هذا كله للوصول إلى اختيار المرشح الأرجح كفة .

فى الدول المتقدمة تتطلب أهمية هذا المنصب أن يوافق ممثلو الشعب فى البرلمان على الترشيح ، ففى أمريكا لابد من موافقة مجلس الشيوخ .. وفى انجلترا لابد من موافقة مجلس العموم ، وكذلك فى اليابان والسويد وبقية الدول المتقدمة .

وتتم هذه الموافقات بعد جلسات استماع دقيقة يستجوب فيها المرشح من اللجان المختصة وقد يستمع فيها إلى من لا يحبذون هذا المرشح بالذات حتى يكون الترشيح سليما من أساسه ، فلا يجرؤ أحد بدءا من رئيس الدولة على اختيار شخص غير مؤهل أو (لسه بيتعلم) أو مشكوك فيه لسبب أو لآخر حتى أنه إذا لم توافق عليه هذه المؤسسات البرلمانية تكون كارثة سياسية فى البلد الديمقراطى ، ولهذا يتهيب الكل التسبب فيها ، ويتفادى الكل وقوعها .

إن مهمة محافظ البنك المركزى ، الأساسية فى أى بلد :
السيطرة على النقود .. والائتمان .

ولأهمية دوره وخطورته يتعين : **وجوب استقلاله عن الحكومة** كما يتحتم **وجوب استقلاله استقلالا تاما عن النظام المصرفى** ، حتى تتعزز حريته فى الإشراف على البنوك وتنظيمها وتوجيهها ومحاسبتها ..

ومعنى استقلال البنك المركزى أن يكون رئيسه قادرا على أن أن **يقول كلمة (لا) للحكومة نفسها** إذا استنت سياسة اقتصادية خاطئة أو طلبت من البنك المركزى تمويل مشروعات لا يؤمن بجدواها ..

ولكن رئيس البنك المركزى الحالى **عجز عن أن يقول كلمة (لا) لتافه ، غريب ، مجرح ، مرتكب لجرائم التهريب والنهب والاستغلال وإفساد الذمم والضمائر** .. بل أصدر بيانا بمساعدة الظهير الأيمن عبقرى بنك التنمية ، لتغطية الإثم . وبعد هذا يتساءل الطيبون عن انهيار الاقتصاد المصرى !!

صدقونى مادام هذا هو المستوى فى السادة جميعا فليس لها من دون الله كاشفة .

القانون المفقوس أو الخيار والفقوس :

أحدث الطرائف الحكومية ، أقصد الفكاهات الحكومية ، ما نشرته الجمهورية فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/١٠/٧ وهو بالنص :

(حبس موظفين ببنك مصر صرفا ثلاثة ملايين من الجنيهات دون ضمانات) .

أمرت نيابة الأموال العامة بحبس موظفين ببنك مصر ـ لاتهامهما بالموافقة على صرف تسهيلات ائتمانية قدرها ٣ ملايين جنيه إلى صاحب شركة الأخشاب المحبوس على ذمة التحقيق فى هذه القضية ، وتسليمه البضائع الخاصة بهذه التسهيلات دون ضمانات ، أى **يعنى فيه قانون** . حسن

ولكن لماذا يطبق القانون على بنك دون آخر ؟

وعلى المصريين لا الأجانب ؟ وعلى الأبناء لا « الأشقاء » والأولون أرفع درجة فى شريعة الله .

هذا مثال فقط ..

ألا يكون فى البلد ، قانون فهذه مصيبة .

أما أن يكون فى البلد قانون ثم ينحرفون به فى التطبيق ، فيطبق على واحد دون الآخر فهذه أدهى وأفدح .

ومن هنا نتساءل :

لماذا لم يقبض على الذى ارتكب هذه الجرائم كلها فى البنك الافريقى العربى الدولى ؟

لماذا هرب أو هربتموه ؟ لماذا أفلت من التحقيق فلم تحاكموه ؟ ثم .. أيها المتخصصون جدا :

أجيبوا ، أين كنتم منذ بداية المسار المنحرف حتى تردى اقتصاد مصر الى هاوية ليس لها قرار ؟ ولولا أننا نحن غير المتخصصين جدا كشفنا الستار عن العثار ، وحثونا التراب فى وجه العار ، لظللتم فى العسل نائمين .

لقد بلغ بكم الأمر حين فجرنا الموضوع أن تعللتم بقدم الموضوع وفات ذكاءكم أن هذه الحجة تدينكم ولا تشفع لكم فإذا كان الموضوع قديما ، كيف استمر واستشرى تحت سمعكم وبصركم ؟ وما دلالة هذا ؟

دعوة عالمية

أيها الأفاقون من جميع أنحاء العالم هلموا هنا كنز بلا حارس ، فاغترفوا ، هنا مرعى غريض الكلأ فارتعوا .. وإذا تنبه الشعب إليكم فلا تفزعوا ، فسوف تتمكنون من الهرب ، ولكن لا تنسوا أن تبعثوا استقالة وفى هذا كفاء .

الحساب

لا .. لابد للأمة من وقفة تعيد فيها حساباتها وتعمل بالمثل الصينى مادامت أمثالها هى منسية ، والمثل الصينى يقول : « إن السلم يكنس من فوق . و (فوق) فى عالم الاقتصاد تبدأ ببنك البنوك ، البنك المركزى مع نجوميته التى زادت الظلام إظلاما .

ما حدث يجب أن يكون نقطة تحول بالغة .

لن ينتج الإنسان المصرى ، وهذا التخريب قائم حى يرزق .

بل يمرح ويرتع .. فإذا كانت الديمقراطية بناء كما سمعنا **فإن البناء لا يقوم على خرائب .**

البناء لايبنى على إفلاس .

البناء لايبنى على السرقات .

البناء لا يبنى على النهب .

البناء لا يبنى على النفاق إلى حد تضليل الحقيقة .

البناء لايبنى على قانون مرتعد مرتجف أمام الأجانب .

مستأسد أحمر العينين مع المصريين أهل هذا البلد وأصحاب الحقوق فيه .

البناء لا يبنى على الصمت المريب ، إزاء القضايا الكبرى وشلالات الكلام المعاد فى الزفات الكبرى .

مادمتم لا تريدون حسابا أو نقدا ، ألغوا الأحزاب والمعارضة رسميا .. ألغوا الدستور على فضفضته المتوسعة ، وتوسعه الفضفاض ..

الغوا القانون والغوا مجلس الشعب ، وإكتفوا بمجلس الشورى ، باعتباره لا يقرر ولا ينفذ ولا يعارض ، حسبه أنه مجلس الحكومة التى تكاد تقول له (كامل الأوصاف فتنى) ، **ومع هذا علينا أن ندفع تكاليفه فى عصر الاختناق الاقتصادى ليخنق الصحافة بدورها .**

عندما تحدث الدكتور على لطفى فى اكتوبر طبعا ، بذل فى حديثه التليفزيونى الوعود والحلول ، وعندما جاء إلى نقطة الأجور والمرتبات ، اعتذر بضيق ذات اليد ، وهو صادق فمال مصر استنزفه صاحبهم .. أما كان الشعب المحروب المحروم أولى به ، ولكن الحكومة والحق يقال : حلت المعادلة الصعبة ، فجعلت يدها مغلولة إلى عنقها مع صاحب المال ، أى الشعب المصرى ، وبسطتها كل البسط ، لرؤساء البنوك مرتبات بالملايين وسرقات بالملايين وودن من طين وودن من عجين .

رئيس الحكومة لايستطيع النفخ فى صورة مرتبات الموظفين ، **ولكن الحكومة تستطيع أن تدفع مكافآت مجلس الشورى ، ورحلات مجلس**

الشعب ، ونفقات الاحتفالات الموسمية ..

والدولة تستطيع أن تغفر سفح ٣٣٥ مليونا عبث بها رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى ..

أيها الموظفون والعمال ، المطلوب منكم الإنتاج والانتماء .

أيها المرضى الذين لا يجدون ثمن الدواء .

أيها الأطفال الذين لاتجدون فصلا فى مدرسة تليق بالأحياء ..

أيها المتعجلون ، السكنى فى المقابر ، لأنكم لم يأت دوركم حتى فى خيام الايواء ..

انتظروا جميعا ، طويلا بلا ملل حتى تفرغ الديمقراطية من البناء ولكن لا .. لابد من حل .

الحل المطلوب

أولا

البنك الإفريقى العربى الدولى :

١ ـ قانو الشركات يقضى بأن الجمعية العامة تستطيع أن تأخذ قرارا بإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة ، ولكننا نطلب إليها :

عدم إخلاء طرف أعضاء المجلس ، إلى أن يتم بلجنة داخلية أو خارجية تقصى الحقيقة وتحديد المسئولية .

٢ ـ **محاكمة المجرم محاكمة غيابية ، فإذا كان الحكم جنائيا ينفذ الحجز بقيمة أموالنا المهدرة ، على ماله فى الخارج عن طريق الشرطة الدولية (انتربول) . أما إذا كان الحكم مدنيا فيوقع الحجز على أمواله بمصر ، وإن كنت أعرف أن مشروعاته فى مصر بأسماء أعوانه ـ الذين أخذ منهم ورقة ضد ـ ومن هذه المشروعات :**

ـ نادى الفيديو ـ وقد أفلس ..

ـ شركة أمفكو على سبيل المثال لا الحصر .

٣ ـ **مسئولية حكومة الكويت :**

إبراهيم الإبراهيم كان يمثل الحكومة الكويتية فى البنك ..

وهنا مسئولية المتبوع عن التابع ، وهى مسئولية قانونية أفاض فيها شيخ المحامين الأستاذ الجليل مصطفى مرعى .

- وقف أعوانه فى البنك ، وهم معروفون جيدا للحد من خطورتهم فيما يتعلق بإخفاء المستندات أو بعضها .

- التأثير على القيادة الجديدة بالأساليب الملتوية الرقطاء ، لأن هؤلاء الذين تخربت نفوسهم ، وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، سوف يتقامئون لكل رئيس ، فإن من يهن يسهل الهوان عليه ، خاصة وقد عرفوا الثمن .

٤ - محاكمة صنائعه وأعوانه على التواطؤ .. والمشاركة ..

لما مات لويس الرابع ، عشر طالب الشعب بعقاب الجرائم التى ارتكبها رجال المال ، فألفت دائرة عدل جديدة فى مارس سنة ١٧١٦ ، ومنح قضاتها كما يقول كتاب الإجرام السياسى حق الحكم بالإعدام والأشغال الشاقة والغرامة ، وصرح لهم أن يحاكموا أفرادا من جميع الطبقات ، أيا كان مولدهم ، أو مراكزهم متى اتهموا بالاختلاس .

ودائرة العدل هذه هى التى يشير إليها « مونتسكيو » فى رسائله الفارسية فيقول : (لقد تألفت مايطلق عليها دائرة العدل ، وهى تسمى كذلك ، لأن مهمتها أن تسترد من رجال المال كل ما اغتصبوه) الكتاب السابع والاربعين .

يقول « داجيسو » : (إن الشعب يجب أن يشهد معاقبة سريعة وقاسية) .

ليس أخطر على البلد من ترك جرائم المال بلا عقاب ، وينسحب هذا على شراء الذمم ..

يعزو « المقريزى » فى كتابه السلوك ، و « ابن حجر » فى أنباء الغمر » و« الصيرفى » فى (نزهة النفوس) انهيار دولة المماليك وزوالها فى النهاية ، إلى ماشاع فيها من فساد ، بسبب ماسموه (البرطله) أو (الجعل) ، اختلت معه المقاييس ، وانعدمت الثقة ، وغابت الحقوق ، وضل الحساب .

- تغيير العضوين المصريين الباقيين فى مجلس الإدارة لعجزهما عن

الحساب والردع ، واستبدالهما **بأربعة من ذوى الشخصية** ، وهذا العدد حق لمصر فى مجلس الإدارة بنسبتها فى رأس المال .

- تغيير رئاسة البنك المركزى :

لابد أن يحاسب السيد على نجم عن الأمور الآتية :

١ - **البيان والدفاع عن المجرم** وهو المنوط به حسابه ، إذا كان لايعرف فلا يصلح محافظا للبنك المركزى ، وإذا كان يعرف ويتستر على الجريمة فهو لايصلح محافظا للبنك المركزى ، ولا يمضى بغير تحقيق ومحاكمة .

٢ - البنك المركزى أمين على مال مصر ، فإذا دافع محافظه عن مهربى مالها والمنحرفين ، فقد **خان الأمانة** .. أمانة بلد بأسره .

٣ - **قبول عضوية مجلس إدارة المصرف العربى الدولى** ، مع وجوب استقلال البنك المركزى ، استقلالا تاما عن النظام المصرفى .

٤ - **قبوله عضوية مجلس إدارة بنك اليوباف** فى نيويورك وهو البنك الذى أنشأته مجموعة بنوك عربية وفرنسية ومنها البنك الإفريقى العربى الدولى ، مما يفسر البيان والتصرفات الأخرى .

لابد أن تتغير رئاسة البنك المركزى[1] حتى تأتى رئاسة لها مواصفات هذا الموقع الحساس والخطير ، فتملأ كرسيا كبيرا بدون خلفيات متهاوية .

أعرف أنه لا يعزل أثناء مدة خدمته ولكن مادامت الحكومة تنتهج أسلوب الاستقالات لمن إدانتهم واضحة ، فإن أحد هؤلاء المدانين محافظ البنك المركزى .

لقد حملت الحكومة رجلا كفئا كسلفه المحافظ السابق للبنك ، على الاستقالة ، لتتفادى العزل .. فما أسهل أن تحمل على الاستقالة هذا الذى دافع عن المجرم بما نجم عن هذا الدفاع من إهدار مصالح مصر التى أؤتمن عليها .

الوجوه الثابتة

ليس من المهارة أو الكياسة السياسية أو بعد النظر أن يستمر الجناة في كراسيهم .

لا تتحدوا الشعب المصرى .

جاء لويس الثامن عشر ، فترك عددا كبيرا من سماسرة نابليون يشغلون كراسيهم في مجلس الشيوخ ، كما اتخذ « فوشيه » وزيرا ، ورأى شاتوبريان ، « تاليران » يدخل مكتب الملك مرتكزا على ذراع فوشيه فقال : (ها هى الرذيلة تستند إلى الجريمة) . ومع ذلك فقد حكم وزراء « عودة الملكية » بنزاهة إلا النادر منهم .

كان الله في عونك يامصر ، لهفى عليك ياحبيبة .

بنوك الاستثمار جميعا

أعيدوا النظر في أوضاع بنوك الاستثمار جميعا ، خاصة المشمولة برئاسة أتباعه وصنائعه ، مثل بنك التنمية الذى أحس بدنو دوره ، فأمطر الصحف إعلانات لم يرد بها ذكر الأرباح وهى أهم بند .

بنك التنمية الذى افتخر صاحبه بأنه اشترك في وضع البيان الخيبان في الدفاع عن القرصان .

أعيدوا النظر في أوضاع البنوك جميعا . **اكشفوا ميزانياتها وخسائرها** بعيدا عن الإعلانات ، فرؤساؤها لا يدفعون الإعلان من جيوبهم ، بل من مال المودعين .. وهنا تكثر الإعلانات ذات الغرض الخبيء .

مشكلة الاقتصاد المصرى :

دعكم من النظرية إياها .. **نظرية ربط الحزام ، فالشعب المصرى ربط الحزام من زمان وشده حتى انقطع وانقطعت معه الأنفاس .**

ولكنى أدلكم على حل آخر ـ على الرغم من أننا غير متخصصين جدا ، في **الخارج ٥٨ مليار (ثمانية وخمسون مليارا) من العملة الصعبة إيداعات القطط السمان في بنوك الغرب ، لا أقول صادروها أو اسألوا أصحابها (من أين لك هذا) فلن تفعلوا ، لأنكم ببساطة لن تستطيعوا .**

إذن احملوا أصحابها على إدخالها مصر واستثمارها فيها .. دعكم من حديث الإنتاج القاصر على الشعب المصرى والذى تعيدون فيه وتزيدون ..

لماذا ينتج الشعب المصرى ؟ لرؤساء البنوك ؟

إنه لا يصدقكم ، وقد حفظ جيدا نظريتكم القائلة بالاستهلاك المحلى فى الأحاديث والوعود .

الشعب المصري لولا مسكة من إيمان .. لولا بقية من تدين راسخ فى قلبه ، لما أنتج شيئا على الإطلاق ، لأن المصريين أيقنوا من التجارب المريرة ، أن لغيرهم ماسعوا من كدهم .

أشـــاعة

يروج الهارب المرفوض ، أنه سيعود بعد هدوء العاصفة ، لأنه استمرأ العيش فى مصر ..

ولكنى أنذره وأحذره ..

كما ننذر نحن أبناء مصر ، الحكومة ، أن تسمح له بالدخول والإقامة ، فمجيئه وخيم العاقبة .. عاقبة لا يعلم مداها إلا الله .

وإنا لمترصدون لهذا اللص ، وليس هناك سرقة أفدح من سرقة دماء الشعوب .

نريد أن نقتحم العقبة .. نريد أن نحيا .. ولعلكم تعرفون أنه :

إذا الشعب يوما أراد الحياة ..

فلا بد أن يستجيب القدر ..

القاهرة أكتوبر ١٩٨٦

ما بعد المقال السادس

بعد أن سقط إبراهيم الإبراهيم ، ظهرت على المصور ، فجأة ، أعراض الغيرة على المال العام ، فصدر العدد ٣٢٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣١ بمانشيت أحمر على الغلاف ! أى والله (حتى لا تضيع أموال المدخرين) .

يتحدث « المحرر » عن (شركات توظيف الأموال) واعتبرها قضية لاتقل عن كارثة سوق المناخ فى الكويت ! وضرب مثلا لهذه الشركات ، شركة (تخسر فى مضاربة واحدة على أسعار المارك الألمانى والذهب ٢٧٥ مليون دولار جرت خارج مصر) .

ولكن إبراهيم الإبراهيم ، حين يهرب وينهب ، ويفتح شركة البحر الأزرق لحسابه الخاص من أموال مصر .. وتبلغ جملة هذا بين شركات ، ستارة ، لخروج الأموال وبين قروض يغدقها ـ وكأن البنك جيبه الخاص ـ لدول الخليج للاصطناع ، وبحكم الولاء الطبيعى ، على حساب مصر التى يوسعها ذما عندما يكون بعيدا ، ويهيم بها حبا حين يصل إليها ، لزوم النفاق الوظيفى .. فيتبرع للمشروعات الرسمية من مال البنك أى مال

مصر .. ثم يقيد الإغداقات والتهليبات خارج مصر ، تحت بند ديون معدومة !!

فعل هذا إبراهيم الإبراهيم حتى بلغت خسائر البنك الإفريقى العربى خمسمائة مليون دولار أى مليار جنيه مصرى .. ومصر الرسمية تسهم فى مال البنك بنسبة ٤٢,٨ ومصر الشعبية تسهم بنسبة ٥٧٪ من الودائع .

فعل إبراهيم الإبراهيم هذا كله ولم يحرك المصور ساكنا ، بل زاد أن نصب من نفسه غرفة عمليات لإبراهيم الإبراهيم .. يجرى الحوار مع المتواطئين معه أى لصالحه بالطبع .. ويجند صحفيا للدفاع عنه فى مستطيل .. ويستخدم مندوب إعلانات ليقدم الإعلان فى بذاءة يسقطها ، أنها من غير كاتب أو غير ذى اسم أو غير ذى شأن ولذا نأنف ونستنكف من الرد . وحتى حين ردت عليه جريدة (صوت العرب) وألقمته حجرا ، كان ردها على إفحامه ، شرفا لايستحقه .

ويقول كاتب الافتتاحية : إن المصور نبه إلى خطر شركات توظيف المال منذ ثلاث سنوات ، أى فى عنفوان طغيان إبراهيم الإبراهيم بجرائمه ، فلماذا نبه إلى خطر دون خطر ؟ ولماذا سكت عن إبراهيم الإبراهيم فى البداية والنهاية .. ؟ فحين نقول ، ظهرت عليه أعراض الغيرة على المال العام ، فالعبارة لا تتعارض مع ملابسات « الموضوع الاقتصادى » بطبيعته ذات الأبعاد .

(٧) البنك العربى الإفريقى ونجومه

أعيدوا حسابات الجهاز المصرف المصرى كله :

أما البنك العربى الإفريقى و « نجومه » فقد تساقطوا كأوراق الخريف وبقيت مصر . وهنا تحق السجدة لله فى ابتهالة شكر تقول :

الجبابرة كلهم ضعفاء .

والقوة لك .

كلهم زائلون متزايلون .

والملك لك .

كلهم كالقط يحكى انتفاخا صورة الأسد ، ولكنهم لايخلقون ذبابا ولو اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذباب شيئا لايستنقذوه ، منه وتظل وحدك القادر الخالق المالك ذو الجلال والإكرام .

أخيرا تشهد الشعب المصرى بعد أن تنهد طويلا مما يئوده من عذابات وجراحات أنكاها وأقساها : التحدى .. فان يعرف حكامه اللصوص المجرمين من ذوى الياقات البيضاء ثم يسكتون عنهم ، أو يملون لهم ، أو يتصامون عن الشكوى فيهم ، أو يتباطئون فى ردعهم ، أو يتواطئون معهم .

أن يحدث هذا ، عذاب للشعب المصرى مابعده عذاب ، وشقاء لكتابه الذين خرجوا من صفوفه يحسون بإحساسه وتخفق قلوبهم له ، ومعه .

ولكن الشعب المصرى قد يفقد المال .. قد يفقد حرية الانتخاب .. قد يفقد المشاركة فى صنع القرار وإنها لكبيرة مجتمعة ومفردة ، ولكنه فى أحلك الظروف لايفقد إيمانه بالله ، لأنه شعب عرف التوحيد والضمير وقال بالجزاء والثواب والعقاب والبعث والجنة والنار والميزان .. قال بهذا كله قبل

الأديان .. ثم جاءت الأديان تحمل هذه القيم والمضامين بأجلى صورها .
وليس معنى هذا أن الأديان اقتبست منه ، ولكن معناه أن من شرف هذا التراب أنه وصل بالفطرة السليمة والدفع الحضارى معا إلى قيم ومفاهيم ، جاءت الأديان فعززتها أو على الأقل لم تنكر الصالح منها وما أكثره ، وأغزره ، وما أرقاه . ومن أجل هذا أعطت مصر للأديان البيئة الحضارية ، والمواقف الفدائية فى الحرب والسلم ، معا ، مما تملأ تفاصيله مجلدات ، وساندت مصر الأديان على مسار تاريخها كله كما لم يفعل أحد ، لايستثنى شرق أو غرب .

قد يفقد الشعب المصرى الكثير ، ولكنه لايفقد إيمانه بالله .. ومن هذا الإيمان ، اقتناعه الراسخ ، بأن الله يملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته .. وقد أخذ الله شانئيه ، نكال الآخرة والأولى ، فتساقطوا تباعا كأوراق الخريف .. خرج إبراهيم الإبراهيم مدحورا مقهورا ، ولا عبرة بالاستقالة المضحكة أو التلكسات المتشدقة (إلى بنك مصر الدولى فى ٢٣/١٠/٨٦) لا عبرة بالاستقالة المغلوب على أمره فيها .. الاستقالة التى لامناص ، منها ولا ندحة عنها ، أى مكره أخاك لابطل ، وإن تبجح وادعى ، وتفيهق وماوعى وماكان ليخرج لولا أن أخرجه الله . لقد ظن نفسه خالدا فيها أبدا بما مد رواقه ، واستقطب رفاقه ، رفاق السوء والعصابة .. ولكن المشنوء خسف الله به جانب البر ، وأرسل عليه حاصبا وأخذته الصيحة .

وبعده نزل من عليائه النجم الثاقب .. هوى .. فلم يعد محافظا للبـ المركزى من لم يحفظ ا.لده عهدا ، أ. يرع تا.يخا ، بل ساند البغى ، وأ.

فى البيان الخيبان ، أنه مطمئن إلى البنك العربى الإفريقى !! وقد كتبت فى هذا مالامزيد عليه ، فلا أعيده ولكن تبقى علامات استفهام لاتزال .

أما كان الأجدى أن تتحرك الحكومة منذ الشرارة الأولى ، فلا تدع الإنسان المصرى كاتبا وقارئا يتمزق هذا التمزق كله ـ على امتداد شهرين ـ من الصمت المريب ، والتردد المهين الذى حدث ؟

أما كان يشرفها أن تتصرف منذ البداية ؟ ثم أما كان يجدر بها حتى بعد هذا كله أن يكون تصرفها كبيرا قادرا سيدا ، فتحقق مع المجرم وتدينه ويتم ترحيله بعد القصاص منه ، والاقتصاص من ماله المنهوب كفاء مالنا المسلوب ؟ تقوم بترحيله موصوما بجرائمه ، ملطخا بعاره ، لاسيما وانه خرج مطرودا من السعودية قبل هذا ؟ فلا يلبس مسوح الرهبان ولايزعم الزهد فى المكان والهيلمان ؟

السؤال الثانى :

ما الذى ستفعله الحكومة فى المال المصرى المنهوب والمهرب مما فصلناه تفصيلا بات يعرفه الجميع .. إن سقوط إبراهيم الإبراهيم وبعده النجم .. مؤشر إلى انها قرأت وأفاقت ، ثم شرعت فى الحركة ، والحقيقة أن الذى تحرك الرئيس الجديد للحكومة فكان استكتاب نجم الاستقالة ، براعة استهلال .

السؤال الثالث :

إبراهيم الإبراهيم له أموال مستحدثة بالطبع بعد أن تغول وتجول ، ولج فى عتو واستكبر فى نفسه ولكن الله أكبر .

وإبراهيم الإبراهيم له أموال فى الخارج من التهريب والتهليب فهل فكرت الحكومة فى الحجز عليها ؟

- **إنه يسهم (بشركة ـ البحر الأزرق الكويتية التى يملكها) فى رأس مال شركة « أمفكو » بنسبة ٤ ٪ .**
- **يسهم إبراهيم الإبراهيم (بشركة ـ البحر الأزرق الكويتية) التى يملكها وشقيقه أحمد الإبراهيم فى الشركة المصرية العالمية للاستثمار بنسبة**

٢٠ ٪ (عشرين فى المائة) بالإضافة إلى نسبة ٦٠ ٪ تملكها شركة أمفكو (ستين فى المائة) ويستخدم إبراهيم ، هذه الشركة لشراء الأسهم المصرية المحظور تملكها لغير المصريين .

وإلى الحكومة قائمة بأسماء الشركات التى تسهم فيها شركة أمفكو ومن ورائها إبراهيم الإبراهيم .

- البنك المصرى الخليجى .
- الشركة المصرية العالمية للاستثمار .
- شركة الخليج العربى للاستثمار .
- الاتحاد العربى للصناعات المعدنية .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .
- مصر لصناعة أجهزة التكييف .
- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
- الشركة العربية للتغليف .
- الإسكندرية للطباعة والنشر .
- المصرية للكبريت .
- الشرقية لصناعة المعادن .
- العربية العالمية للتجارة .

أما استثمارات الشركة المصرية العالمية للاستثمار فى مصر التى يسهم فيها مرتين من خلال :

١ ـ شركة البحر الأزرق الكويتية .

٢ ـ شركة أمفكو .

الاستثمارات هى :

- الشركة العربية لصنع مواد التغليف .
- الشركة العربية العالمية للتجارة .
- شركة دار الإسكندرية للطباعة والنشر .
- الشركة المصرية للكبريت .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .

● شركة الشناوى للصناعات الجديدة .
● شركة ف . أى . بى . فيديو كلوب ايجيبت .
● الشركة الشرقية للصناعات المعدنية .
● الشركة العالمية للفنادق والخدمات .

وهكذا يتضح حجم المخطط الرهيب للسيطرة على اقتصاد مصر والتحكم فيه ولوى مساره ، وممن ؟! من وافدين غير مصريين وهو مالم يحدث فى أى بلد عربى .

السؤال الرابع :

هل دولة الكويت الموعودة بالدفاع عنها !!! كان شباب مصر كبش الفداء وهو أغلى وأكرم .. هل تفكر الحكومة فى مساءلة دولة الكويت عن جرائم ممثلها إبراهيم الإبراهيم وفقا للقانون الذى يقول بمسئولية المتبوع عن التابع ؟ وإن كان جواب الكويت حاضرا كالضربة القاضية ، ومن الذى أملى له ؟

ومن الذى صنعه من عدم ؟ وهو منطق ، ولكن الكويت من ناحية أخرى مسئول عن القروض التى أقرضها ممثله إبراهيم الإبراهيم للكويتيين أفرادا وشركات وعائلات ومسئولين .

الكويت مسئول عن القروض بلا ضمان ، والتسهيلات الائتمانية التى تلاعب بها إبراهيم الإبراهيم ، وأغدقها على دول الخليج وحجمها ٨٠ ٪ ثمانون فى المائة من قروض البنك وديونه ، يخص الكويت وحده ٤٠ ٪ أربعون فى المائة من هذه النسبة .

إن هذا المال مال مصر ومال المودعين المصريين الذين تبلغ نسبتهم فى إيداعات البنك ٥٧ ٪ (سبعة وخمسين فى المائة) .

السؤال الخامس :

طابور صنائع إبراهيم الإبراهيم فى البنك العربى الإفريقى .. هذا الطابور الطويل » ماذا « يعصمه » من الحساب ؟ وهل « يعزب » عن بال الحكومة

ومخابراتها ، الأسماء ؟ من « يجبرها » على تركهم يرتعون ؟ لقد انكمشوا فترة بعد اختفائه ، ثم استداروا بعد أن عاشوا مع الذئب ، يبكون مع الراعى .. ثم فى المرحلة الثالثة بدءوا يمارسون حرفتهم الحقيقية فهم الآن يتمسحون من جديد بالكويتى الجديد فما تنتظرون ؟ أتبعوا رأس الحية ، الذنبا .

السؤال السادس :

السيدان عضو مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى حتى سنة ١٩٨٥ والآخر المدير العام المساعد بالبنك الإفريقى ، كيف يكونان بين أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية العالمية للتمويل ؟ ومع وضعهما فى البنك العربى الإفريقى الذى أقرض الشركة ، مخالفين بهذا المادة (٤٧) من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٤ .

ثم المدير العام الرئيسى للبنك العربى الإفريقى ، كيف مرر وبرر الجرائم التي وقعت ؟ وما حجم مسئوليته عنها ؟ وماحجم الخطر الماثل من بقائه مع خلفياته كلها .

والمسئول القانونى بالبنك العربى الإفريقى ، وسكرتير مجلس الإدارة ، مادوره فيما حدث بحكم موقعه ؟ وكذلك المهندس الذى يعمل مديرا مساعدا بالبنك العربى الإفريقى ، وظل يتنقل بين العربى الإفريقى وشركة أمفكو ذهابا وايابا ؟

بعد هذا يحق للشعب المصرى صاحب المال العام أن يطالب بتغيير .

- ممثلى البنك العربى الإفريقى فى شركة أمفكو ، لأنهم اختيار الخاطىء إبراهيم الإبراهيم الذى نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارتها .
  ولأن الشركة على شفا الإفلاس مما يعكس دوره فيها
- تغيير الرئيس بالطبع أى فصل إبراهيم الإبراهيم من رئاسة مجلس إدارة شركة أمفكو .

إن معنى إشراف شركة أمفكو على الإفلاس ، ضياع ستة ملايين ،

نصيب البنك الإفريقى العربى فى رأس المال ، بالإضافة إلى ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليونا) قرض البنك الإفريقى لشركة أمفكو أى ضياع واحد وأربعين مليونا على مصر .

تغيير مجلس إدارة شركة الشمس للفنادق التى تملك فندق السلام . هذه الشركة تسهم فيها شركة أمفكو ، ولما أيقن إبراهيم الإبراهيم أن هذه الشركة أيضا على شفا الإفلاس باع أسهم شركة أمفكو فيها لشركة استحدثها خارج مصر باسم (الشركة البحرانية العالمية للاستثمار) وهذه الشركة البحرانية تملك (أمفكو) فيها ٩٩ ٪ ويملك هو ١ ٪ .

إذن شركة أمفكو لاتزال تملك حصتها فى شركة ـ الشمس للفنادق من خلال الشركة البحرانية المستحدثة أو المفتعلة .

وشركة الشمس هذه كانت بفندقها مسرح أبراهيم الإبراهيم لتعيين بعض المحامين فى مجلس إدارتها ، وهو ما لا يجوز بالمقياس الأدبى على الأقل ، خاصة بالنسبة لوضعهم فى نقابتهم ولكن .

السؤال السابع

هل سيظل أولاد رؤساء التحرير فى الصحافة القومية مجمعين ومجموعين فى البنك العربى الإفريقى ، مما يشكل حصانة خاصة لهذا البنك ، فيتكرر ماحدث من صمت وتضليل وحوارات وصفحات مدفوعات ؟

مرة أخرى أقول :

أن يعمل ابن صحفى فى بنك ، ليس عيبا ، ولكن أن يتجمع أولاد رؤساء التحرير فى بنك بعينه ، هذه هى القضية .

السؤال الثامن :

هل راجعت الحكومة ، مراجعة شاملة ، الشركات المنبثقة عن البنك الإفريقى وأسماء أعضاء مجالس إدارتها من منتفعين مما يحمل النذر من جديد ؟

السؤال التاسع

هل استكملت الحكومة عدد ممثلى مصر فى مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى ؟

هل تتدارك الحكومة الهوان ؟ وتتصرف مع البنك العربى الإفريقى فى ضوء نصابها فى رأس المال وهو ٤٢,٨ ٪ كالكويت سواء بسواء ، غير أن الكويت له فى مجلس الإدارة أربعة ، ومصر حاليا لا تتساوى فى العدد ، ولا تتمسك بحقها الطبيعى فى الرئاسة ؟ وما ينجم عن هذا فى تكييف صنع القرار ؟

وهذا القرار لن يكون فى صالح مصر إلا اذا كان صوتها مؤثرا ، أي إلا إذا اكتمل عدد ممثليها بما يقابل نسبتها فى رأس المال ؟

على أن الشعب المصرى بعد التجربة المريرة يطالب : بممثلين جدد كلية لهم من الشخصية مايحفظ حقها .

إن الذى ضعف أمام إبراهيم الإبراهيم لن يتغير ، أى سوف يضعف أمام غيره .

وهنا نسأل الحكومة :

ماوضع السيد البديل لإبراهيم الإبراهيم ؟

هل هو رئيس أيضا ؟

وهل الرئاسة كويتية إلى الأبد ؟

وهل الرئاسة مطلقة ؟

وما وضع مصر صاحبة المكان والأرض والبنك أيضا باعتباره شركة مساهمة مصرية ؟

وما إعمال قانون البنك فيما يتعلق بانتخاب الرئيس لاقرضه ؟

والآن الكلمة موجهة بالدرجة الأولى إلى الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى الذى يعلم الكثير عن البنك العربى الإفريقى والمتواطئين مع رئيسه الذى أزيح .

إن البلد ينتظر حركة شاملة ، تعيد حسابات الجهاز المصرفى المصرى .

وإلى الدكتور صلاح حامد رجاء مصرى ، أن يفتح ملف البنك الوطنى للتنمية ، حتى يعفينى من طرح مافيه ، وما يتعلق به ، وما ينجم عنه ، من قروض بلا ضمان ، وقروض للمحاسيب ، ومآسٍ أخرى .. وكوارث أخرى .

نماذج فقط من علامات استفهام ترتسم فى أفق الاقتصاد المصرى ، إذا كانت الحكومة جادة فى إقالة هذا الاقتصاد من عثرته ، أو حفرته التى أخشى أن تكون (بلا قرار) .

الحكومة الجديدة رددت القول بـ « الإنتاج » وهذا حسن ولكن الإنتاج يجب أن يسبقه ، أو على الاقل يتواكب معه :

محاسبة اللصوص :

ليطمئن الناس إلى جدوى الإنتاج المطلوب والمنشود .

● **تسييد القانون :**

أى سيادة القانون ، فيطبق القانون على رؤساء البنوك كما يطبق على موظفى البنوك مع الفارق بين الأخطاء والخطايا .

حصر المشروعات :

المشروعات التى بدىء فيها ولم تتم ، مما يخرب الوجدان المصرى والوصول به إلى عدم الإيمان بعمل أو نتيجة أو بشىء على الاطلاق ، لابد من مسح شامل ، ثم تحليل شامل بتفكير علمى موضوعى ، يبدأ بالتحديد فى تجريد وتحييد ، ثم اتخاذ قرار على أساس من المعلومات الدقيقة وعلى المدى الطويل ، لا المسكنات .. وعلى أساس ثابت لا متغير بتغير الأشخاص أو النظم جزء من الحل حساب كافة التوقعات حتى لايكون مكانا للتعلات أو المعاذير الفجائية .

جزء من الحل احتياط البدائل حتى لايتعثر التنفيذ فى منتصف الطريق ويعلق إلى أن تشكل لجان تنعقد وتنفض بلا نتيجة .. هذا إذا شكلت ..

ولكن وجود البديل يتفادى الارتباك ويؤمن المسار .

جزء من الحل الالتزام بوقت محدد للانجاز ، تتحدد معه المسئولية بما يتبعها من حساب ، وهنا تحاسب الدولة العثمانية طراز القرن العشرين التى تدعى مديونية الدولة لها ، وتسيت أن مشروعاتها اقتنصتها من الدولة بالممارسة لا المناقصة ، والأرقام الفلكية التى تفرضها بنفسها لنفسها بلا حسيب أو رقيب أو تعقيب .. ثم التعويم فى المواعيد حتى تتضاعف الأرقام الفلكية بعدد السنين ، وفى هذه الأثناء يدور المال دورات لصالحها الشخصى . وكأن التأخير فضل تكافأ له . لا استغلال تحاسب عليه .

جزء من الحل نظام للإشراف والمتابعة والتسجيل والتقييم والتقويم حتى يمكن التصحيح فى الوقت المناسب له ، أمانا ، من التراكمات .

هذا جزء من كل تفرد له الصفحات ..

المهم أن تكون كارثة رئيس البنك العربى الافريقى نقطة تحول فى عملية مسح شامل وإعادة حسابات الجهاز المصرف المصرى كله وخاصة البنك الوطنى للتنمية ، وقد دقت ساعة الصفر بالتغيير الجديد فى الحكومة وفى البنك المركزى المصرى .

ما بعد المقال السابع

أصبح تليفونى يشاركنى طعامى ، ويقظتى ومنامى ، وليلى ونهارى ، والمتحدث غالبا شخص لا أعرفه ، ومع هذا يطلب لقائى ! لماذا ؟ فى موضوع مهم سيوضحه ، وعندما أصر على معرفة نوعية الموضوع ، بداءة ، يشرع فى حديث طويل مضمونه ظلم أحاق به .. وعندما أعتذر بأنى ، فردا ، لايسعنى أن أحمل على كاهلى جميع المظالم الفردية . وأنى لاأتكلم إلا فى قضية قومية ، وبعد أن تتوفر لدى حقائقها ووثائقها ، وأقتنع بأهميتها بل بخطورتها .. فإذا بالمتحدث يؤكد أن موضوعه الذى لا يعدو أن يكون فرديا بحتا ، موضوع قومى ثم يردف جميع المتحدثين بلا استثناء (أهم من هضبة الأهرام !!) فأبتسم وسط إرهاقى الذى يبلغ أحيانا حدا يبدو معه كل شىء مهما صغر ، جهدا جديدا بما فى هذا الكلام والطعام وأيضا الابتسام .

وتتعدد المحادثات والقصص ومحاولات الإقناع .. بلا اقتناع من الطرفين ..

تحدث إلىّ مرة شخص قال : إنه موظف بشركة الأزياء

الحديثة !! وكدت أغضب ، ولكنى تداركت بسرعة وتلطفت فى الاعتذار ، ثم خلوت لنفسى ولاحظ ابنى معاناتى فقال :

أمى .. الناس مطحونون وقد وجدوا صوتا يحبهم ، ويصدق الله والحقيقة ، وأحسوا أن الله معك فى كل قضية تفجرينها ، فيحالفك النجاح وتصلين به إلى خير النتائج حتى ما كان يظن مستحيلا ..

هنا يتلاشى التمييز .. كل مكروب يحسب موضوعه ، محور الكون .. اعذريهم ياأمى ..

وعذرت وقدرت .. لهم الله أولئك الذين يصارعون الأيام .. وكم منهم سقطوا صرعى .

مابعد المقال السابع سيل من الإعلانات البنكية ، حتى كانت إعلانات البنوك تعطى أربع صفحات متتالية يوميا فى جريدة كالأهرام لونا من الدفاع المسبق .

مابعد المقال السابع أسئلة كثيرة متخوفة ، وأسئلة متلهفة ، وأسئلة متوجسة ، واسئلة مستطلعة : أى موضوع تضمره الحملة القادمة ، وكأنى سعيدة بالحملات .. إنى غير مختارة ، تفرضها علىّ فرضا محنة ، أو بلاء ، أو خطر يحدق بمصر ، ولا من ناطق يذود عنها فاضطر إلى خوض معركة ، هى معركة الملايين ، ولكنها قدرى ، فالغى من حياتى ، راضية ، كل ما عداها وتغدو المعركة أو القضية .. حياتى .. بكل ماتعنيه الحياة .

بقيت كلمة خطيرة .

كان بمصر أربعة بنوك هى :

بنك مصر ـ البنك الأهلى ـ بنك القاهرة ـ بنك الإسكندرية ، ثم فتح الباب للبنوك الاستثمارية وغير الاستثمارية .. والآن بمصر ٩٧ بنكا (سبعة وتسعون) بنكا !! يتبعها ١٠٣٩ فرعا (ألف وتسعة وثلاثون فرعا) !!

وهذا هو سبب المصائب التى يكابدها الاقتصاد المصرى ، فهذه البنوك :

- تشتغل بودائع مصرية توظفها فى الخارج لا الداخل .
- تشتغل بخبرة مصرية .
- تستخدم أجانب بلا خبرة ومرتبات فلكية .
- هذه البنوك المستحدثة لم تسهم فى زراعة أو صناعة ، قصاراها الأعمال التجارية القصيرة الأمد لأنها سريعة العائد .

وقد جسد البنك الإفريقى العربى هذه المثالب جميعها ، مضافا إليها جرائم رئيسه إبراهيم الإبراهيم .

فهل وعت الحكومة المصرية ، الدرس ؟

إلى الآن ليس عندنا جواب شاف .

الملحق الأول

هذه هي القضية .

توضيح المصرف العربي الدولي

تلقت الشعب توضيحا من المصرف العربي الدولي حول ماجاء في مقال الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد (عدد ٢/٩/٨٦) بشأن القرض الذي منح للسيد إبراهيم الأبراهيم من المصرف ، وقال البنك : انه نفس التوضيح الذي سبق أن أرسله د . مصطفى خليل إلى جريدة الأهالي حين أشارت في يناير ١٩٨٥ إلى هذه الواقعة وجاء في التوضيح .

(١) أن السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي قد أودع لدى المصرف العربي الدولي في فبراير ١٩٧٩ ستة ملايين دولار أمريكي لمدة عام .

(٢) تقدم سيادته بطلب لإقراضه مبلغ عشرة ملايين فرنك سويسري بالفائدة السائدة في ذلك الوقت ، وفقا للأسعار الدولية ، مضافا إليها هامش ربح للمصرف ، وذلك بضمان وديعته المبينة عاليه (٦ مليون دولار) وليس بضمان شخصي .

(٣) ولما كانت قيمة الوديعة الضامنة تفوق في قيمتها مبلغ القرض ، فقد قام المصرف بتدبير المبلغ بالعملة السويسرية من السوق على حساب العميل ، وأقرضه للسيد إبراهيم الإبراهيم بضمانة الوديعة ، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط والأوضاع المصرفية المعتادة .

(٤) في نهاية العام ، وفي تاريخ استحقاق القرض ، قام السيد إبراهيم الإبراهيم بسداد قيمة القرض (١٠ مليون فرنك سويسري) والفوائد وهامش الربح وكافة العمولات المستحقة للمصرف ثم استرد الوديعة عند استحقاقها .

وبذلك يتبين أن المصرف قد أجرى عملية مصرفية سليمة مائة ٪ المائة ، وتستند إلى ضمان يفوق قيمة القرض ، فلم تكن هناك أي

مجاملة للمقترض ، بل ولم يكن السيد يحيى عمر من بين أعضاء مجلس إدارة المصرف المنتدبين ، ولا كانت له سلطة تنفيذية تخوله التأثير فى منح القروض .

تعليق على التعليق :

عندما يلتقى تقرير الرقابة ورد المصرف العربى الدولى أو غيره فى ساحة ، فإنى أصدق تقرير الرقابة ، لأنها جهة محايدة لا مصلحة لها . ومن هنا أقول : إنى استندت فى هذه الواقعة إلى تقرير الرقابة وهو مؤرخ فى ١٢/١/١٩٨٠ أى أن تحقيقاته جرت سنة ١٩٧٩ ، وتقرير الرقابة فى ص ١٠ يقول :

قام رئيس مجلس الإدارة بمنح العميل يحيى عمر العضو المنتدب للمصرف العربى الدولى قرضا قيمته ٢ مليون دولار بلا ضمان . بالرغم من رفض أجهزة البنك ولجانه الموافقة على هذا القرض .

- لم يتحرج رئيس مجلس الادارة أن يثبت أن العميل شريك له فى بنك « ارتوك » بتكساس ، والذى يرد ذكره فيما بعد ، فيما يتعلق بانحرافات رئيس المجلس .
- أتضح فيما بعد ، أن موافقة رئيس المجلس على منح العميل هذا القرض ترجع لسبب آخر ، وهو مجامتله للعميل الذى وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى ، على منح رئيس المجلس قرضا قيمته ٦ مليون (ستة ملايين) دولار من المصرف العربى الدولى ، وذلك لاستخدامه بمعرفة رئيس المجلس ولصالحه الشخصى فى المضاربة بالعملات الأجنبية فى أسواق المال .

ويعود تقرير الرقابة الإدارية فى ص ١٣ منه يقول :

تبين أن كبار المساهمين ببنك أرتوك وأعضاء مجلس إدارته هم :

- السيد سليمان الحداد (كويتى) رئيس مجلس إدارة .
- السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى .
- السيد يحيى عمر (الليبى الاصل) العضو المنتدب للمصرف العربى الدولى .

● .... الخ

إذن تكررت صفة السيد يحيى عمر عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى فى موضعين ، وفى صفحتين من تقرير الرقابة الإدارية ص ١٠ وص ١٣ .

كما ثبت أنه اقترض مليونين بلا ضمان من البنك الإفريقى العربى ، وأنه شريك إبراهيم فى بنك أرتوك .

فالمصالح متبادلة .

أنا لا أكتب من فراغ . ولكن بتوثيق وتحقيق من يحمل المسئولية .

وهنا أتساءل :

ينكر المصرف العربى الدولى ، أن السيد يحيى عمر كان عضوا منتدبا له .. هل ينكر أيضا أن السيد عبداللطيف الكيب (ليبى) وان السيد عبدالهادى الجطيلى (ليبى) كانا العضوين المنتدبين .

ويسهل جدا على السيد يحيى عمر نائب رئيس مجلس الادارة كما يقر تعليق المصرف العربى الدولى ، أن يطلب منهما الموافقة على قرض إبراهيم الإبراهيم ، وهو زميله فى بنك أرتوك .

هل ينكر المصرف العربى الدولى أن السيد يحيى عمر باعتباره ، نائب رئيس مجلس الإدارة وكبير الاعضاء الليبيين أو أقدمهم . ويتمتع بصلاته القوية مع الحكومة الليبية . يستطيع التأثير ، ثم هو كنائب رئيس مجلس الإدارة يراقب التنفيذ ، وله سلطة على الاجهزة المنفذة .. وهو بهذا كله لا يشكل النفوذ فحسب ، ولكن النفوذ والتنفيذ معا .

إن رد المصرف العربى الدولى يشبه دفوع المحامى الذى يعجزه الموضوع الرئيسى ، فيلتمس المخرج منه فى الشكليات .

ردوا على الموضوع الأصلى .

ويفيد التعليق سرعة رد السيد رئيس مجلس الوزراء ، الأسبق الدكتور مصطفى خليل ورئيس مجلس الإدارة الحالى على جريدة الأهالى فأين كانت هذه السرعة فى حسم الأمر بعد تقرير الرقابة الأدارية الذى أرسل إليه فى حينه ؟

والآن أتساءل عما ورد فى تعليق المصرف العربى الدولى :

- هل الوديعة وقدرها ستة ملايين دولار باسم إبراهيم الابراهيم شخصيا أم باسم شركات يسهم فيها آخرون ؟
- هل الوديع مطلقة أم مقيدة بشروط ؟
- هل الغرض من قرض الفرنكات المضاربة ، أم لصالح عمل إنتاجى فى مصر ؟ هل سأله المصرف العربى الدولى وهذا من حق البنوك فى حالة القروض ؟
- ما هو سعر الفائدة فى هذا القرض ؟ هل هو سعر لندن مضافا إليه فائدة هامشية ٢,٥ ٪ للبنك ؟

لقد ثبت كما ذكرت من تقرير الرقابة ، أن السيد عمر يحيى اقترض من البنك العربى الإفريقى وثبت من رد المصرف الدولى نفسه أن إبراهيم الإبراهيم اقترض من المصرف العربى الدولى ، فما هو السر فى تبادل القروض ، وإن كنا نعرف الجواب جيدا .

بقى سؤال هام

لقد أعطانا هذا الرد قرار الاتهام للسيد إبراهيم الابراهيم الذى لم يكن قد مضى على حضوره إلى مصر عام ونصف إذ عين فى البنك فى يوليو ١٩٧٧ والوديعة فى فبراير ١٩٧٩ .

كيف تجمع له ستة ملايين من الدولارات فى أقل من سنتين ليضعها وديعة ؟ وإذا كان قد جاء بها عند حضوره فلماذا تأخر فى الإيداع ؟

إنى أطالب البنك أن ينشر وثائق هذه الوديعة على الرأى العام الذى تمزقه هذه القضية وتثير استياءه .

كما أطالب الدكتور مصطفى خليل أن يفسر موقفه من تقرير الرقابة الإدارية الأول الذى بدأ من عنده ، أى أنه كان أول من أرسل إليه التقرير حين كان رئيسا للوزارة ، ادخلوا فى الموضوع كفى تعويما وتعتيما .

المراجع والمصادر
حسب ورودها فى الكتاب

- التقرير التحليلى لمجموعة البنك العربى الدولى .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٠ .
- مجلة البنوك العدد ٢٢٥ صادر فى فبراير سنة ١٩٨٦ .
- قانون تأسيس البنك .
- مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد ٤٤ السنة الحادية عشرة اكتوبر سنة ٨٥ .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠ .
- خطابات مسئولين بالنبك العربى الإفريقى .
- ميزانية البنك سنة ١٩٨٥ .
- التقرير السنوى للبنك سنة ١٩٨٥ .

- Middle East Money
- Meeds

- تقرير تفتيش البنك المركزى فى ١٩٨٤/٣/٣ .
- جداول .
- خطاب نائب مدير عام الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .
- كتاب (حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى) .
- قانون العقوبات .
- مجلة عالم البنوك ـ يوينو ١٩٨٦ .
- مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية) .
- مجلة المصارف والبنوك عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
- مجلة المال للشرق الأوسط المجلد الثانى عدد (٥) ١٩٨٦ .
- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .
- مجلة القضاة العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ .

- عبدالله النديم فى مجلة الأستاذ جـ ٢٨ السنة الاولى العدد ١٨٩٢/٢/٢٨ .
- كتاب (الإجرام السياسى) تأليف Louis Proal ترجمة الأستاذ حسن الجداوى .
- قانون الشركات .

فهرس

وثائق

من يحكم هذا البلد العظيم

القانون أم ابراهيم الابراهيم ؟!

وهل يكون البلد الذي باركته السماء ، وورد اسمه كتاب الله ، ودعا له الأنبياء الا عظيما مهما تحملته المصاعب ، وتوجته العاليا ، وامتصته زبانية الاتجار والالوان غير المشروعة من الاستغلال ؟ .

لماذا تتحسس الاقلام وتتحسب طريقها وهي تشير الى ابراهيم الابراهيم تلميحا لا تصريحا ؟ لماذا ؟ اعلموا بصراحة !

[مصر وبعدها الطوفان] .

لو أن هذا الابراهيم مصري .. لكانت مصر اكبر منه لما بالنا وهو ليس مصريا . مع احترامي الكامل لبلده .. ويتحكم في المال والرجال والصحف ...

استحالة أن يحدث هذا في أي بلد شرقي أو غربي ولكنه حدث في مصر ...

نبدأ القصة من البداية

● انشيء البنك العربي الافريقي بقرار جمهوري بمقتضى القانون ... لسنة ١٩٦٤ .. وسنة .

● في سنة ١٩٧٧ استخدمت دولة الكويت بحقها في بنك ابراهيم الابراهيم ...

حدث أن عمت الشكوى منه ووصلت اصداؤها الرقابة الادارية .

● في سنة ١٩٨٠ كتبت الرقابة الادارية تقريرا من ٢٨ صفحة مزودا بـ ٣٦ مستندا .



● د. نعمات أحمد فؤاد — كاتبة شجاعة كشفت عن الفساد والانحراف

● د. علي الجريتلي — كتب تقريرا أمينا أكد كل ما ذكرته الرقابة الادارية عن انحرافات البنك

● ابراهيم الابراهيم — تجاهل تقرير الرقابة الادارية واستمر الانحراف

● د. علي لطفي — مطالب ببيان صريح وعاجل حول الوقائع المنشورة في هذا المقال

بقلم الدكتورة نعمات أحمد فؤاد

ومصر تسهم بنصف رأس المال ..

لقد كان لمصر أربعة أعضاء مؤثرون في التصويت على القرارات المصيرية فاستبدل باثنين منهم عضوا أحدهما اردني ...

● استفزازه للمستشارين الاقتصاديين المصريين ... حتى يدفعهم الى الاستقالة وهذا الذي وقع .

● قانون تأسيس البنك ... فماذا حدث ؟

● هرب من أموال البنك ١٣٠ مليونا الى الخارج ... وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف رأس مال البنك ...

● هرب رصيدا ضخما من أموال البنك باسم بنك آخر افتتحه في البحرين ...

(ص ١٨ من تقرير الرقابة)

* * *

متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع ابراهيم الابراهيم ؟!

متى يبدأ التحقيق مع زعيم زمن الضياع ؟ ابراهيم الابراهيم الذي يبيع للحكومة الوهم ، ويشتري مالا يباع .

متى يبدأ التحقيق مع هذا الاخطبوط المال العام يتسرب .. ملايين الدولارات تخرج ، وبين قومنا من لا يجد القوت .

إما أن يحاكم مدنيا وجنائيا ، ويطهر البنك من ادارته ، أو أن تعلنوا عجزكم لنطلب من حكومة الكويت أن تقضي على الطاغوت .. كما فعلت في سوق المناخ وكما تفعل الدول جميعا مع الفاسدين ومرتكبي الجرائم من أي نوع وحجم .

* * * *

عندما تعاقد صديق كريسكي وصديق بيجن مع الاصدقاء ، صح ... في مصر ...



كمال حسن علي استخدم مواقعه السياسية المختلفة في حماية ابراهيم الابراهيم من الجهات الرقابية التي كشفت انحرافاته ...

هذا هو ابراهيم الابراهيم ...

من هو ابراهيم الابراهيم ؟

١ — نريد من الحكومة أن تحدد موقفها فورا من ابراهيم ...

٢ — أين الصحف القومية ؟

٣ — أين صحيفة الوفد ؟

الخبيث والذين لا يعلمون !!

لا يستوي الخبيث والطيب

لا يستوي السادات والرئيس مبارك ..

فلو أن ما تمر به مصر من أحداث الآن كان في وجود الأول لسزاد العنت والبلاء ولخرجت الصحافة والإذاعة والتليفزيون على الناس تصور ما يحدث وكأنه الانتصارات تلو الانتصارات . ولكانت صور بيريز وأصحابه تملأ الصفحات والشاشات والآذان والأسماع . ولربما كانت صور حاملات الطائرات الامريكية قد وزعت في الشوارع والمحال العمومية بالالوان الطبيعية . ولكن دعاة السلطة قد أغدقوا على الأصدقاء من بيريز الى ريجان الصفات والنعوت التي تجعل الناس يتشككون في عقولهم وفيما تعلموه من أسماء ..

وهل ننسى صديقي نيكسون وصديقي كيسنجر وصديقي كارتر وصديقي بيجن الى آخر قائمة الأصدقاء الطويلة ...

بقلم الدكتور

محجوب عمر

حملتنا مستمرة حول جرائم البنك العربي الافــريقي ٣

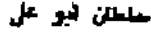
حتى عزل ابراهيم الابراهيم لا يكفي الشعب المصري . لابد من محاكمته واسترداد المال المنهوب . كتبت مايربو على ثلاثين كتابا مطبوعا واكثر اقول مئات البحوث والمقالات ولكن في حياتي لم أمر بهذه الحيرة التي أمر بها اليوم في اختيار عنوان لمقال هذا .. إني أحار في اختيار عنوان له بين كثير مر بخاطري في وقت كتابته

ابراهيم الابراهيم يصدر بيانا عن ابراهيم الابراهيم .. وليس بالضرورة أن يكون أمسك قلما ولكن صنائعه الجاهزين قاموا بكل العمل . إن المنتفعين يعرفون جيدا أن انحسار موجته تعني اختلاعهم وبالطبع زوال مكاسبهم الشخصية وهؤلاء عادة لا علاقة لهم بالوطنية أو القيم دينية واجتماعية أو أى شيء .

بالسخرية القدر حكومة الكويت لم تصدر بيانا لحساب ابراهيم الابراهيم . وحكومة مصر أصدرت البيان الذى أضحك الناس وأبكاهم وشر المصائب مايضحك .



على لطفى

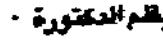


سلطان ابو على



على نجم

نحمل الحكومة مسئولية مئات الملايين المصرية المهدرة



بقلم الدكتورة :

كمال حسن على يتحـدث الى الشعب :

لم ادافع عن ابراهيم الابراهيم

عنـــــدى اذن من الرئيـــس مبـــارك بالعمـل فى اى مكـــان

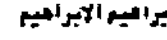


كمال حسن على

أجرى الحديث .

محمد عبد القدوس

سيذهب ابراهيم الابراهيم وتبقـــــى مصــــر



بقلم الدكتورة :

نعمات أحمد فؤاد

(كلما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فى الارض)

ومن الزبد ابراهيم الابراهيم ومن الزبد ، الاحاديث المسلوعة ، والريبورتاجات المصنوعة . كل هذا بمشيئة الله يذهب جفاء . ومعه الداء العياء كما ذهب من قبل ... وأبو لهب تبت يداه ...

وتبقى مصر بعد المأساة لان هذا قدرها .. قد يعلو وجهها الجميل ، غبرة ترهقها قترة ولكن سرعان ماتزول الشر منها ويذهب أعداؤها وتظل هى الباقية ..

انه قدرها .. تشقى مصر ولكن تشقى .... قد تمرض ولكن لاتموت

مجرد كلمة فى البداية لننتقل بعدها إلى الارقام لعل جوقة المنتفعين أو كورس ... ابراهيم الابراهيم يستبدلون اللف والدوران بالرد على الارقام بالارقام . الجدول الاول

بعض المؤشرات المالية عن نتائج اعمال البنك العربي الافريقي

البند	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
ح (خسائر) القابل للتوزيع	٢٢,٤	١٠,٦	(٦٧,٩) خسائر
	٢٠,٤	١٩,٣	١,٧



ابراهيم الابراهيم

القضيــــة خطيــــرة .. ٥
ولكـــــن الأخطـــر هـــو السكــوت عليهـا

بقلم الدكتورة : نعمات أحمد فؤاد

كلمة البداية

أعرفتم لماذا لنتشر تجريف الارض عندنا ؛ يعزو قوم السبب الى استخدام العلمي في التطفيش ، أي أن السادة الكبار بعد كل الذي قيل وسطر ونشر يعملون أننا من طين وأننا من عجين .. عجين الطين أيضا ..

على أن هناك صما يسمعون الهواتف النفسية في داخلهم إذا صمتنا داخلهم ....

كما أن هناك مكفوفين يرون الهالة وأعماقا بنور البصيرة وهي أشد نفاذا من البصر .. فهناك مفتوحو الابصار ولكن لايرون وقد عبر القرآن الكريم عن هذا أبلغ تعبير في قوله :

(لهم قلوب لايفقهون بها ولهم أعين لايبصرون بها) ١٧٩ في الأعراف ويقول جلت آياته [ولهم آذان لايسمعون بها أولئك كالانعام بل هم أضل] .

ويقول [والذين لايؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى] .

ويقول [فإنها لاتعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في

إذا لم يحـــاكم إبراهيم الإبراهيم

خسرت الدولة ، الارادة ... والسيادة .. والمـــال .. والرجال

بقلم الدكتورة نعمات احمد فؤاد

خسرت الارادة لانها لم تحقق مع المجرم ولم تسترد ما الهفته لتنازلت عن حقها بلا تدبير .

وخسرت السيادة لانها عجزت عن تطبيق قانونها على ارضها بلا تفسير .

وخسرت المال لان تلفها سلب ونهب مئات الملايين حين نقبل هي الملاليم تفضلا من دول أخرى وهو لم يحدث في تاريخنا كله ولكنه عصر الهوان .

وخسرت الرجال حين تواطأ معه مسئولون وعسكريون ومدنيون ومصرفيون والتصفيون وحكوميون وحزبيون للعب بكل شيء لان كل شيء مصاع ثم ضاع ...

لغز للحل

البنك العربي الافريقي ونجومه

أعيدوا حسابات الجهاز المصرفى المصرى كله

أما البنك العربى الافريقى ونجومه فقد تساقطوا كأوراق الخريف وبقيت مصر . وهنا تحق السجدة لله فى ابتهالة شكر تقول : الجبابرة كلهم ضعفاء والقوة لك . كلهم زائلون متزايلون والملك لك . كلهم كالقط يحكى انتفاخا صورة الأسد ولكنهم لايخلقون ذبابا ولو اجتمعوا له







بقلم الدكتورة.
نعمات احمد فؤاد

ظن إبراهيم الإبراهيم أن الأمر مجرد كتابة تبدأ لتنتهى كما ألف ولكن سرعان ما أحيط به على هذا النحو .









التقطت جريدة الأمة طرف الخيط ونشرت تفاصيل البطانة

جرائين وجرنالجية

رئيس البنك يفتح قلبه وفكره « وجيبه » .. لردع الكتاب « المنحرفين » !

انفضح اخيرا أن الاستاذ الكبير عبد اللطيف يعمل في مجلة « المصور » دون أن ندري أو يدري احد من القراء .. مع أنه كما وصف نفسه في حديث اجراه مع رئيس البنك العربي الافريقي على مساحة ٨ صفحات (يحمل « أمانة الكلمة » ويعمل بها منذ أكثر من ربع قرن) ! .

وقد اضطر الاستاذ الكبير ان يستخدم قلمه للمرة الاولى في حياته عندما لاحظ بفراسته المعروفة ان اثنين على الاقل من كتاب الصحف القومية والمعارضة وهما الاستاذ جلال الدين الحمامصي والدكتورة نعمات احمد فؤاد « يستغلان » الديموقراطية وحرية الصحافة في الهجوم على « الشرفاء » مثل الشريف ابراهيم الابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك العربي الافريقي ! .

ويتحسر الاستاذ فوزي عبد اللطيف لان « بعض حملة الاقلام — كما يقول — يدينون بالولاء لبعض الافكار والاراء والتيارات المناهضة للحزب الوطني الديموقراطي ويخرجون في حملات منظمة يقف وراءها بعض الحاقدين والمغرضين » .

انحراف الكتاب

ولذلك اضطر الاستاذ عبد اللطيف ان يكتب ليضع الامور في نصابها ! .

وهو لم يكن يتصور أن تصل الامور ببعض حملة الاقلام الى أن يدينوا بالولاء لبعض الافكار والاراء .. هل وصلت الامور الى هذه الدرجة ؟ هذه هي نتيجة حرية الصحافة ! .

وبدلا من أن يكون الكاتب على دين رئيسه ووزيره ومدير بنكه بجواره تيار « الانحراف » « فيدين بالولاء لبعض الافكار والاراء » ؟

ومن هنا يعترف الكاتب الكبير الاستاذ عبد اللطيف بأن « الذى اثارني حقيقة خلال الاسبوع الماضي تلك الحملة الضارية التي تتعرض لها احدى المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعمل من أجل دعم الاقتصاد المصري ونموه وتقدمه ... » .

وهذا صحيح تماما .. والمؤسسة كبيرة فعلا

وهل هناك مؤسسة صغيرة تخسر ٢٥٠ مليون دولار رغم أن رأسمالها كله ٢٠٠ مليون دولار فقط ؟ ؟

الحقيقة .. والمحققة »

ولذلك يقول الاستاذ مرة أخرى أن « الذى أثارني واثار « حفيظتي » على هذه الحملة حقيقة هو ما استهدفه كتابها سواء في الصحف القومية أو صحف المعارضة من اثارة كلمات رنانة والتشكيك في تصرفات الاشخاص الذين استهدفتهم هذه الحملات بالدرجة التي جعلتني اقف « مبهورا » من أحوال بعض كتابنا التي وصلوا اليها .. وايضا ما اثارني في هذه الحملة واثار حيرتي حقيقة هو ما اشيع حول تصرفات السيد ابراهيم الابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك .. » .

ولعل القارىء يلاحظ في الفقرة الاخيرة بعض الاخطاء غير المقصودة في اللغة أما لاسباب مطبعية أو بسبب عدم تعود الاستاذ عبد اللطيف على الكتابة باللغة العربية . ولعله يقصد أن ما حدث اثار « محققته » وليس « حفيظته » وانه وقف « غاضبا » من الحملة وليس « مبهورا » بها !

متابعة دائمة

لكن هذه امور شكلية لان الاهم من ذلك هو أن « أمانة الكلمة » دفعته كما قال الى أن يسعى الى لقاء الرجل شخصيا .

وتأكيدا لنزاهته يقول : « اود أن اقر هنا أن السيد ابراهيم الابراهيم لم تربطني به من قبل سواء من قريب أو بعيد سابقة تعامل أو معرفة شخصية أو مهنية » .

لكن ذلك لم يمنعه كما يقول « كواحد من العاملين بالصحافة المصرية من أنه كان « دائم المتابعة لنشاطاته المتعددة في كافة مجالات الحياة المصرية والعربية .. » .

ومن حسن حظ الشريف ابراهيم الابراهيم أن الصفحات الثمانية التي نشرها الاستاذ عبد اللطيف لم تتسع الا للحديث عن مجال واحد لنشاطات الابراهيم وهو مجال البنك العربي ونرجو الا يبخل علينا الكاتب الكبير ببقية نشاطات السيد الابراهيم في المجالات الاخرى بوصفه « دائم المتابعة » لها كما قال ! .

لله والحقيقة

وقد كشف الحوار بين الكاتب ورئيس البنك عن حقائق خطيرة قالها « لله وحده وللحقيقة الناصعة » وهي أن « الكتاب المصريين الذين خرجوا على خط حملاتهم المغرضة على البنك وادارته كانت لهم العديد من المطالب والاغراض التي لم ولن يستجيب لها البنك مهما كانت الظروف والنتائج » .

وهذا ماتبين منه الاستاذ عبد اللطيف بسبب دأبه على متابعة نشاط السيد الابراهيم في مجال الاقتصاد والاعمال المصرفية .

ومثل هذا الاخلاص في العمل « الاعلامي » الذي يسمى احيانا « بالاعلاني » يقتضي من « المحرر » أن يتبع مصدره كظله منذ أن يغادر بيته الى أن يعود اليه مرة أخرى .

ثمانون صفحة

وقد ثبت من المتابعة أن الكاتبين جلال الحمامصي ونعمات احمد فؤاد يحقدان على الرجل الشريف الذي يساهم في تنمية البلاد وبناء الصرح الاقتصادي المتين . ويقال ان المنافسات بين البنوك التي يملكها الكاتبان وبنك السيد الابراهيم هي احد الاسباب الخفية لهذه الحملة الظالمة على « الرجل الشريف » .

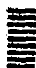
ولم تردد الكاتب الامين عبد اللطيف في ذكر اسماء هذه البنوك الخفية احتراما للتقاليد الزملاء « الصحفية » وحرصا على سمعة الصحفيين المصريين ! ! .

واكتفى هذه المرة ببعض التلميحات على لسان الابراهيم لكنه لن يصبر اكثر من ذلك اذا لم تتوقف الحملة « المغرضة » ! .

وقد خصص المصور هذه المرة ثماني صفحات بعنوان ضخم يقول : « ابراهيم الابراهيم يفتح قلبه وفكره للمصور » .

وهذا يستطيع الكاتب ان يفطن الا قرر الابراهيم ان يفتح قلبه وفكره « وجيبه » في ثمانين صفحة ! !

جورنالجى



□ ص ١٤ [illegible] ١٩٨٦/١٢/١٥

يوميات

نشرت الزميلة « أخبار اليوم » تحقيقا صحفيا « جاء في وقته » بعنوان « جريمة اسمها · الاعلان الكاذب » تساءلت فيه عن موقف القانون امام البيانات الكاذبة في الاعلانات ...

وهي قضية اثارت نظر الكثيرين ممن يهولهم هذا الكم الهائل من الاعلانات المتدفقة علينا من الصحافة والتليفزيون الخ

ولكن الذين تكلموا ليسوا اهل صحافة . فاخطأوا الحقيقة

فالقاعدة المقررة في العالم كله ان التحرير مسئولية الجريدة . اما « الاعلان » فمسئولية المعلن فالجريدة لا يمكن ان يطلب منها التحقيق قبل النشر من صحة اعلان عن دواء قد يكون قاتلا . او شركة قد تكون وهمية . والصحف تنشر اعلانات عن الاف السلع فالمسئولية هنا لا تقع على عاتق الجريدة . ولكن اى متضرر من اعلان كاذب . يستطيع ان يتجه الى القضاء مباشرة . ليقاضي المعلن لا الجريدة وهذا يسوقنا الى الموضوع الاخطر في هذا المجال

الاخطر هو « الاعلان المستتر » في شكل مادة تحريرية « هذا هو الذى تمنعه قوانين الصحافة في الخارج وآداب الصحافة في كل مكان وهو مصدر الغش احيانا . والابتزاز احيانا

الاعلان المستتر في شكل مادة تحريرية . يقرأه القارىء . ويتلقى معلوماته . منسوبة الى الجريدة . لا الى « المعلن » وهذا هو التضليل المحرم والكثير من هذا ينشر في شكل خبر او تحقيق . او احاديث صحفية . القارىء امام الاعلان . متحصن بمعرفته انه هذا « اعلان » . ما فيه ينسب الى المعلن الذى يروج بضاعته ولكن القارىء لا يكون « محصنا » حين يقرأ هذه المعلومات نفسها في شكل مادة تحريرية .

وقد رأينا امثلة خطيرة من هذا النوع — مثلا — ابان الحملة على السيد ابراهيم الابراهيمي الرئيس المستقيل من مجلس ادارة البنك العربي الافريقي . فالمتهم رد احيانا باعلانات صريحة ، وهذا من حقه ومن واجب الجريدة نشره لانه اعلان واصبح منسوبا الى صاحبه . ولكنه احيانا اخرى بموضوعات واحاديث نشرت في الصحف واذيعت في التليفزيون . دون اى اشارة الى انها اعلان مدفوع للجريدة او مجاملة لشخص ما . فتقدمها للقارىء على انها تعبر عن رأى محرر في جريدة او صاحب برنامج في التليفزيون . وامتد هذا الى اعلانات مستترة ذات صبغة سياسية .

هذا هو مربط الفرس . لمن يريد ان يصلح ! حقا !

احمد بهاء الدين

المأجورون وسلاح الإعلان

الحقيقة .. في البنك العربي

●● أين الحقيقة في قضية البنك العربي الافريقي المثارة الآن ؟؟ القطاع الاقتصادي والمصرفي يتابع بقلق الاتهامات المتبادلة بين أطراف الصراع . ويبدي تخوفه ان ينعكس تأثير ذلك على سوق المال في مصر .. هل حقا اهدر البنك اكثر من مائتي مليون دولار . وطرد الخبراء المصريين .. ورفع رأس المال ليتجاوز به حجم الخسائر ويمنع تصفية البنك .. وهل تجاهلت اجهزة الدولة تقارير الرقابة وتركت البنك يفعل ما يشاء . ثم اين رقابة البنك المركزي ؟؟ في هذه التحقيق تستطلع أخبار اليوم كل الآراء في القطاع المصرفي حول الحقيقة في هذه القضية .. ؟؟

● على نجم :

اجراءات البنك المركزى حاسمة تجاه جميع وحدات الجهاز المصرفى

● عبد العزيز حجازي ● على نجم ● ابراهيم الابراهيم

● ابراهيم الابراهيم :

مستعدون لقيام أية جهة فنية متخصصة بالتحقيق

الطرف الاول في القضية هو ابراهيم الابراهيم رئيس البنك قال قبل الدخول في التفاصيل أود أن أقول ان البنك العربي الافريقي انشىء في عام ١٩٦٤ برأس مال قدره ١ مليون دولار ساهم فيها البنك المركزي المصري بنسبة ٨١ و ٦٢ ، ووزارة المالية الكويتية بنفس النسبة والباقي كانت مساهمات مصرف الرافدين ببغداد والبنك المركزي الجزائري ووزارتي مالية الاردن وقطر وبنك الجزيرة بجدة وبعض الافراد والهيئات العربية

● د. عبدالعزيز حجازي :

الاستقرار والثقة من ضرورات العمل المصرفي

تحقيق تكتبه : تهاني ابراهيم

● محمد زكي العرابي

● حسني خليل

تقصى الحقائق

جدولة الديون

تصفية الحسابات !

محافظ البنك المركزي : الرقابة كاملة !

عيسى في جدار ... ماذا ترى

● رئيس هيئة الآثار :

الحديث عن خطورة .. بعيد عن الحقيقة

الحقيقة ! في قضية البنك أم الزيوف ؟

حوار الأسبوع

● المصور : اثيرت خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة تساؤلات حادة وشديدة حول دور البنك المركزي وفاعليته .. والذي اثار هذه القضية هو مايكتب الآن حول احد البنوك وخلفك دوره . وموقفه المالي والاداري فماذا لم يبادر البنك المركزي بالرد وتوضيح الصورة وهل يرجع تلكؤ البنك المركزي في الرد الى نقص فاعليته في الاشراف على البنك المذكور ام لعدم وجود رد كاف ومناسب لما اثير حول هذه القضية ؟

●● علي نجم : بالنسبة لما اثير اخيرا حول هذا البنك اود ان اوضح في البداية ان البنك المركزي - بصفته بنك البنوك - لديه أسرار الحكومة ليس مطلوبا إليه ان يتكلم دائما . وبالتالي كان لابد من الانتظار حتى تنتهي الحملة الصحفية . ويمكن الرد عليها . فليس مطلوبا إلى البنك المركزي ان يستنفر ويرد من اول مقالة تكتب في هذا الموضوع . وقد اصدرنا بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد بيانا حول مااثير اخيرا عن هذا البنك ثم انني تحدثت مع الذين تناولوا الموضوع بالكتابة . حول المخاطر التي يمكن ان تؤدي اليها التحليلات الصحفية وخاصة إذا كانت غير متخصصة

● المصور : سيادة المحافظ بما لديك من خبرات التصادية كيف يمكن للصحافة ان تتعامل مع مثل تلك القضايا . وهل كل مايجري داخل البنوك ينبغي ان يتسم بالسرية ليخفى عن المواطنين ؟

●● علي نجم : بالنسبة لتعامل الصحافة مع البنوك لابد ان يتسم بالسرية حتى تكون البنوك بمناى عن « القيل والقال » . وفي جميع بلاد العالم يكون الجهاز المصرفي بعيدا عن الحديث . لم يحدث في اى بلد . سواء في العالم النامي او المتقدم . ان تعرض بنك لمثل هذا الكلام مثلما حدث في مصر في الفترة الاخيرة . فالبنك مكون من عناصر ثلاثة . مساهمين ومودعين وعاملين بالبنك . ولابد للبنك المركزي من الحفاظ على هذه العناصر الثلاثة . ومن هنا لم يكن واجبا - وانا انتقد تصرفات شخص معين - ان ينصرف هذا إلى انتقاد المؤسسة التي يعمل بها . ولم يحدث خلال تاريخ عملي ان قرأت في اية مجلة حديثا على البنوك مثلما حدث في الاسابيع الاخيرة

● المصور : كيف تقوم الصحافة إذن بدور ما إذا كانت هناك مشاكل موجودة بالفعل ؟

●● علي نجم : لابد ان نكون موضوعيين في الشكاوى التي نعرضها مثل شكاوى العملاء والمتعاملين . لكن الجهاز نفسه والمؤسسة المصرفية لابد من الحفاظ عليهما بدلا من هدمهما وفقدان اموال المودعين والمساهمين وحقوق العاملين .

● المصور : هل حدثت عمليات سحب كثيرة في الاونة الاخيرة كما يقول رئيس البنك المعني ام ان تلك مجرد مبالغات ؟

●● علي نجم : وفقا لمتابعتي كانت هناك عمليات سحب في بعض الاماكن . واثناء متابعتي اليومية لموقف البنك كان بعض العملاء يتصلون بي ويسالونني هل نسحب اموالنا ام ننتظر بعض الوقت . وكنت اتدخل واطمئنهم بان هذه حملة وقتية ولاعلاقة لرئيس البنك بالبنك نفسه !

● المصور : نحن لانريد ان نتكلم في الجزء الخاص .. وانما نريد ان نتكلم في الجزء الموضوعي وهو المتعلق بالبنك نفسه . فهل سلطة البنك المركزي تمكنه من مراقبة هذه البنوك من الداخل بحيث نستطيع ان نطمئن على الاقل إلى عدم استمرار اى اخطاء ومحاصرتها قبل ان تتفاقم ؟

●● علي نجم : وفقا لقانون البنوك والائتمان . وكذلك قانون البنك المركزي . تتم مراقبة البنوك العاملة باسلوبين .. الاول متابعة بيانية دورية بمعنى ان البنك المركزي يطلب إلى البنوك موافاته ببيانات دورية شهرية عن كافة معاملات البنك وهناك نموذج معين يقوم البنك بملء بياناته . ثم يقوم البنك المركزي بتحليل هذه البيانات ومراجعتها ومتابعتها دوريا . وإذا كانت هناك اية مخالفات في اى بنك ندير حوارا معه حول هذه المخالفات

والنوع الثاني . هو المراقبة الميدانية وتتم عن طريق التفتيش على عمليات البنك في مقر البنك نفسه حيث يتم جرد البنك من واقع المستندات والارقام . ونرسم خطة سنوية للتفتيش الميداني ولاننتظر حتى نهاية السنة المالية مثل مراقبي الحسابات

● المصور : هل يتم التفتيش بشكل مفاجئ ودوري في موعد محدد في كل عام ؟

●● علي نجم : التفتيش يكون مفاجئا ولكن ليس بالضرورة مرة كل سنة في موعد محدد بل يمكن ان يكون في غضون عامين

● المصور : متى وقع آخر تفتيش للبنك العربي الافريقي وهل كان للبنك المركزي ملاحظات قوية حول سير العمل في البنك ؟

●● علي نجم : آخر تفتيش كان عام ١٩٨٤ وكان للبنك ملاحظات قوية .. بعضها تم تصحيحه والآخر في مراحل التصحيح

● المصور : هل كانت ملاحظات البنك المركزي تتعلق بما يمكن ان نسميه سلامة الجهاز المصرفي والاداء الفني . ام تتعلق بسوء الادارة وبعض الاخطاء الاخرى

●● علي نجم : التركيز في التفتيش المالي يتم اولا على المركز المالي .. لانه وفقا لقانون البنوك لابد من التفتيش على المركز المالي . مثل حافظة النقود والاوراق وحجم الودائع .. والنسب المختلفة وإذا وجدنا بعض العيوب في القروض مثلا .. ندير حوارا مع الادارة . وإذا لم يكن اسلوبها سليما نلفت نظرها الى ضرورة تعديل اسلوبها

● المصور : هل تم لفت نظر البنك العربي الافريقي في هذا الصدد ؟

●● علي نجم : كل البنوك يتم لفت نظرها في هذا . وإن كانت بعض المواضيع مختلفة

● المصور : هل كانت هناك مخالفات جسيمة وخطيرة ؟

●● علي نجم : هذا من الاسرار التي ارفض الاجابة عنها

● المصور : هل تاخذ توصيات البنك المركزي شكل الإلزام . وكيف .

●● علي نجم : معظم توصياتنا تاخذ شكل الإلزام .. وكما قلت . التفتيش نوعان عن طريق البيانات الدورية والتفتيش الميداني

● المصور : عندما يكون للبنك اكثر من دولة مساهمة هل يكون للبنك المركزي نفس التدخل والترتيبات ؟

●● علي نجم : المساهمون في البنك العربي الافريقي . هيئة الاستثمار الكويتية . والبنك المركزي المصري وهما المساهمان الرئيسيان في البنك بالاضافة الى بعض المساهمات الصغيرة الاخرى من دول مختلفة . يمثل الجانب الكويتي اربعة في مجلس الادارة ونفس النسبة للبنك المركزي المصري . وطبعا كل فئة تحيط الجهة التي تمثلها بتطورات الموقف في مجلس الادارة . ولكن عادة بالنسبة لاختيار رئيس مجلس الادارة ونائبه يتم الاتفاق عليهما بين الحكومتين والجانب الكويتي له نفس الصلاحيات ومطلق الحرية في اختيار اعضائه

● المصور : إذا كانت هذه هي سلطة البنك المركزي وان له حق التفتيش الدوري وابداء الملاحظات . فكيف حدثت ازمات كبيرة في الماضي تجاه بعض البنوك وحولنا للمدعي الاشتراكي مع وجود اشراف البنك المركزي ؟

●● علي نجم : الاشراف الكامل على البنوك موجود . وإذا كانت هناك بعض الاخطاء . فاننا طالبنا بالتوقف عنها مثل تقديم التسهيلات . ولكن البنك المركزي لايعلن لاحد عن هذه الاخطاء والمخالفات . وغير صحيح ان جهاز المدعي الاشتراكي او اى جهاز في مصر هو الذي اكتشف وجود هذا الخلل . لكن تصادف ان قدمت قضية ما في وقت ما بهذا الشكل . وعندما طلبوا البيانات قدمناها لهم . وإلا فمن اين عرفوا بوجود هذا الخلل

● المصور : هل يقتصر دور البنك المركزي على ابداء التوصيات فقط ام ان البنك المركزي يملك اجراءات رادعة لمواجهة المخالفات ؟

●● علي نجم : بالطبع توجد إجراءات رادعة . ولكن هذا يتوقف على نوع التصويب المطلوب . فنحن نبدى التوصيات اولا ثم نوجه انذارا ثم يتم اتخاذ الإجراءات في النهاية وهي منع البنك من تقديم تسهيلات جديدة لحين تصويب وتحسين وضعه المالي .

● المصور : وهل تم اتخاذ اجراءات من هذا القبيل بالفعل تجاه اى من البنوك ؟

●● علي نجم : نعم اتخذت بعض الاجراءات مع بعض البنوك . لان اهم شيء بالنسبة للبنك سمعته

● المصور : هل لديك ماتقوله ليس فقط بالنسبة للمستثمرين . وانما للمواطنين عن وضع البنك العربي الافريقي ؟

●● علي نجم : بالنسبة للبنك العربي الافريقي هو تحت السيطرة التامة من البنك المركزي . ومنذ بداية هذا التفتيش نحن على اتصال بمراقبي حسابات هذا البنك وبمجلس ادارته . وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الى الآن . سواء على المستوى الفني او على مستوى الاداء . ولهذا وافقت السلطات في البلاد الاخرى المساهمة على زيادة حصتها في راس المال وماكان هذا ليتم لو لم تكن الدول مطمئنة إلى تدخل البنك المركزي وتصويبه لاوضاع هذا البنك

● المصور : سيادة المحافظ انك تقول إنك تقدم التوصيات اولا ثم الانذار ثم اتخاذ الاجراءات فهل يدخل في سلطة البنك المركزي تغيير الاشخاص ؟

●● علي نجم : في سلطة البنك المركزي الاعتراض فقط على التعيين وفقا للتعديل الذي حدث في القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ . ويتم الاعتراض على اى عضو في مجلس الادارة خلال شهر من تعيينه وإذا لم يتم الاعتراض خلال شهر يسقط حق البنك المركزي

● المصور : هل حدث هذا تجاه البنك العربي الافريقي او تجاه اى بنك آخر وهل كان الاعتراض لسوء السمعة ام لسوء الادارة ؟

●● علي نجم : تم الاعتراض فعلا بموجب هذا القانون . فهناك اعتبارات كثيرة تؤثر على وضع البنوك وسمعتها لا استطيع ان افصح عنها . وهناك بعض الدعاوى رفعت ضد البنك المركزي بسبب الاعتراض . وكسبها البنك جميعا ماعدا واحدة

● المصور : هل قانون البنك المركزي يمكنك من الاشراف الكامل ام ان هناك ثغرات تمنعك من اداء واجبك كاملا ؟

●● علي نجم : نحن نحتاج الى تقوية وتدعيم القانون الحالي لان تدخلي في معظم الاحيان يجيء بمثابة تدخل ادبي فالقانون الحالي لايعطينا ... بل انه في



محافظ البنك المركزي (السيد / على نجم)
غاضب من الحملة ! ! ! ماهى أسبابه ؟

٥ — صعوبة حصر التزام العميل الواحد خاصة فى حالة ارتباطه بتسهيلات أخرى صرح بها فى موطن مخالف ، وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى اننا لم نتبين الاساس الذى اتخذ فى اعداد الرسم البيانى للتوزيع الجغرافى للتسهيلات ، وعما اذا كان المقصود موطن الاستخدام أو جنسية العميل .

٦ — لوحظ أن هناك تسهيلات ممنوحة لشركات متداخلة مما ينشىء ارتباطاً بين التزامات العملاء يتطلب حصر التزام كل عميل لذلك يتطلب الأمر تحديد هذا الالتزام تحديداً واضحاً .

٧ — لم نتبين عما اذا كانت الضمانات المدرجة بمراكز حسابات العملاء تم تقييمها حديثاً أم تظهر بقيمتها منذ منح التسهيلات خاصة بالنسبة للعقارات المرتهنة أو الاوراق المالية ، كما ان الودائع لم يوضح قرينها بما يفيد اتمام اجراءات تخصيصها لضمان السلفية الممنوحة .

وقد تتفقون معنا فى وجوب التوصية بتكليف السادة مراقبى الحسابات باجراء فحص شامل لجميع التسهيلات والقروض الممنوحة حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ من المركز الرئيسى للبنك وفروعه ، واعداد التقرير اللازم متضمنا مدى كفاية الضمانات وما يحتمل عدم تحصيله من هذه التسهيلات لكى يتسنى اتخاذ مايلزم من اجراءات من ناحية وتقدير المخصصات الكافية من ناحية أخرى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمد زكى العرابى	عبد الحميد قبودان	محمد مصطفى البيومى

تحريراً فى ١٩٨٠/٢/٥

خطابات تراجع عنها أصحابها ! ! لماذا ؟

البنك المركزي المصري

صفحة رقم ٢

وفي ضوء ما تقدم وحتى لا نجد أنفسنا محاصرين في الأسواق الدولية من كافة الجهات المتشددة ، فانه من المقترح السير قدما في انشاء البنك المصري العالمي ، على أساس المساهمات المصرية في كل من المصرف العربي الدولي ، والبنك العربي الافريقي الدولي وعلى أن تشتري مصر حصة ليبيا في المصرف العربي الدولي وحصة العراق في البنك العربي الافريقي الدولي في المرحلة الأولى ، ثم يتم شراء حصص أي من الدول الأخرى المساهمة في البنكين اذا أبدت تلك الدول رغبتها في عدم الاستمرار في مساهماتها في تلك المؤسسات . ويساعد هذا الاقتراح في علاج الأوضاع المتدهورة في البنكين المذكورين نتيجة سيطرة الجانب غير المصري على ادارتهما وعدم تكريس الجهد والوقت اللازم للعمل فيهما

علي محمد نجم

وكيل المحافظ

١٩٧٩/١٢/٢٥

حين كان السيد علي نجم وكيل محافظ البنك المركزي دعا ١٩٧٩ الى التخلص من المصرف العربي الدولي والبنك العربي الافريقي للأوضاع المتدهورة فيهما .

وفي سنة ١٩٨٦ أعلن ، محافظا للبنك المركزي ، اطمئنانه إلى البنك العربي الافريقي وهو يعلم حجم خسارته التي بلغت ٩٧,٨ مليون دولار .

تونـــس	بدأت الحكومة التونسية اخيرا في اتخاذ خطوات جدية على طريق الاصلاح الاقتصادى بعد أن أصبحت الحاجة ملحة الى تلك نتيجة تزايد عجز ميزان المدفوعات وتضخم حجم الدين الخارجي . وعلى اساس خطة التنمية الخمسية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، كان من المتوقع ان لا تتعدى نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ٣٩٪ ولكنها ارتفعت الى ٥٠٪ مع نهاية عام ١٩٨٤ كما انخفضت الاحتياطيات من النقد الاجنبي في صيف عام ١٩٨٥ الى حد يكفي لتغطية الاستيراد لمدة اربعة ايام فقط . وقد لجأت الحكومة الى اتباع الاجراءات التقشفية التي اقترحها صندوق النقد الدولي حيث تم الغاء تراخيص الاستيراد ، كما قام البنك المركزي بتخفيض النقد الاجنبي المخصص للتجارة . وتضمنت الموازنة العامة لعام ١٩٨٥ خفض الانفاق الاستثماري الحكومي بنسبة ١٨٪ وبذلك أمكن توفير متطلبات خدمة الدين الخارجي .

تناقضات تقرير البنك العربى الافريقى

فهو فى صفحة ينص على تدهور احتياطيات النقد الأجنبي فى بنك تونس .

تمويل المشروعات	واصلت المجموعة نشاطها في مجال القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية في القطاعات المختلفة . وقد بلغت ارتباطاتها نحو ٩٥٫٣ مليون دولار امريكي خص البنك الام حوالى ٨٢٫٤ مليونا منها .
المساهمات الرأسمالية	شهد نشاط المساهمات الرأسمالية زيادة ملحوظة هذا العام تركز معظمها في دعم بنوك المجموعة وفي انشاء بنك جديد . فقد بلغت محفظة المساهمات الرأسمالية نحو ١٨٤ مليون دولار امريكي منها ١٤١٫٨ مليون دولار تمثل مساهمة البنك الام في بنوك المجموعة بنسبة ٣٣٫٥٪ تقريبا من اجمالى المحفظة . وكان بنك البحرين العربى الافريقي قد أقر في نهاية ١٩٨٤ تحويل قرض المساهمين البالغ ٣٠ مليون دولار وفوائده الى زيادة في رأس مال هذا البنك فارتفع رأس المال المدفوع له من ١٠٧ مليون دولار الى ١٣٨ مليونا يخص البنك الام ٧٤٫٥٪ منها . وتنفيذا لسياسة مجلس الادارة بالانطلاق الى اسواق جديدة تم تأسيس " بنك تونس العربي الافريقي " برأس مال مصرح به ١٠٠ مليون دولار امريكي المكتتب فيه ٥٠ مليونا منها وتم سداد ٢٥ مليونا .

وفى صفحة أخرى يعلن أنه تم تأسيس بنك تونس العربي الافريقى برأس مال مائة مليون دولار .



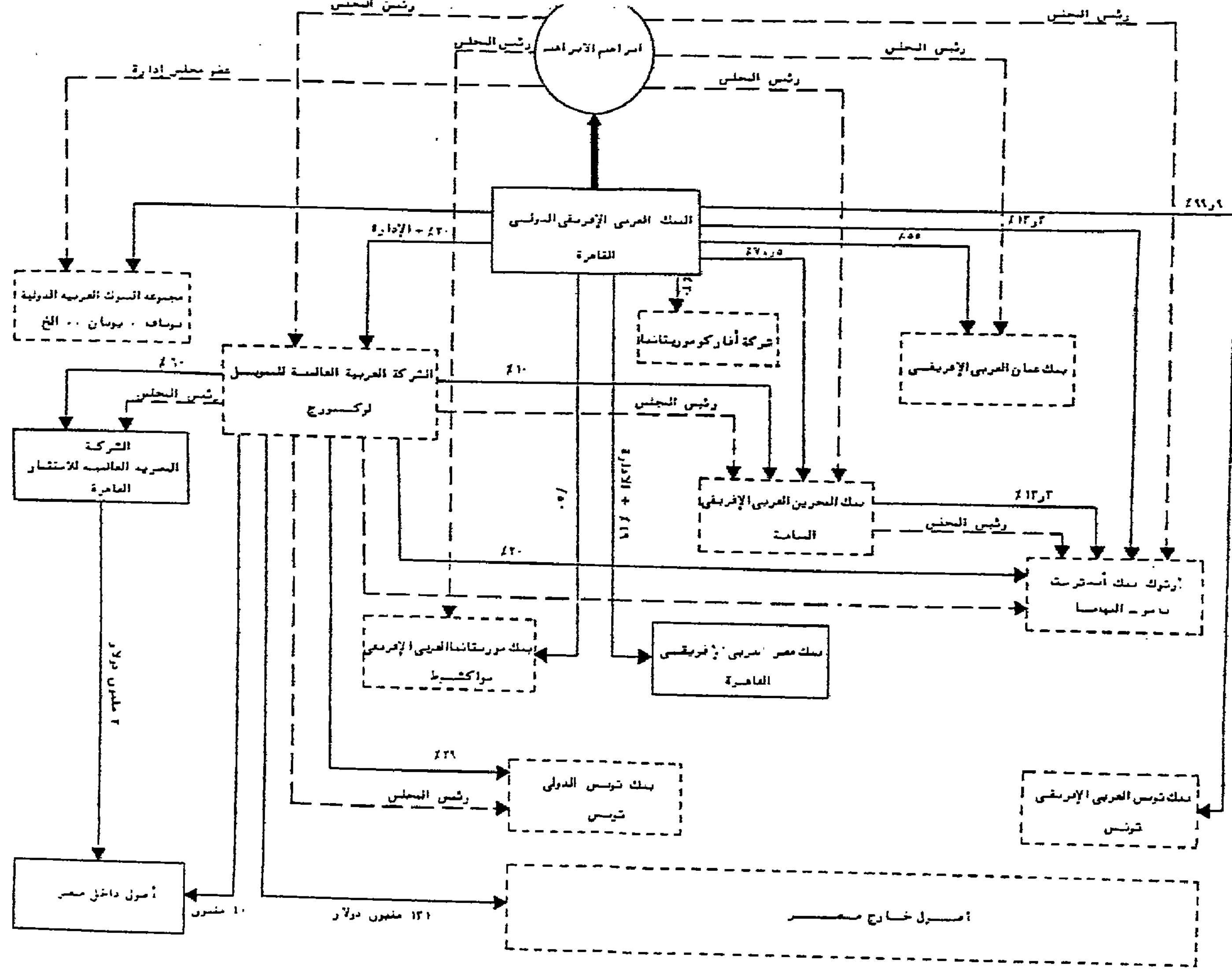
حساب ارباح وخسائر المجموعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥

	الف دولار امريكى	١٩٨٤ الف دولار امريكى
فوائد محصلة	٢٨٧ ٤٥٣	٣٦٤ ٤٢٩
فوائد مدفوعة	٢٦٤ ٨٧٨	٣٣٤ ٣٨٤
صافى الفوائد	٢٢ ٥٧٥	٣٠ ٠٤٥
ايرادات استثمارات وأوراق مالية	١٦ ٦١٨	٢١ ٢٨٩
ايرادات أخرى	٢٩ ١٦١	٣٥ ٢٣٤
ايرادات التشغيل	٦٨ ٣٥٤	٨٦ ٥٦٨
مصروفات التشغيل والمخصصات	١٦٣ ٣٤٥	٦٠ ٠٦٧
صافى (الخسائر) الأرباح قبل احتساب حقوق الأقلية	(٩٤ ٩٩١)	٢٦ ٥٠١
حقوق الاقلية (نصيبهم فى الارباح)	(١ ٦١٠)	(٨ ٨٢٥)
نصيب العاملين فى الارباح ومكافآت اعضاء مجلس إدارة بنكى المجموعة	(٣٢٠)	(٥٨٠)
(خسائر) أرباح المجموعة	(٩٦ ٩٢١)	١٧ ٠٩٦
المحول من الاحتياطيات والارباح المرحلة	٨٢ ٨٨٣	—
حصة المجموعة فى الاحتياطيات المكونة والارباح المرحلة	(٩٦٠)	(٩ ٧٢١)
توزيعات المساهمين	—	(٧ ٣٧٥)
صافى الخسائر - مرحل للميزانية	(١٤ ٩٩٨)	—

ميزانية البنك العربى الافريقى الرسمية تظهر حجم الخسائر وهى تطابق ماكتبناه حتى بعد التستر وراء المجموعة .

من تقرير تفتيش البنك المركزى

ومطابقة الأرقام لما كتبناه


ابراهيم الابراهيم
البنك العربي الإفريقي الدولي
القاهرة
مجموعة البنوك العربية الدولية
يوباف - يوبان .. الخ
الشركة العربية العالمية للتمويل
لوكسمبورج
الشركة
العربية العالمية للاستثمار
القاهرة
شركة أفاركو موريتانيا
بنك عمان العربي الإفريقي
بنك البحرين العربي الإفريقي
المنامة
بنك موريتانيا العربي الإفريقي
نواكشوط
بنك مصر العربي الإفريقي
القاهرة
بنك تونس الدولي
تونس
بنك تونس العربي الإفريقي
تونس
أصول داخل مصر
أصول خارج مصر
رئيس المجلس
عضو مجلس ادارة
٢٠٪ + الإدارة
٦٠٪
١٠٪
٢٠٪
٢٩٪
٥٠٪
٥٥٪
٩ر٩٩٪
٣ر١٣٪
١٠ مليون
١٣١ مليون دولار
٢ مليون دولار

البنك المركزي المصري — ص ٩

	القيمة بالمليون دولار	النسبة
— تسهيلات ممنوحة لعملاء داخل مصر	٩٩و٨	١٥٪
— تسهيلات ممنوحة لعملاء بالدول العربية	٥٢٨و٣	٨٠٪
— تسهيلات ممنوحة لعملاء بدول أخرى	٣٣و٧	٥ ٪
	٦٦١و٨	١٠٠٪

وقد منحت هذه القروض والسلفيات اما بالمشاركة مع بنوك أخرى (قروض مسوقه) والتي بلغت حصة البنك العربي الافريقي فيها نحو ١٩٣و٦ مليون دولار وأما بطريق التمويل المباشر وقد بلغت ٤٦٨و٢ مليون دولار .

وقد تركزت التسهيلات الممنوحة لعملاء في الدول العربية في البلدان التالية :—

	القيمة بالمليون دولار	النسبة
الكويت	٢١٥و٧	٤٠و٨٪
المملكة العربية السعودية	٩٧و٧	١٨و٥٪
السودان	٩٦و١	١٨و٢٪
البحرين	٥٦و٤	١٠و٧٪
المغرب	٢٤و٤	٤و٦ ٪
قطر	١٧و٠	٣و٢ ٪
دول عربية أخرى	٢١و٠	٤و- ٪
	٥٢٨و٣	١٠٠٪

— وتشتمل التسهيلات التي منحت لعملاء خارج بلدان العالم العربي على :

× تسهيلات ممنوحة لعملاء في افريقيا (كينيا — السنغال — توجو — الكميرون)
ويبلغ اجمالي هذه التسهيلات حوالي ٤و٢ مليون دولار امريكي .

× تسهيلات ممنوحة لعميلين فقط بقارات اسيا احدهما جنسية تركية والاخر جنسيته كوريا الجنوبية ويبلغ اجمالي هذه التسهيلات ١٧و٧ مليون دولار امريكي .

× تسهيلات ممنوحة لعملاء أوروبا ودول أخرى يبلغ اجماليها ١٢و٦ مليون دولار امريكي .

وقد أسفر فحص عينة القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة عن الملاحظات الآتية :

١ـ أن القروض والتسهيلات الممنوحة لعملاء خارج مصر والتى تمثل نحو ٨٥ ٪ من اجمالى قروض وتسهيلات البنك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ قد لوحظ بشأنها الآتى :

١ ـ ١ أنه قد تم توجيه جانب كبير من القروض والسلفيات الى عملاء فى منطقة الخليج وخاصة الكويت ، وأن معظم الأغراض التى منحت من أجلها هى المضاربة على شراء الأراضى والعقارات والأوراق المالية ، وقد كان لانخفاض أسعار البترول والظروف التى أحاطت بسوق المناخ الكويتى أثرا سيئا على تلك التسهيلات والقروض (اذ سرعان ماتعثر بعض العملاء فى السداد) فطلب البعض تأجيل السداد أكثر من مرة ، وطلب البعض الاخر اعادة الجدولة) .

وقد لجأ البنك فى بعض حالات اعادة الجدولة الى اسقاط الفوائد والعمولات المستحقة كلية من رصيد الدين (اسقاط ١و٨ مليون دولار أمريكى عند اعادة جدولة ديون الشيخ ██████ أحد أفراد الأسرة الحاكمة فى ███) .

١ ـ ٢ منحت بعض القروض لبعض الشخصيات العربية المعروفة بصفة شخصية وذلك اعتمادا على سمعة ومكانة المقترضين فقط دون دراسة اقتصادية تفصيلية تحدد الغرض الذى من أجله منح القرض ، وجدوى المشروعات التى ستمولها هذه القروض والتسهيلات ..

وقد بلغ اجمالى هذه التسهيلات حوالى ٧١و٥ مليون دولار أمريكى (الشيخ ██████ ١٨و٠ مليون دولار ، الشيخ ██████ ٢ مليون دولار ، الشيخ ██████ ١٣و٨ مليون دولار ، السيد / ██████ ٢و٩ مليون دولار ، الشيخ ██████ ١٦و٨ مليون دولار) .

١ ـ ٣ توزعت عينة القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر حسب أنواع الضمانات المقدمة وفقا للجدول التالى :ـ

	القيمة بالمليون دولار	النسبة
حصة البنك فى قروض مسوقة منحت لحكومات	١١٨و٤	٢٥و٢ ٪
القروض والتسهيلات التى منحت بدون ضمان	١٥٧و٨	٣٣و٦ ٪
القروض والتسهيلات التى منحت بضمان أوراق مالية خليجية	١٢٨و٦	٢٧و٤ ٪
القروض والتسهيلات التى منحت بضمانات متنوعة	٤٤و١	٩و٤ ٪
القروض والتسهيلات التى منحت بضمان عقارات	٢٠و٥	٤و٤ ٪
	٤٦٩و٤	١٠٠ ٪

(مرفق رقم ٤)

ب ـ الخصـــوم :

(١) الأرصدة المستحقة للبنوك :

بلغت الأرصدة المستحقة للبنوك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ ، ٨٤٨٤٠٥ ألف جنيـــه مصرى (المعادل لمبلغ ١٠٢٠١٠٦ ألف دولار) موزعه على النحو التالى :

" القيمة بالآلف دولار "

	حسابات جارية	حسابات غير جارية	المجموع
فى مصـــر	١٠٩	×٢٤٤ر٩٣٦	٢٤٥ر٠٤٥
فى الخارج	٤٢ر٠٦٠	٧٣٣ر٠٠١	٧٧٥ر٠٦١
	٤٢ر١٦٩	٩٧٧ر٩٣٧	١ر٠٢٠ر١٠٦

وبفحص عينه من تلك الأرصدة تبين مايلى :

- بالنسبة للأرصدة المستحقة للبنوك فى مصر (حسابات غير جارية) فقد تم فحص عينه منها نسبتها ١و٧٥ ٪ وقد تم التحقق من ربط تلك الودائع لدى البنك وليس لنا ثمه ملاحظات بشأنها (مرفق رقم ١٥) .
- بالنسبة للأرصدة المستحقة للبنوك فى الخارج (حسابات جارية) يلاحظ أن رصيد هـــا يبلغ ٤٢٠٦٠ ألف دولار يمثل رصيداً مدينا فى حساب البنك العربى الأفريقى الدولى طرف بنـــك كيميكال والذى تم كشفه بناء على طلب البنك العربى الأفريقى الدولى وقد تم تغطيـــة هذا الحساب فى ١ / ١٠ / ١٩٨٣ .
- فيما يتعلق بالأرصدة المستحقة للبنوك فى الخارج (حسابات غير جارية)فقد تم فحـــص عينه منها بنسبة ٩و٧٦ ٪ (مرفق رقم ١٦) . وليس لنا ثمة ملاحظات بشأنها .

× منها مبلغ ١١٠٩٢٣ ألف دولار أمريكى تمثل ودائع بالعملات الحرة للبنك المركزى المصرى طرف البنك العربى الأفريقى .

رقـــــم الايداع ٨٧١٢٦٦٨

ترقيم الدولـى

٩٧٧ - ٢٧٣ - ٠٧٣ - ٠٥

هذا الكتاب

محنة من مجتمع البنوك والوسية

محنة من مِحَن كبيرة .. كثيرة .. خطيرة

كان اللص يقول إن لكل مصرى ثمنًا هو قادر على دفعه ولكن المقاومة المرفوعة الرأس فى إصرار التى يسجلها هذا الكتاب تثبت أن اللص لم يعرف مصر وأن سيدة مصرية فضلاً عن الرجال لقّنته أمام العالم درسًا لن ينساه .. فردّت اعتبار أمة .

وهذه القيمة وحدها من قِيَم المقاومة المصرية للأدعياء .. والأعداء .. والوباء فى صور شتى كفيلة بالتسجيل لتكون دلالة لا يخطئها التأريخ ، وعلامة على الطريق .

إن سطور هذا الكتاب تلقفتها الجموع ورددت عبارات كثيرة منها رأت فيها إرادتها ورؤيتها تجسدت كلمة صادقة حارة شريفة بكل الشموخ والكبرياء .

ومن حق كل بيت مصرى أن يتوفر له هذا الكتاب .

